

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك

نذكر في هذا الباب صفة الحج بعد حل المتمتع من عمرته ، ونبدأ بذكر حديث جابر في صفة حج النبي ﷺ ، وهو حديث صحيح عظيم مشتمل على جملة من مناسك الحج وفوائده ، ونفائس من مهائمه وقواعده ، وهو من أفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ، ورواه أبو داود كرواية مسلم ورواه ابن ماجه ، قال مسلم في صحيحه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن حاتم ، قال أبو بكر حدثنا حاتم بن إسماعيل المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى إلى فقالت أنا محمد بن علي ابن حسين ، فأهوى بيده إلى رأسي فنزع زري الأعلى ثم نزع زري الأسفل ثم وضع كفه بين نديني وأنا يومئذ غلام شاب فقال مرحباً بك يا ابن أخي سل عما شئت فسألته وهو أعمى وحضر وقت الصلاة فقام في نساجة ملتحفاً بها كلما وضعها على منكبه رجع طرفاها إليه من صغرهما ورداؤه إلى جنبه على المشجب فصلى بنا فقلت أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ فقال بيده فعدتسماً فقال : إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتيهم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله ﷺ كيف أصنع ؟ قال : اغتسلي واستتري بثوب وأحرمي فصلى رسول الله ﷺ عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به

نافته على البيداء نظرتُ إلى مدِّ بصرى بين يديه من راكب وماش وعن يمينه
مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله صلى الله
عليه وسلم بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من
شيء عمَلنا به فأهل بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ،
إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم
يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئاً منه ، ولزم رسول الله صلى الله
عليه وسلم تلييته ، قال جابر رضى الله عنه لسنا ننوى إلا الحج لسنا نعرف العمرة
حتى إذا أنينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم نفذ إلى مقام
إبراهيم عليه السلام فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام
بينه وبين البيت فكان أبى يقول - ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله
عليه وسلم : كان يقرأ في الركعتين (قل هو الله أحد ، قل يا أيها الكافرون)
ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا
قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) أبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا فرقى
عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده
لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده
أعجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال مثل
هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادى سعى
حتى إذا صعدت أمشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى
إذا كان آخر طوافه على المروة فقال : لو أنى استقبلت من أمرى
ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليجئ
وليجمعها عمرة ، فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال يا رسول الله : أأماننا هذا

أَمْ لَا بَدَّ؟ فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال: «دخلت العمرة في الحج مرتين، لا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ»، وقدم على من اليمين ببدن النبي صلى الله عليه وسلم فوجد فاطمة رضى الله عنها ممن حل ولبست ثياباً صبيغاً يوا كتحت فأنكر ذلك عليها فقالت: إن أبي أمرني بهذا، فقال فكان علي يقول بالعراق: فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرّشاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرتُ عنه فأخبرته أني أنكرتُ ذلك عليها فقال: صَدَقْتُ صَدَقْتُ ماذا قلت حين فرَضْتَ الحج؟ قال قلت: اللهم إني أهلُّ بما أهلَّ به رسولك، قال فإن معي الهدى فلا تحلُّ قال فكان جماعة الهدى الذي قدم به علي من اليمين والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال خفل الناس كلهم وقصروا إلا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدى، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تُضربُ له بنمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية، فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاعت الشمس أمر بالقصواء فرُحلت إليه فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال: إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا كلُّ شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مُسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل، ورب الجاهلية موضوعة وأول رباً أضع رباناً، ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوعة كله فاتقوا

الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يؤطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلمن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهنّ عليكم رزقهنّ وكسوتهنّ بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتابُ الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنّك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللهم اشهد اللهم اشهد ثلاث مرات، ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه، ودفع رسول الله ﷺ وقد شقّ للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: أيها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلاً من الجبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفق قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن عباس، وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً فاما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظعن يجرين فطلق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الآخر ينظر

حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها - مثل حصي الحذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشر كفي هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بنو عبد المطلب يستقون على زمزم فقال: انزعوا بنو عبد المطلب فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم، فناولوه دلوفاً شرب منه، وحدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا جعفر بن محمد حدثني أبي قال: أتيت جابر بن عبد الله فسألته عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الحديث بنحو حديث حاتم بن إسماعيل، وزاد في الحديث «وكانت العرب يدفع بهم أبو سيارَةَ على حمارٍ عُرِي فلما أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة بالشعر الحرام لم تشك قريش أنه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل» حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي عن جعفر حدثني أبي عن جابر في حديثه ذلك: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «نحرت ههنا ومي كلها منحر فأنحروا في رحالكم، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف، ووقفت ههنا وجمع كلها موقف» وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحاجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً. انتهى حديث جابر ابن عبد الله. قال عطاء كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمغنى بالخيف قاله في المغنى.

وتسكلم الآن على شيء قليل من معانيه ولغته ، فنقول وبالله التوفيق : قوله
فسأل عن القوم ، فيه أنه يستحب لمن ورد عليه زأرون أو ضيفان أن يسأل
عنهم لينزلهم منازلهم كما في حديث عائشة « أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل
الناس منازلهم » وفيه إكرام أهل بيت رسول ﷺ كما فعل جابر بمحمد
ابن علي ، ومنها استحباب قوله للزائر والضيف ونحوهما : مرحباً ، ومنها
ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه ، وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي
ووضع يديه بين ثديه ، وقوله : وأنا يومئذ غلام شاب ، فيه تنبيه علي أن الرجل
الكبير لا يحسن إدخال اليد في جيبه والمسح بين ثديه ، ومنها جواز تسمية
الشدى للرجل ، وقوله في نِسَاجَة : هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة
وبالجيم ، وهو ثوب ملفق على هيئة الطيلسان ، وقوله : ورداؤه إلى جنبه على المشجب .
هو بيم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة ، وهو : اسم
لأعواد توضع عليها الثياب ومتاع البيت ، وقوله : ثم ركب القَصْوَاء ، هي بفتح
القاف وبالمد : اسم لناقة رسول الله ﷺ ، وقوله : وأهل الناس بهذا الذي
يهلون به فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه ولزم رسول الله ﷺ
تلييته . قال القاضي عياض : فيه إشارة إلى ما روى من زيادة الناس في التلية
من الثناء والذكر : كما روى في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يزيد :
لييك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك . وعن
ابن عمر رضي الله عنهما : لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل .
وعن أنس رضي الله عنه : لبيك حقاً تعبداً ورقاً ، وقوله : استلم الركن ، يعني الحجر
الأسود ، أي مسحه بيده ، قوله : فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي
صلى الله عليه وسلم الخ ، معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث

عن أبيه عن جابر قال: فكان أبي ، يعني محمداً يقول: إنه قرأ هاتين السورتين ، قال جعفر : ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر ، بل عن جابر عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة هاتين الركعتين ، وأما قوله : ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس هو شكاً في ذلك لأن لفظة العلم تنافي الشك بل جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قوله : وهزم الأحزاب وحده ، معناه هزمهم بغير قتال من الآدميين ، ولا بسبب من جهتهم ، والمراد بالأحزاب : الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ، قوله : حتى إذا كان آخر طوافه على المروة ، فيه دلالة لمذهب الجمهور أن الذهاب من الصفا إلى المروة بحسب مرة ، والرجوع إلى الصفا ثانية ، والرجوع إلى المروة الثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة ، وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من الشافعية وحكي عن ابن جرير بحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا . وهذا الحديث الصحيح يرد عليهم حيث جاء فيه : حتى إذا كان آخر طوافه على المروة ، فقال : لو أتى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة ، الحديث ، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان والله أعلم ، قوله : فوجد فاطمة الخ ، فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره ، والتحريش الإغراء ، والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضى عتابها ، وأما قوله : وقصروا فإنا قصرنا ولم يحاقوا مع أن الحلق أفضل ، لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحلق في الحج ، فلو حلقوا لم يبقى شعر فكان التقصير هنا أحسن ليحصل في النسكين إزالة الشعر والله أعلم . قوله : فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفه ، معني أجاز جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات . قوله : فأتى

بطن الوادي ، هو وادي عُرنة بضم العين وفتح الراء وبعدها نون ، قال النووي :
وليست عرنة من أرض عرفات عند العلماء كافة إلا مالكا فقال هي من عرفات .
قوله : وجعل حبل المشاة بين يديه ، روى حبل بالحاء المهملة وإسكان الباء ، وروى
جبل بالجيم وفتح الباء ، قال القاضي عياض : والأول أشبه بالحديث ، وحبل المشاة
طريقهم الذي يسلكونه ، وقيل أراد صفهم ومجتمعهم في مشيهم تشبيهاً بحبل
الرمل ، قوله : وقد شق للقصواء الزمام إلى آخره ، معنى شق ضم وضيق ، وهو
بتخفيف النون . ومورك الرحل ، قال الجوهرى قال أبو عبيد : المورك والموركة
يعني بفتح الميم وكسر الراء : هر الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام
واسطة الرحل إذا مل من الركوب ، وضبطه القاضي عياض بفتح الراء قال :
وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخدة الصغيرة ،
وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة وبأصحاب الدواب
الضعيفة ، قوله : كلما أتى حبل من الحبال أرخى لها قليلا حتى تصعد الخ ، الحبال
هنا بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل ، وهو التل اللطيف من الرمل الضخم ،
قوله : ولم يسبح بينهما شيئا ، معناه لم يصل بينهما نافلة ، والنافلة تسمى سبحة
لاشتمالها على التسييح ، قوله : حتى أسفر جدا ، قال النووي الضمير في أسفر
يعود إلى الفجر المذكور أولا ، قلت : ويحتمل أن الضمير يعود إلى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم ، وقوله جدا بكسر الجيم ، أى إسفاراً بليغا ، قوله : ثم سلك
الطريق الوسطى الخ ، فيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة ،
وقوله : ما غير ، أى ما بقى ، قوله صلى الله عليه وسلم : لولا أن يغلبكم الناس انزعت
معكم ، معناه لولا خوفى أن يمتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحمون عليه
بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة فضيلة هذا

الاستقاءِ والله أعلم ، انتهى ما أردناه من الكلام على حديث جابر .
ونرجع إلى ذكر صفة الحج والعمرة وما يتعلق بذلك ، فنقول : يستحب لمتنع
حلَّ من عمرته ولغيره من المحلين بمكة وقربها الإحرام بالحج يوم التروية لقول جابر
في صفة حج النبي ﷺ : دخل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان
معه هدى ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، ويوم التروية
ثامن ذى الحجة ، قال ابن رسلان : اعلم أن أيام المناسك سبعة : أولها سابع
ذى الحجة وآخرها ثالث عشرة . فالسابع ذكر مكى بن أنى طالب في باب عمل
الحج أن اسمه يوم الزينة لأنهم كانوا يزينون محاملهم وهو اذجهم للخروج ، وأما
يوم الثامن فاسمه يوم التروية بالتاء المثناة فوق ، وسمى بذلك لترويهم فيه الماء ،
وسمى يوم النقلة لانتقالهم فيه من مكة إلى منى ، والتاسع يوم عرفة ، والعاشر
يوم النحر ، والحادى عشر يوم القرّ بفتح القاف وتشديد الراء ، لأنهم قارّون
فيه بنبي ، والثانى عشر يوم النفر الأول بفتح النون وسكون الفاء ، والثالث عشر
يوم النفر الثانى انتهى ؛ قال الأصحاب : وسمى الثامن يوم التروية لأنهم كانوا يتروون
فيه الماء لمابعد ، أو لأن إبراهيم عليه السلام رأى ليلة الثامن فى المنام ذبح ابنه إسماعيل
فأصبح يتروى فى أمر الرؤيا ويفكر أهو حلم أم من الله تعالى ؟ فلما كان ليلة عرفة رأى
ذلك أيضاً فعرف أنه من الله فسمى يوم عرفة ، قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى :
لأن تلك الأما كن لم تكن فيها إذ ذاك آبار وعيون ، وأما الآن فقد كثرت جداً
واستغنوا عن حمل الماء انتهى ، ويسمى يوم الثانى عشر أيضاً بيوم الرؤوس كما يأتى :
(فائدة) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إذا رأيت الماء بطريق
مكة ورأيت البناء يعلو أخاشبها فخذ حذرك ، وفى رواية : فإن الأمر قد أظلك
انتهى ، ومحل استحباب الإحرام بالحج يوم التروية لمن ذكرنا هو فى حق غير

متمتع لم يجدهدياً وأراد الصيام فيستحب له أن يحرم بالحج من ليلة سابع ذي الحجة قبل الفجر ليصوم ثلاثة الأيام في إحرام الحج ، ويكون آخر تلك الثلاثة يوم عرفة فيصوم السابع والثامن والتاسع ، وإن أحرَم ليلة السادس فصامه وصام السابع والثامن أجزاء لأنه أرفق به لا سيما في أيام الحرفان الوقوف بعرفة مع الصيام يشق ، قال في الفروع : والأشهر عن أحمد وعليه الأصحاب الأفضل أن آخرها عرفة وفاقاً لأبي حنيفة ، وعن أحمد يوم التروية وفاقاً للمالك والشافعي ، وروى عن ابن عمر وعائشة ، وفي البخاري عن ابن عباس تصوم قبل يوم عرفة وفي يوم عرفة لا جناح ولأن صومه بعرفة لا يستحب ، وله تقديمها بإحرام العمرة نص عليه وهو أشهر لأن العمرة سبب لوجوب صوم التمتع لأن إحرامها يتعلق به صحة التمتع فكان سبباً لوجوب الصوم كإحرام الحج انتهى ملخصاً ، وتقدم ذلك في باب الفدية ، قال في الإقناع وشرحه ، ويستحب أن يفعل عند إحرامه من مكة أو قربها ما يفعله عند إحرامه من الميقات من غسل وتنظيف وتطيب في بدنه وتجرُّد ذكر من نخيطة ولبس إزار ورداء أبيضين نظيفين ونعلين ثم بعد ذلك يطوف أسبوعاً ويصلي ركعتين انتهى ، ومثلاً في المنى والشرح وغيرها ، قلت لم أطلع على دليل يقضى باستحباب الطواف قبل الإحرام بخلاف الصلاة قبله فإن العلماء قد ذكروا ذلك ، وتقدم والله أعلم .

(فائدة) من أراد أن يضحى أو يضحى عنه فإنه لا يأخذ من شعره ولا من ظفره ولا من بشرته شيئاً إذا أراد الإحرام بالحج أو العمرة أو بهما في عشر ذي الحجة لأن الأخذ من ذلك في العشر لمريد التضحية محرَّم ، أما المتمتع إذا حل من عمرته في عشر ذي الحجة فإنه يقصر أو يخلق وجوباً ولا يحرم عليه ذلك

ولو ضحى أو ضحى عنه لأن الحلق والتقصير نسك على الصحيح وتقدم ويأتى
في باب الأضحية إن شاء الله تعالى ، ثم بعد ذلك يحرم بالحج من المسجد الحرام ،
والأفضل من تحت الميزاب ، ذكره في المبهج والإيضاح لأبى الفرج الشيرازى
ولم يذكر دليلاً على ذلك ، وكان عطاء يستلم الركن ثم ينطلق مُهلاً بالحج ولا يطوف
بعد إحرامه بالحج لوداعه نصاً لعدم دخول وقته لقول ابن عباس لا أرى لأهل
مكة أن يطوفوا بعد أن يحرموا بالحج ، ولا أن يطوفوا بين الصفا والمروة حتى
يرجعوا ، فلو طاف وسعى بعده لم يجزه سعيه لأنه لم يسبقه طواف واجب
ولا مسنون وفاقاً للمالك وخلافاً للشافعى ، ويجوز إحرامه بالحج من حيث شاء
من بقية الحرم ومن خارجه ولا دم عليه نصاً ، وفي المغني إن أحرم من الحل
الذى يلي الموقف فعليه دم لأنه أحرم من دون الميقات ، وإن أحرم من الجانب
الآخر ثم سلك الحرم فلا شيء ، نص عليه أحمد فى رجل أحرم للحج من التنعيم
فقال ليس عليه شيء وذلك لأنه أحرم قبل ميقاته ، ولو أحرم من الحل ولم يسلك
الحرم فعليه دم لأنه لم يجمع بين الحل والحرم انتهى ومثله فى الشرح ، ومنع
القاضى أبو يعلى وأصحابه وجوب إحرامه من مكة والحرم وهو الذى مشى عليه
المتأخرون من الحنابلة وهو المذهب ، قال فى المنتهى وشرحه : وجاز وصح إحرامه
من خارج الحرم ولا دم عليه نصاً انتهى ، وقال فى المنتهى وشرحه أيضاً فى باب
المواقيت : ويصح أن يحرم من بمكة لحج من الحل كعرفة ولا دم عليه كما لو خرج
إلى الميقات الشرعى وكالعمرة انتهى ، وقال فى الإقناع وشرحه فى باب الواقيت :
ويجوز إحرامه من الحل كالعمرة أو كما لو خرج إلى الميقات الشرعى ولا دم عليه
لعدم الدليل على وجوبه انتهى ملخصاً ، وتقدم فى باب الواقيت حكم ما إذا أراد
من بمكة أو الحرم أو الحج مكياً كان أو غيره ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى :

فإذا كان يوم التروية أحرم فيفعل كما فعل عند الميقات إن شاء أحرم من مكة وإن شاء من خارج مكة هذا هو الصواب ، وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرموا كما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم من البطحاء ، والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه وكذلك المكّي يحرم من أهله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان منزله دون مكة فهله من أهله حتى أهل مكة يهلون من مكة » انتهى .

قال ابن القيم رحمه الله : وكان صلى الله عليه وسلم يصلي مدة مقامه بمكة بمنزله الذي هو نازل فيه بالمسلمين بظاهر مكة يعني بالأبطح فأقام بظاهر مكة أربعة أيام يقصر الصلاة يوم الأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء فلما كان يوم الخميس ضحى توجه بمن معه من المسلمين إلى منى فأحرم بالحج من كان أحل منهم من رحلهم ولم يدخلوا إلى المسجد ليحرموا منه بل أحرموا ومكة خلف ظهورهم فلما وصل إلى منى نزل بها وصلى بها الظهر والعصر وبات بها وكان ليلة الجمعة انتهى . ولا يخطب يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة لعدم وروده ثم يخرج يوم التروية من مكة محرماً إلى منى قبل الزوال فيصلي بها الظهر مع الإمام ويبيت بمنى إلى أن يصلي مع الإمام الفجر لقول جابر : وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منى فصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وهذا قول سفيان ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي ، وليس ذلك واجباً بل سنة لأن عائشة تخلفت ليلة عرفة حتى ذهب ثلثا الليل ، وإن أحرم قبل يوم التروية كان ذلك جائزاً ، وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأهل مكة ما لكم يقدم الناس عليكم شعثاً إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج ، وهذا مذهب ابن الزبير ، وقال الإمام مالك : من كان بمكة فأحب أن يهل من المسجد لهلال

ذي الحجة انتهى، والمستحب الإحرام يوم النروية حين التوجه إلى منى كما تقدم
وبهذا قال ابن عمر وابن عباس ، قال شيخ الإسلام : والسنة أن يبني الحاج
بمنى فيصلون بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يخرجون منها حتى
تطلع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأما الإيقاد فهو بدعة مكروهة
باتفاق العلماء ، وإنما الإيقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة ، أما الإيقاد
بمنى أو عرفة فبدعة ، ويسيرون من منى إلى نمرة على طريق ضب من يمين الطريق
انتهى . قلت : طريق ضب هو الطريق المزفت الذي تسلكه السيارات في هذا
الزمن فتسير معه وتكون مزدلفة على يسارك إذا كنت قاصدا عرفة ثم إذا
سلكت طريق ضب المذكور يكون مأزما عرفة وعلما الحرم على يسارك
أيضا ، وأما الطريق الآخر فهو على جهة اليسار من مزدلفة فإذا سلكته صار
المشعر الحرام على يمينك ثم تسير بين المأزمين فإذا جاوزت ما بينهما أتيت على
علمي الحرم وعلى عرنة بالنون ، وبين علمي الحرم المذكورين وجدار مسجد
إبراهيم القبلي المسمى مسجد عرنة بالنون تقريبا ألف ذراع وثمانمائة ذراع
بذراع اليد كما اختبرنا ذلك ، وقال الأزرقى ألف ذراع وستمائة ذراع وخمسة
أذرع انتهى ، وقول شيخ الإسلام : وإنما الإيقاد بمزدلفة خاصة مراده ما يفعل
سابقا من إيقاد النار بها ، قال الأزرقى في تاريخ مكة وساق بسنده إلى غنيم
ابن كليب عن أبيه عن جده قال رأيت النبي ﷺ في حجته وقد دفع من عرفة
إلى جمع والنار توقد بالمزدلفة وهو يؤمها حتى نزل قريبا منها ، وساق بسنده
أيضا عن نافع عن ابن عمر قال : كانت النار توقد على عهد رسول الله ﷺ
وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، يعني بالمزدلفة بعد الرجوع من عرفة
انتهى ، وقد أبدلت في زمننا هذا وقبله بالسرج التي توضع في منارة المشعر

الحرام كما يأتي ، ولو صادف يوم التروية يوم الجمعة وهو مقيم بمكة ممن تجب عليه وزالت الشمس وهو بمكة فلا يخرج قبل صلاة الجمعة لوجوبها بالزوال ، والخروج إلى منى في ذلك الوقت غير واجب وقبل الزوال إن شاء خرج إلى منى وإن شاء أقام بمكة حتى يصلي الجمعة فإن خرج الإمام إلى منى أمر من يصلي بالناس الجمعة إن اجتمع معه العدد لثلاثتهم ، فإذا طلعت الشمس من يوم عرفه سار من منى إلى عرفة فأقام بنمرة ندبا حتى تزول الشمس ، قال في الإقذاع وشرحه : وعمرة موضع بعرفة وقيل بقربها وهو خارج عنها ، وهو الجبل الذي عليه أنصاب ؛ أي علامات الحرم على يمينك إذا خرجت من مأزى عرفة تريد الموقف انتهى . قلت : وفي زمننا هذا ليست أنصاب الحرم على جبل بل هي على أرض مستوية كما هو مشاهد ، قال في المنتهى وشرحه : فإذا طلعت الشمس سار من منى فأقام بنمرة : موضع بعرفة إلى الزوال ثم يأتي عرفه انتهى . ملخصا ، قال في القاموس : وعمرة كفرحة : موضع بعرفات أو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك خارجا عن المأزمين تريد الموقف ، ومسجدها معروف . انتهى ، قال في المصباح : وعمرة موضع قيل من عرفات وقيل بقربها خارج عنها انتهى ، وقال النووي : وعمرة ليست من عرفة كعمرة انتهى .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : وعمرة كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين فيقيمون بها إلى الزوال كما فعل النبي ﷺ ثم يسرون منها إلى بطن الوادي ، وهو موضع النبي ﷺ الذي صلى فيه الظهر والعصر وخطب وهو في حدود عرفة ببطن عرنة ، وهناك مسجد يقال له مسجد إبراهيم وإنما بنى في أول دولة بني العباس ، فيصلى هناك الظهر والعصر قصرا كما فعل النبي ﷺ ويصلى خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم قصراً

وجمعاً يخطب بهم الإمام كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره ثم إذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام ثم يصلي كما جاءت بذلك السنة ويصلي بعرفة ومزدلفة يومئذ قصرًا، ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة وكذلك كانوا يفعلون خلف أبي بكر وعمر، ولم يأمر النبي ﷺ ولا خلفاؤه أحدًا من أهل مكة أن يتعموا الصلاة ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى: أتموا صلواتكم فإنا قوم سفر، ومن حكي ذلك عنهم فقد أخطأ ولكن المنقول عن النبي ﷺ أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم بمكة، وأما في حجه فإنه لم ينزل بمكة ولكن كان نازلًا خارج مكة وهناك كان يصلي بأصحابه انتهى كلامه رحمه الله تعالى. قلت: وموضع نزوله ﷺ في حجه كان بالأبطح أعلى مكة والله أعلم.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: نمره قرية غربي عرفات وهي خراب اليوم تنزل بها ﷺ حتى إذا زالت الشمس أمر بناقته القصواء فرحلت ثم سار حتى أتى بطن الوادي من أرض عرنة فخطب الناس، وتامه يأتي، قال الأزرقى: ونمره هو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من مأزقي عرفة تربد الموقف، وتحت جبل نمره غار أربعة أذرع في خمسة أذرع ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزله يوم عرفة حتى يروح إلى الموقف وهو منزل الأئمة إلى اليوم، والغار داخل في جدار دار الإمارة في بيت في الدار ومن الغار إلى مسجد عرنة ألفا ذراع واحد عشر ذراعًا انتهى. قلت في كلام الأزرقى نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضربت له قبة أي خيمة بنمره فنزل بها لا بالغار، وفي هذا الزمن لا يوجد على الجبل المذكور أنصاب للحرم وإنما

أنصاب الحرم على وجه الأرض كما تقدم ، قال ابن القيم رحمه الله وموضع خطبته
ﷺ لم يكن من الموقف فإنه خطب بعرة وليست من الموقف وهو ^{صلى الله عليه وسلم}
نزل بنمرة وخطب بعرة ووقف بعرة انتهى ، قال النووي : واعلم أنه ليس من
عرفات وادي عرنة ولا نمرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام المسمى مسجد
إبراهيم ويقال له مسجد عرنة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربي
مما يلي مزدلفة وهذا نص الشافعي انتهى ، قلت : كلام شيخ الإسلام وابن القيم
والنووي المتقدم صريح في أن نمرة ليست من عرفة وهو الذي اتضح لنا بعد
التحرري الشديد والوقوف على تلك المواضع ومشاهدتها لأن حد عرفة من الغرب
هو وادي عرنة بالنون ، ونمرة هي غربي وادي عرنة من جهة للحرم ، وكذلك
مسجد عرنة المسمى مسجد إبراهيم ليس من عرفات ، ولا عبرة بقول من قال :
آخر المسجد من عرفات لأنه يكذبه الحس الظاهر بالمشاهدة لعلمي عرفة ، ولأن
نفس المسجد المذكور في بطن وادي عرنة بالنون وللوادي بقية من جهة
عرفة شرق المسجد ، وكل ما ذكرناه يتضح بالوقوف والمشاهدة والله أعلم .
وقال النووي أيضاً واعلم أن عرفة ونمرة بين عرفات والحرم ليستا من واحدتهما
وأما جبل الرحمة ففي وسط عرفات انتهى وهو كما قال .

(تنبيه) لا ينافي هذا ما يأتي من أن من حد عرفة من الشمال وادي عرنة
لأن الوادي مستطيل فهو حد لعرفة غرباً ومن حدها شمالاً والله أعلم . فإذا
زالت الشمس استحب للإمام أو نائبه أن يخطب خطبة واحدة يقصرها لقول
سالم بن عبد الله للحجاج بن يوسف يوم عرفة « إن كنت تريد أن تصيب السنة
فقصر الخطبة وعجل الصلاة ، فقال ابن عمر صدق » رواه البخاري ، ويفتحها
بالتسكبير يعلم الناس فيها مناسكهم من الوقوف ووقته والدفع من عرفات

والمبيت بمزدلفة وأخذ الحصاصير والجمار وغير ذلك من الحلق والنحر، فإذا فرغ من خطبته أمر بالأذان فنزل وصلى الظهر والعصر جمعاً بأذان للأولى وإقامتين لسلك صلاة إقامة لحديث جابر، قال في الإقناع وشرحه: فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر جمعاً إن جاز له الجمع كالمسافر سفر قصر بأذان وإقامتين، وكذلك يجمع غيره أي غير الإمام ولو منفرداً لأن الجماعة ليست شرطاً للجمع انتهى، قال في المنتهى وشرحه: ثم يجمع من يجوز له الجمع حتى المنفرد بين الظهر والعصر ويعجل انتهى، قال الشيخ محمد الخلوئي في حاشيته على المنتهى: قوله ويعجل، أي يجمع جمع تقديم انتهى وفيه قصور، والمراد بالتعجيل هو تعجيل الصلاة حين نزول الشمس، قال في المغنى والشرح: والسنة تعجيل الصلاة حين نزول الشمس وأن يقصر الخطبة ثم يروح إلى الموقف لما روى سالم أنه قال للحجاج يوم عرفة «إن كنت تريد أن تصيب السنة فقصر الخطبة وعجل الصلاة، فقال ابن عمر صدق»، رواه البخاري، ولأن تطويل ذلك يمنع الرواح إلى الموقف في أول وقت الزوال والسنة التعجيل في ذلك وتامه فيه قوله ولأن تطويل ذلك يمنع الرواح إلى الموقف الخ يعني يمنع الرواح إلى عرفة في أول وقت الزوال لأن السنة تعجيل الدخول إلى عرفة وعرفة كلها موقف، والله أعلم.

قال في الإنصاف. تنبيه ظاهر كلام المصنف يعني الموفق أن أهل مكة ومن حولهم كفيرهم إذا ذهبوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى، وهو صحيح، فلا يجوز لهم القصر، ولا الجمع على الصحيح من المذهب نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به في المستوعب وغيره وقدمه في الفروع، وقال اختاره الأكثر وقدمه في الفائق وقال: لا يجمع ولا يقصد عند جمهور أصحابنا، واختار أبو الخطاب (م - ٢ مفيد الأنام - ثان)

في العبادات الخمس والشيخ تقي الدين جواز القصر والجمع لهم فيعاباها ، واختار
المصنف يعني الموفق جواز الجمع فقط ، قال في الفروع وهو الأشهر عن أحمد
فيعاباها انتهى ، وقال شيخ الإسلام : ثم لما خرج صلى الله عليه وسلم إلى منى وعرفة خرج
معه أهل مكة وغيرهم ولما رجع من عرفة رجعوا معه ولما صلى بمنى أيام منى
صلوا معه ولم يقل لهم : أتموا صلاتكم فإننا قوم سَفَرٌ ولم يحدّ النبي صلى الله عليه وسلم السفر
لا بمسافة ولا بزمان ولم يكن بمنى أحد ساكن في زمنه ، ولهذا قال « مَنِيٌّ
مُنَاحٌ مِنْ سَبَقٍ » ولكن قيل إنها سكنت في خلافة عثمان وأنه بسبب ذلك
أتمَّ عثمان الصلاة لأنه كان يرى أن المسافر من يحمل الزاد والمزاد ثم بعد ذلك
يذهب إلى عرفات فهذه السنة ، لكن في هذه الأوقات لا يكاد أحد يذهب
إلى نَمْرَةَ ولا إلى مصلى النبي صلى الله عليه وسلم بل يدخلون عرفات على طريق المأزمين
ويدخلونها قبل الزوال ومنهم من يدخلها ليلا ويبيتون بها قبل التعريف ، وهذا
الذي يفعله الناس كله يجزئ معه الحج لكن فيه نقص عن السنة فيفعل
ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين فيؤذن أذاناً واحداً ويقم لكل
صلاة انتهى كلام الشيخ رحمه الله تعالى . قلت : ما ذكره شيخ الإسلام كان
في زمنه ، وأما في زمننا هذا فإن غالب الحجاج يذهبون إلى عرفات من طريق
ضَبِّ على السيارات وهو الطريق المعبد المزفت ويتمكنون من الذهاب إلى
نَمْرَةَ وإلى الصلاة في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم مع الإمام وبدونه للأمن الشامل في هذا
الزمن للقريب والبعيد ، ومن الحجاج من يأتي عرفات في هذا الزمن من
طريق المأزمين على السيارات وكذلك المشاة على الأقدام وأصحاب الدواب ،
وسنح لي هنا ما ذكرته سنة أربعين وإحدى وأربعين بعد الثلاثمائة والألف
حين أتيت عرفات للحج فاستشهدت بهاتين الآيتين الكریمتين ، وهما قوله

تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون) ، وقوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك يا أرحم الراحمين ، وسبق في كلام شيخ الإسلام أن السنة يقصر الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى لأهل مكة وغير أهل مكة وكذلك الجمع بعرفة ومزدلفة لأهل مكة وغير أهل مكة وأن هذا الذي فعله رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما .

(تنبيه) الناس في زمننا هذا ثلاثة أقسام : قسم لا يجمع ولا يقصر في عرفة ومزدلفة ومنى ، وقسم يجمع ولا يقصر فيهن ، وقسم يقصر ويجمع بعرفة ومزدلفة ويقصر ولا يجمع بمني ، وهذا القسم الثالث هو الذي معه الدليل من سنة النبي صلى عليه وسلم والخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر والله أعلم . قال ابن القيم رحمه الله تعالى : فلما طلعت الشمس سار صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفة وأخذ على طريق ضبّ على بين طريق الناس اليوم وكان من أصحابه الملبي ومنهم المكبر وهو يسمع ذلك ولا ينكر علي هؤلاء ولا على هؤلاء فوجد القبة قد ضربت له بنمرة بأمره ، وهي قرية غربي عرفات وهي خراب اليوم فنزل بها حتى إذا زالت الشمس أمر بناقته القصواء فرحلت ، ثم سار حتى أتى بطن الوادي من أرض عرنة فخطب الناس وهو على راحلته خطبة عظيمة قرر فيها قواعد الإسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية وخطب خطبة واحدة ولم تكن خطبتين جلس بينهما ، وموضع خطبته لم يكن من الموقف فإنه خطب بعرنة ، وليست من الموقف ، وهو صلى الله عليه وسلم نزل بنمرة وخطب بعرنة ووقف بعرفة ، فلما أتم خطبته أمر بلالاً فأذن . ثم أقام الصلاة فصلى

الظهر ركعتين أسرّ فيهما بالقراءة وكان يوم الجمعة ؛ فدل أن المسافر لا يصلي
جمعة ثم أقام فصلى العصر ركعتين أيضاً ومعه أهل مكة وصلوا بصلاته قصرًا
وجمعًا بلا ريب ولم يأمرهم بالإتمام ولا بترك الجمع ، ومن قال إنه قال لهم : أتموا
صلاتكم ، فإننا قوم سَفَرٌ فقد غلط فيه غلطاً بيّنا وهم وهما قبيحًا ، وإنما قال
لهم ذلك في غزاة الفتح بجوف مكة حيث كانوا في ديارهم مقيمين انتهى .

(تنبيه) السنة أن يقيم بنمرة يوم عرفة إلى الزوال ثم يسير منها إلى بطن
وادي عرنة بالنون ويصلي هناك الظهر والعصر جمعًا وقصرًا ويخطب بهم الإمام
في حدود عرفة ببطن عرنة وهو موضع المسجد الآن ، وهذا هو الذي يدل له
حديث جابر ، وأما عبارة المنتهى وشرحه كالإقناع فإنها تقتضى أن السنة الإقامة
بنمرة إلى الزوال والصلاة جمعًا بها وأنها من عرفة ، ولكن حديث جابر صريح
في أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الظهر والعصر من يوم عرفة بنمرة ، وإنما أقام صلى الله عليه وسلم بنمرة
إلى الزوال فقط ثم ارتحل وسار منها إلى بطن وادي عرنة فصلى هناك الظهر
والعصر جمعًا وقصرًا ببطن عرنة وهي ليست من عرفة كما في الحديث « وارفعوا
عن بطن عرنة » كما أن نمرة ليست من عرفة بطريق الأولى ، لأنها غربي
عرنة بالنون من جهة الحرم وتقدم ذلك ولكن أعدناه للتأكيد وإزالة الإشكال
الذي وقع فيه الفقهاء ومؤلفو المناسك ، والله أعلم .

قال ابن القيم رحمه الله : فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من صلاته الظهر
والعصر ركب حتى أتى الموقف فوقف في ذيل الجبل عند الصخرات واستقبل
القبلة وجعل حبل المشاة بين يديه وكان على بعيره ، فأخذ في الدعاء والتضرع
والإبتهال إلى غروب الشمس وأمر الناس أن يرفعوا عن بطن عرنة وأخبر أن
عرفة لا تحتص بموقفه ذلك ، بل قال «وقفت ههنا وعرفة كلها موقف» وأرسل

إلى الناس أن يكونوا على مشاعرهم ويقفوا بها فإنها من إرث أبيهم إبراهيم، وكذلك هناك أقبل ناس من أهل نجد فسألوه عن الحج فقال (الحج يوم عرفه من أدرك قبل صلاة الصبح فقد أدرك الحج . أيام مني ثلاثة أيام التشريق فمن تمعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه) انتهى ملخصاً ، قال في الإقناع وشرحه ، ثم يأتي موقف عرفه ويغتسل له ، أي للوقوف استحباباً انتهى ، قال شيخ الإسلام: الاغتسال لعرفه قد روى في حديث عن النبي ﷺ وروى عن ابن عمر ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في الحج إلا ثلاثة أغسال غسل الإحرام والغسل عند دخول مكة والغسل يوم عرفه وما سوى ذلك كالغسل لرمي الجمار والطواف والمبيت بمزدلفة ، فلا أصل له لا عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا استحبه جمهور الأئمة ، لا مالك ولا أبو حنيفة ولا أحمد وإن كان قد نقله طائفة من متأخري أصحابه بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب يقتضى الاستحباب مثل أن يكون عليه راحة يؤذى الناس بها فيغتسل لإزالتها انتهى ، قال في المغنى والشرح والمنتهى والإقناع وغيرها وحدث عرفات من الجبل المشرف على عرنة إلى الجبال المقابلة له إلى ما يلي حوائط بني عامر انتهى ، وذكر الأزرق بسنده عن ابن عباس أنه قال حدثت من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفه إلى وصيقي إلى ملتقى وصيقي ووادي عرنة انتهى ، وهذا مطابق لحدود عرنة بالمشاهدة ، وقوله إلى جبال عرفه هي سلسلة الجبال والهضاب المتصل بعضها ببعض من الشرق والجنوب ، قال النووي قال إمام الحرمين ويظيف بمنعرجات عرفات جبال وجوهها المقابلة من عرفات انتهى ، وهذا تحديد جامع مفيد ، وقال النووي أيضاً: وأما عرفات فحدها ماجاوز وادي عرنة، أي جاوز الوادي من جهة عرفات إلى الجبال المقابلة مما يلي بسانين ابن

عامر هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابه انتهى ، وهذه البساتين تنسب إلى
عبد الله بن عامر بن كرز بن خالد عثمان بن عفان الذي افتتح فارس وخراسان
وقد اكتشفها في خامس عشر صفر سنة ألف وثلثمائة وثمانين هجرية
فوجدت الساقى الذى يجرى معه ماء العين مستطيلا ومشيت معه جنوبا شرقا
حتى أتيت على موضع بركة العين فوجدتها مبنية هي وساقياها بالحجارة والنورة
القوية الصلبة وقد عجزت عن فصل النورة من الحجارة ، وهذا هو أول اكتشاف
لبساتين ابن عامر وعينها ، ووجدت موضعها على طبق ما حدده الشافعي ، لأن
الجبال المقابلة لوادى عرنة في قول الشافعي هي سلسلة الجبال والهضاب
الجنوبية والشرقية المتصل بعضها ببعض التي هي حدود عرفة ، فبساتين ابن عامر
داخلة في عرنة ، لأنها دون الهضاب الشرقية ، والجنوبية التي هي حدود عرفة
والحاصل أن حدود عرفة من جهاتها الأربع هي من الشرق الجبل المشرف
المسمى سعدا وما اتصل به من الجبال إلى الهضاب الجنوبية التي هي حدود عرفة
جنوبا إلى أن تلتقى بوادى عرفة على مسامتة جبل عمرة وحدود عرفة من الجهة الشرقية
الشامية هي من الجبل المشرف سعد المذكور وما اتصل به من الجبال إلى وصيق
وملتقى وصيق ووادى عرفة فحد عرفة من الشمال ملتقى وصيق بوادى عرفة وحدها
من الغرب وادى عرفة ، أما مسجد عرفة فإنه في نفس الوادى والوادى هو حد
عرفة من الغرب وبمشاهدة علمى عرفة القديمين يتضح أن جميع المسجدين من
عرفة ، ويقال إن صدر هذا المسجد كانت بنيته في المحل الذى خطب فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخطبة البليغة ، وصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
عرفة صلاة الظهر والعصر جمع تقديم ، وذلك في حجة الوداع سنة عشر من
الهجرة النبوية والعلمان القديمان المذكوران يقعان شرقا شمالا عن المسجد

المذكور وهما فاصلا وبين عرفة ووادي عرنة من جهة الغرب عن عرفة ، فما كان شرقا عن العامين المذكورين فهو من عرفة ، وما كان غربا عنهما فن عرنة ، وقد وجدت مكتوبا على العلم الجنوبي منهما في حجر ملزق بالعلم ما نصه :
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين أمر بعمارة علمي عرفات المفروض القيام بها على كافة الأنام في حجة الإسلام سيدنا ومولانا الإمام الأعظم مفترض الطاعة على كافة الأمم أبو جعفر المنصور عبد الله أمير المؤمنين أمتع الله بطول بقائه . وله بقية لم نتمكن من قراءتها لصعوبة معرفتها ، وتاريخ اكتشافها لما هو مكتوب في العلم المذكور في جمادى الأولى سنة سبعين وثلثمائة وألف فليعتمد ذلك ، قال الأزرقى : حدثني جدى قال حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح قال رأيت الفرزدق جاء إلى قوم من بني تميم في مسجد لهم بعرفة معهم مصاحف لم يبعد مكانهم من موقف الإمام فوقف عليهم ففداهم بالأب والأم ، وقال : إنكم على إرث من إرث آبائكم .

ويسن أن يقف عند الصخرات وجبل الرحمة ، واسمه إلال بوزن هلال وبعض العامة تسميه القرين بضم القاف مصغرا ولا يشرع صعوده ، ويقال لجبل الرحمة أيضا جبل الدعاء ، ويقف مستقبل القبلة راكبا ، قال ابن الحاج : وهذا مستثنى من النهى عن اتخاذ ظهور الدواب مجلسا يجلس عليها انتهى لحديث جابر عنه عليه الصلاة والسلام فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة ، وقوله جبل المشاة : أى طريقهم الذى يسلكونه ، وقيل أراد صفهم ومجتمعهم في مشيهم تشبيها بجبل الرمل ، وهذا بخلاف سائر المناسك والعبادات فإنه يفعلها راجلا ، وفي الانتصار ومفردات أبي يعلى الصغير أفضلية المشى في الحج على الركوب ، وهو ظاهر كلام ابن الجوزى في مثير

الغرام الساكن فإنه ذكر أن الحسن بن علي حج خمس عشرة حجة ماشياً، وذكر غيره خمسا وعشرين والجنائب تقاد معه . قلت : أما الوقوف بعرفة فقد وقف النبي صلى الله عليه وسلم بها راكباً، ولنا به صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة ، قال شيخ الإسلام : ومختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس ، والركوب واقفاً أفضل انتهى ويرفع يديه واقف بعرفة ولا يجاوز بهما رأسه .
(تنبيه) إذا كان بعرفة غرباً عن جبل الرحمة الذي وقف عنده ﷺ أو شمالاً أو جنوباً عنه ، فإنه لا يستقبل الجبل المذكور وإنما يستقبل القبلة هذا هو السنة ، وقد رأيت أكثر الحجاج حين الوقوف بعرفات يستقبلون الجبل ويدعون وهم متوجهون إلى الشرق أو الجنوب أو الشمال ويقولون نحن نشاهد الجبل، وغالبهم لا يطهئ إلا برويته للجبل في منزله بعرفة وحين الدعاء فينبغي التنبيه لهذا وتنبيه الناس على استقبال القبلة حين الوقوف والدعاء ، أما إذا كان الواقف بعرفات شرقاً عن جبل الرحمة فإنه إذا استقبله يكون مستقبلاً للقبلة ولكن ليس هو موقف النبي ﷺ الذي وقف فيه بعرفة كما يأتي ، والله أعلم .

(تنبيه آخر) السنة أن يقف بعرفات عند الصخرات لحديث جابر المتقدم ، وفيه « فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة » والصخرات المذكورات لم أر من الفقهاء ولا من مؤلفي المناسك ولا من شراح الحديث من عيّن موضعها ، وفي تواريخ مكة شيء من بيان موضعها لكنه غير محدد فلا يكفي ولا يشفي ، ولم أعلم إلي ساعتي هذه من حرر موضعها تحريراً واضحاً ، وقد صار عادة أهل نجد سابقاً ولاحقاً يقفون هناك على الإبل في حفرة شرقاً عن جبل الرحمة وهم فيها مستقبلون للقبلة

الكن هذه الحفرة ليست - والله أعلم - موقف النبي ﷺ لأنه لا ينطبق على موضعها حديث جابر حيث جاء فيه « وجعل جبل المشاة بين يديه » ومن كان واقفاً في الحفرة المذكورة لا يكون بين يديه جبل مشاة فرضى الله عن جابر بن عبد الله لقد وصف موقف النبي ﷺ وصفا واضحا ، والذي ينطبق عليه هو المحل الكائن عند الجبل من جهته الجنوبية ، فإذا وقفت فيه صار الجبل المسمى جبل الرحمة على يمينك وكنت حينئذ مستقبلا للقبلة وصار جبل المشاة بين يديك تشاهدكم وهم يمشون ، وهناك الصخرات عليها بناية من الجهات الأربع على هيئة المسجد وفيه محراب ، وكان أمراء مكة من السابق يقفون في هذا الموضع ، والله أعلم .

(فائدة) يجب على كل من أراد نجاة نفسه أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً لاسيما في هذا الموقف العظيم ويستحضر بقلبه عظمة ربه أرحم الرحمين ويخاض أعماله لله رب العالمين . وروى ابن ماجه في سننه ، قال : قالت عائشة رضی الله عنها إن رسول الله ﷺ قال : « ما من يوم أكثر أن يعق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ، فإنه ليدنو عز وجل ، ثم يباهى بك الملائكة ، فيقول ما أراد هؤلاء ؟ » قال في المغني : ويستحب أن يكون مفطرا يتقوى على الدعاء مع أن صومه بغير عرفة يعدل سنتين انتهى ، ويكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطن الإجابة ويحتمل السجع ويكرر الدعاء ثلاثا ويكثر من قول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، واللهم اجعل في قبري نورا ، وفي بصري نورا ، وفي سمعي نورا ، ويسر لي أمري . ويدعو بما أحب وما ورد أفضل ، ومنه : اللهم إنك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى

وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من أمري أنا البائس الفقير المستغيث المستجير
الوجل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسألة المسكين وأتبهل إليك ابتهاج
المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضرير ، من خضعت لك رقبتك وذل لك
جسده وفاضت لك عيناه ورغم لك أنفه ، يامن لا يشغله سمع عن سمع ولا تشبه
عليه الأصوات ، يامن لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات ، يامن لا ييرمه
إلحاح الملحين ولا تضجره مسألة السائلين أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك
برحمتك يا أرحم الراحمين . وفي الحديث « أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل
ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له » رواه مالك في
الموطأ ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « كان أكثر دعاء النبي ﷺ
يوم عرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو
هو على كل شيء قدير » رواه الترمذي ، وروى عن سفیان الثوري قال :
رأيت أعرابيا وهو مستلق بعرفة يقول : إلهي من أولى بالزلل والتقصير مني
وقد خلقتني ضعيفا ؟ ومن أولى بالعفو عني منك وعلمك في سابق وأمرك بي
محيط ، أظمتك بإذنك والمنة لك وعصيتك بعلمك والحجة لك فأسألك بوجوب
حجتك وانقطاع حجتى وبفقري إليك وغناك عني أن تغفر لي وترحمي . إلهي
لم أحسن حتى أعطيتني ولم أسئ حتى قضيت عليّ ، اللهم أظمتك بنعمتك في
أحب الأشياء إليك شهادة أن لا إله إلا الله ولم أعصك في أبغض الأشياء
إليك الشرك بك فاعفروا ما بينهما ، اللهم أنت أنيس المؤمنين لأوليائك
وأقربهم بالكفاية للمتوكلين عليك تشاهد ما في ضمائرهم وتطلع على سرائرهم
وسرى لك اللهم مكشوف وأنا إليك ملهوف ، إذا أوحشتني الغربة آنسي
ذكرك ، وإذا صبت إلى الهموم لجأت إليك استجارة بك علما أن أزمة الأمور

بيديك ومصدرها عن فضائك . وكان إبراهيم بن إسحاق الحرابي يقول : اللهم
قد آويتني من ضنك بالفتح والمد : أي تعبي ، وبصرتني من عمائي وهديتني من
جهلي وجفائي أسألك ما يتم به فوزي وما أمل في عاجل دنياي وديني ومأمول
أجلى ومعادي ثم لا أقدر على أداء شكره إلا بتوفيقك وإلهامك إذ هيبت
قلبي القاسي على الشخوص إلى حرمك وقويت أركانى الضعيفة لزيارة عتيق
بيتك ونقلت بدنى إلى مواقف حرمك اقتداء بسنة خليلك واحتذاء على مثال
رسولك ﷺ واتباعا لأثار خيرتك من خلقك وأنبيائك وأصفياك ﷺ ،
وأدعوك فى مواقف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومناسك السعداء ومشاهد
الشهداء دعاء من أنك لرحمتك راجيا وعن وطنه نائبا ولقضاء نسكه مؤديا ولفرائضك
قاضيا ولكتابك تاليا ولربه عز وجل داعيا مائيا ولقلبه شاكيا ولذنبه خاشيا
ولحظه مخطئا ولرهنه مغلقا ولنفسه ظالما وبجرمه عالما ، دعاء من عمّت عيوبه
وكثرت ذنوبه وانصرفت أيامه واشتدت فاقته وانقطعت مدته ، دعاء من
ليس لذنبه سواك غافرا ولا لعيبه غيرك مصلحا ولا لضعفه غيرك مقويا
ولا لكسره غيرك جابرا ولا لمأمول خير غيرك معطيا ولا لما يتخوف من
حر ناره غيرك معتقا . اللهم وقد أصبحت فى بلد حرام فى شهر حرام فى
فئام من خير الأنام ، أسألك أن لا تجعلنى أشقى خلقك المذنبين عندك
ولا أخيب الراجين لديك ولا أحرم الآملين لرحمتك الزائرين لبيتك ولا
أخسر المنقلبين من بلادك . اللهم وقد كان من تقصيرى ما قد علمت ومن
توبيق نفسى ما قد عرفت ومن مظالمى ما قد أحصيت ، فكم من كرب قد
نجيت ومن غم قد جليت ومن هم قد فرجت ومن دعاء قد استجبت ومن
شدة قد أزلت ورخاء قد أنلت ، منك التبعاء وحسن العطاء ومنى الجفاء

وطول الاستعصا والتقصير عن أداء شكرك ، لك النعماء يا محمود فلا يمنحك من إعطائي مسألتي من حاجتي إلى حيث انتهى لها سؤالي ما تعرف من تقصيري وما تعلم من ذنوبي وعيوبي . اللهم فأدعوك راغباً وأنصب لك وجهي طالباً وأضع لك خدي مذنباً راغباً فتقبل دعائي وارحم ضعفي وأصلح الفساد من أمري واقطع من الدنيا همي وحاجتي واجعل فيما عندك رغبتى ، اللهم واقبني منقلب المدركين لرجاهم المقبول دعاؤهم المفلوج حجته المبرور حجهم المغفور ذنبهم المحطوط خطاياهم المحو سيئاتهم المرشود أمرهم ، منقلب من لا يمضى لك بعده أمراً ولا يأتى بعده مأثماً ولا يركب بعده جهلاً ولا يحمل بعده وزراً ، منقلب من عمرت قلبه بذكرك ولسانه بشكرك وطهرت الأذناس من بدنه واستودعت الهدى قلبه وشرحت بالإسلام صدره وأقررت قبل الممات بعفوك عينه وأغضضت عن المآثم بصره واستشهدت في سبيلك نفسه برحمتك يا أرحم الراحمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً كما يحب ربنا ويرضى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . ويكثر من قول : (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » ويكثر البسك مع ذلك فهناك تسكب العبرات وتقال العبرات . قال الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن رجب في اللطائف بعد كلام سبق وفضل يوم عرفة مشهور ، ففي الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « أن رجلاً من اليهود قال له : يا أمير المؤمنين آية في كتابكم لو علينا معشر اليهود أنزلت لانخذنا ذلك اليوم عيداً ، قال أى آية ؟ قال قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) فقال

عمر رضى الله عنه : إني لأعرف اليوم الذى نزلت فيه ، والمكان الذى نزلت فيه ، نزلت على رسول الله ﷺ وهو قائم بعرفة يوم الجمعة . فهذه الآية تشهد لما روى فى يوم عرفة أنه يوم المغفرة والعق من النار ، فيوم عرفة له فضائل متعددة : منها أنه يوم إتمام الدين ، وإكمال النعمة . ومنها أنه عيد لأهل الإسلام كما قال عمر بن الخطاب وابن عباس رضى الله عنهما ، ويشرع صيامه لأهل الأمصار . ومنها أنه قيل إنه الشفع الذى أقسم الله تعالى به فى كتابه وأن الوتر يوم النحر ، وقد روى ذلك عن النبي ﷺ ، وقيل إنه الشاهد الذى أقسم الله به فى كتابه ، قال تعالى : (وشاهد ومشهود) الشاهد يوم عرفة والمشهود يوم الجمعة وقيل بالعكس . ومنها أنه روى أنه أفضل الأيام ، قال ﷺ : « أفضل الأيام يوم عرفة » وذهب إلى ذلك طائفة من العلماء ومنهم من قال : يوم النحر أفضل . قلت : وهو اختيار شيخ الإسلام رحمه الله . ومنها أنه روى عن أنس بن مالك قال : إنه كان يقال يوم عرفة بعشرة آلاف يوم يعنى فى الفضل . ومنها أنه يوم الحج الأكبر عن جماعة من السلف ، وقيل يوم الحج الأكبر يوم النحر . قلت : وهو الصحيح الذى تدل عليه السنة وإن كان الشيخ عبد الرحمن بن رجب رحمه الله حكاها بصيغة التمريض . ومنها أن صيامه كفارة سنتين . قلت لغير الحاج الواقف بعرفة فإنه لا يستحب له صومه تطوعاً والله أعلم . ومنها أنه يوم مغفرة الذنوب والتجاوز عنها والعق من النار والمباهاة بأهل المواقف كما ورد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . وليحذر من الذنوب التى تمنع من المغفرة والعق من النار . فمنها الاختيال ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما يرى أكثر عتيقاً ولا عتيقة من يوم عرفة لا يغفر الله لختال ، والختال هو المتعاطم فى نفسه المتكبر ، قال الله تعالى : (والله لا يجب كل مختال نخور) ،

وقال عليه الصلاة والسلام: « إن الله لا ينظر إلى من جر ثوبه خيلاء ». ومنها الإصرار على الكبائر ، من يطمع في العتق من النار يمنع نفسه من الرحمة بالإصرار على كبرائر الإثم والأوزار ، بالله ما نصحت لنفسك ولا وقف على طريقك غيرك . توبق نفسك بالمعاصي فإذا حرمت المغفرة . قلت من أين هذا (قل هو من عند أنفسكم) .

فنفسك لم ولا تلم المطايا ومت كدأ فليس لك اعتذار
إذا كنت تطمع في العتق من النار فاشتر نفسك من الله فإن الله اشترى
من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة . من كرمت عليه نفسه هان عليه
كل ما يبذل في انفكاكها من النار . اشترى بعض الصالحين نفسه من الله
ثلاث مرات أو أربعا فتصدق بوزنه فضة . واشترى عامر بن عبد الله بن الزبير
نفسه من الله ست مرات ينصدق بها ، واشترى حبيب نفسه من الله بأربعين
ألفاً تصدق بها . وكان أبو هريرة رضى الله عنه يسبح كل ليلة اثني عشر ألف
تسبيحة يفك بذلك نفسه . من عرف ما يطلب هان عاياه ما يبذل . ويحك قد رضينا
منك بفكاك نفسك بالندم وقنعنا منك بشمنها بالتوبة والحزن وفي هذا الموسم
قد رخص السعر . من ملك سمعه وبصره ولسانه غفر له . مد إليه يد الاعتذار وقم
على بابه بالذل والانكسار وارفع قصة ندمك على صحيفة خذك بمداد الدموع
الغزار ، وقل (وبنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين)
كانت أحوال الصادقين في الموقف في عرفة متنوع : فهم من كان يغلب عليه
الخوف والحياء . توافق مطرف بن عبد الله بن الشخير وبكر المزني فقال أحدهما :
اللهم لا ترد أهل الموقف من أجلي ، وقال الآخر : ما أشرفه من موقف وأرجاه
لأهله لو لا أني فيهم . وقف الفضيل بعرفة والناس يدعون وهو يبكي بكاء الشكلى

المحترقة وقد حال البكاء بينه وبين الدعاء ، فلما كادت الشمس أن تغرب رفع رأسه
إلى السماء وقال واسوأناه منك وإن عفوت عني . وقف بعض العارفين بعرفة
إلى غروب الشمس فنادى : الأمان الأمان فقد دنا الانصراف فياليت شعري
ما فعلت بحاجة المسكين :

وإني من خوفكم والرجا أرى الموت والعيش فيكم عيانا
فمنوا على نائب خائف ينادى الأمان الأمانا
إذا طلب الأسير الأمان من الملك أمنه . وقف بعض الخائفين بعرفات وقال :
إلهي الناس يقتربون إليك بالبدن وأنا أتقرب إليك بنفسي ثم خرّ ميتا :
للناس حج ولى حج إلى سكني تهدي الأضاحي وأهدي مهجتي ودي
آخر :

ما يرضى المحبون لمحبتهم بإقامة الهدايا وإنما يهدوا له الأرواحا
آخر :

إلى موسم الأعياد أنس الأجانب وما العيد عندي غير قرب الحبايب
إذا قرّبوا بدنا فقرّباني الهوى فإن قبلوا قلبي وإلا فقالي
وما بدم الأنعام أفضى حقوقهم ولكن بها بين الحشا والرائب
ومن العارفين من كان يتعلق في الموقف بأذيال الرجاء . قال ابن المبارك
رحمه الله : جئت إلى سفيفان الثوري رحمه الله عشية عرفة وهو جاث على ركبتيه
وعينه تهملان فالتفت إلى فقلت أسوأ هذا الجمع حالا ؟ قال الذي يظن أن الله
لا يغفر له . وروى عن الفضيل رحمه الله أنه نظر إلى نشيج الناس وبكائهم
عشية عرفة ، فقال أرايتم لو أن هؤلاء صاروا إلى رجل واحد ، فسألوه دانقا

يعنى سدس درهم أكان يردّهم قالوا : لا ؟ قال والله للمغفرة أهون عند الله من
إجابة رجل لهم بدائق وأنشد :

وإني لأدعو الله أسأل عفوه وأعلم أن الله يعفو ويغفر
لأنّ أعظم الناس الذنوب فإنها وإن عظمت في رحمة الله تصغر

انتهى ملخصاً من اللطائف ، قلت ما قاله الفضيل بن عياض رحمه الله هو
في حق الواقفين بعرفات المخلصين أعمالهم لله عز وجل الذين لم يصرفوا شيئاً
من عباداتهم لغيره ، أما من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله من دعاء
أو خوف أو رجاء أو توكل أو رغبة أو رهبة أو خشية أو خشوع أو استعانة
أو استغاثة أو استعاذة أو ذبح أو نذر أو غيرها من العبادات ، فهذا قد ارتكب
ظاهراً عظيماً مانعاً لمغفرته ما دام مصرّاً على شركه ، كمن يدعو الله ويراقب شيخه
في دعائه كما يفعله أتباع مشائخ الطرق فإن المريدين يراقبون مشائخهم في عباداتهم
وأذكارهم فيصرفون مرتبة الإحسان التي لا تصلح إلا لله جل وعلا لمشائخهم ،
ومشائخهم يشترطون على أتباعهم مراقبتهم في جميع حالاتهم ، فإننا لله وإنه
إليه راجعون .

ووقت الوقوف بعرفة من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم
النحر هذا هو المذهب لحديث عروة بن مضر الطائى قال : « أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلي الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من
جبل طيء أكلت راحلتى وأتعبت نفسى والله ما تركت من جبل إلا وقفت
عليه فهل لى من حجج ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد صلاتنا هذه
ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه
وقضى تفته ، رواه الحنسة وصححه الترمذى ، ولفظه لما رواه الحماكم وقال صحيح

على شرط كافة أئمة الحديث ، ولأن ما قبل الزوال من يوم عرفة فكان وقتاً للوقوف كما بعد الزوال ، وتركه صلى الله عليه وسلم الوقوف فيه لا يمنع كونه وقتاً للوقوف كما بعد العشاء ، وإنما وقف النبي صلى الله عليه وسلم وقت الفضيلة ، وقوله في الحديث : جئت من جبل طيء هما أجا وسأماً جبلان معروفان بقرب بلد حائل ، وقوله والله ما تركت من جبل يروى بالحاء المهملة أحد جبال الرمل : وهو ما اجتمع منه واستطال ، وروى جبل بالجيم والله أعلم ، واختار شيخ الإسلام وأبو حفص العكبري وحكي إجماعاً أن وقت الوقوف من الزوال يوم عرفة ، وهو قول مالك والشافعي وأكثر الفقهاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقف بعد الزوال وقد قال : « خذوا عني مناسككم » إلى طلوع فجر يوم النحر لقول جابر : « لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع » فقال أبو الزبير فقلت له أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ؟ قال نعم . قلت : وفائدة الخلاف في ذلك أنه لو وقف أول النهار ثم خرج من عرفة قبل الزوال ولم يعد إليها صح حجه وعليه دم هذا على المذهب ، وعلى مقابله إذا خرج من عرفة قبل الزوال ولم يعد إليها في وقت الوقوف لم يصح حجه ، والله أعلم .

فعلى المذهب من حصل بعرفة في وقت الوقوف وهو من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر يوم النحر ولو لحظة مختاراً ولو ماراً بهاراجلاً أو راكباً ولو في طلب غريم أو طلب نحو ذابة شاردة أو عبد آبق أو نائماً أو جاهلاً بأنها عرفة وهو من أهل الوقوف بأن يكون مسلماً عاقلاً محرماً بالحج صح حجه وأجزأ عن حجة الإسلام إن كان حراً بالغاً وإلا فنفل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً » وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة ؛ وقال أبو ثور لا يجزئه لأنه لا يكون واقفاً إلا بإرادة ، ودليل الأئمة الأربعة عموم (م — ٣ مفيد الأنام — ثاني)

الحديث المذكور ، ولا يصح الوقوف من مجنون ومغنى عليه وسكران وفاقاً
للشافعي لعدم عقله إلا أن يفيقوا وهم بعرفات قبل خروج وقت الوقوف، وكذا
لو أفاقوا بعد الدفع منها وعادوا فوقفوا بها في وقت الوقوف . وقال مالك
وأصحاب الرأي في المغنى عليه يجزئه ، ومن فاته الوقوف بعرفة قبل طلوع فجر يوم
النحر فاته الحج لحديث جابر ، ويستحب أن يقف طاهراً من الحدثين ومن نجاسة
بيدنه وثوبه كسائر المناسك ، ويصح وقوف الحائض إجماعاً ووقفت عائشة
الصديقة بنت الصديق رضى الله عنهما حائضاً بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ،
ولا يشترط للوقوف طهارة ولا سترة ولا استقبال القبلة ولا نية ، لكن كشف
العورة محرّم وعكس الوقوف إحرام وطواف وسعي ، فلا يصير من حصل بالميقات
محرماً بلا نية لأن الإحرام هو النية كما سبق ، وكذا الطواف والسعي لا يصحان
بلا نية وتقدم . ويجب أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف نهاراً لفعله
صلى الله عليه وسلم مع قوله «خذوا عني مناسككم» فإن دفع من عرفة قبل غروب
الشمس فعليه دم كدم متعة وهو ذبح شاة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة إذا رجع لأنه ترك واجباً وهو الوقوف في جزء من أجزاء الليل ، ولا يفسد
الحج بتركه أشبه ترك الإحرام من الميقات ، وصيام ثلاثة الأيام في الحج في هذه
الصورة يتعين عنها صيام ثلاثة أيام التشريق لأنه لم يبق من أيام الحج سواها
والله أعلم . وإن عاد إلى عرفة قبل الغروب ووقع الغروب وهو بها فلا دم عليه ،
لأنه أتى بالواجب وهو الجمع بين الليل والنهار في الوقوف ، قال الشيخ سليمان
ابن عثي في منسكه : ويجب أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف نهاراً ،
فإن دفع قبل الغروب فعليه دم إن لم يعد قبله ويقع الغروب وهو بها ، قال في الشرح
الكبير : لأن عليه الوقوف حال الغروب وقد فاته بخروجه فأشبهه من تجاوز

المليقات غير محرم فأحرم دونه ثم عاد إليه انتهى . قال في الإيضاح : ومن وقف بعرفة نهاراً ودفع قبل غروب الشمس فعليه دم ، هذا المذهب ، ثم قال : تنبيه محل وجوب الدم إذا لم يعد إلى الموقف قبل الغروب هذا الصحيح من المذهب جزم به في المغني والشرح والوجيز وغيرها وقدمه في الفروع وغيره ، وقال في الإيضاح لأبي الفرج الشيرازي ولم يعد إلى الموقف قبل القجر وقاله ابن عقيل في مفرداته ، فإن عاد إلى الموقف قبل الغروب أو قبل الفجر عند من يقول به فلا دم عليه على الصحيح من المذهب وعليه أكثرهم جزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وقيل عليه دم مطلقاً . وفي الواضح وشرح المنتهى : لو عاد إليه قبل الفجر فلا دم عليه لأنه أتى بالواجب وهو الوقوف في الليل والنهار فلم يجب عليه دم كمن تجاوز المليقات غير محرم ثم رجع إليه فأحرم منه ، والذي يظهر أن شارح المنتهى قال ذلك تبعاً لابن عقيل انتهى كلام الشيخ سليمان . قلت : وقد تبع الشيخ منصور في شرحه على المنتهى الشيخ الفتوحى في شرحه عليه . وعبارة الإقناع : ويجب أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف نهاراً ، فإن دفع قبل غروب الشمس فعليه دم إن لم يعد قبله انتهى ، فكلام صاحب الإقناع صريح في مخالفة شرح المنتهى ، ثم قال منصور في شرح الإقناع : فإن عاد إليها ليلاً فلا شيء عليه ، والظاهر أنه قال ذلك متابعة للفتوحى في شرحه على منتهاه من غير نظر إلى الترجيح كما تابعه أيضاً في شرحه المنتهى وكما جرى عليه في شرح المختصر . وعبارة المغني باختصار : فإن دفع قبل الغروب ثم عاد نهاراً فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه ، فإن لم يعد حتى غربت الشمس فعليه دم لأن عليه الوقوف حال الغروب وقد فاتته بخروجه وكذا عبارة الشرح الكبير . إذا تقرر هذا فالمذهب كما في المغني والشرح والإيضاح ومتن الإقناع ومتن المنتهى والمختصر وغيرها أن من وقف

نهاراً ودفع قبل الغروب فعليه دم إن لم يعد قبل الغروب ويقع للغروب وهو بعرفة .
وقال ابن عقيل في مفرداته إن عاد إلى الموقف قبل الفجر فلا دم عليه وتبعه
في الإيضاح ومشى عليه الشيخ محمد الفتوحى فى شرح المنهى وتبعه الشيخ
منصور البهوتى فى شروحه على الإقناع والمنهى والمختصر والله أعلم . وإن وافى
عرفة ليلاً فقط فلا دم عليه بعدم وقوفه جزءاً من النهار لأنه ليس بواجب على من
لم يوافها إلا ليلاً ووقف بها ، قال فى المغنى والشرح لا نعلم فيه مخالفاً لقول النبى
صلى الله عليه وسلم « من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج » ، ولأنه لم يدرك
جزءاً من النهار فأشبهه من منزله دون الميقات إذا أحرم منه . قال الشيخ سليمان
ابن على فى منسكه وعل سقوط الدم عنه فيما إذا منعه عذر عن الوقوف نهاراً انتهى .
قلت كلام الأصحاب مطلق فى أنه لا دم على من لم يواف عرفة إلا ليلاً ولم يقيدوه
بما إذا كان له عذر عن الوقوف نهاراً لأن الوقوف نهاراً ليس بواجب على من لم
يواف عرفة إلا ليلاً ، والله أعلم .

(فائدة) إذا خاف فوت الوقوف بعرفة إن صلى صلاة آمن صلى صلاة خائف
إن رجا إدراك الوقوف لما فى فوت الحج من الضرر العظيم ، قال فى شرح المختصر :
وإذا اشتد الخوف صلوا رجالاً وركباناً للقبلة وغيرها يومئذون طاقتهم ، وكذا
حالة هرب مباح من عدو أو سيل ونحوه أو خوف فوت عدو يطلبه أو وقت
وقوف بعرفة انتهى ؛ فعلى هذا إذا خاف فوت الوقوف بعرفة صلى الفريضة
رجالاً أو ركباناً فى سيارة أو على دابة أو غيرها للقبلة أو غيرها ويومئذ بقدر
طاقته والله أعلم .

(فائدة) وقفة الجمعة فى آخر يومها ساعة الإجابة للخير ، فإذا اجتمع فضل
يوم الجمعة ويوم عرفة كان لهما منزلة على سائر الأيام . قال ابن القيم رحمه الله تعالى .

وأما ما استفاض على السنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة فباطل لا أصل له انتهى ، قال الفاسي في الإيلاء وفي سنة عشرين وسبعين وقف الناس بعرفة يوم الجمعة وهذه تكلمة مائة جمعة وقفها المسلمون من الهجرة النبوية إلى الآن قاله البرزالي انتهى . وإن وقف كل الحجيج الثامن أو العاشر خطأ أجزاءهم ، أو وقوف الحجيج إلا يسيراً الثامن أو العاشر خطأ أجزاءهم نصاً فيهما . قال الشيخ سليمان بن علي في منسكه : ولو رأى الهلال طائفة قليلة لم ينفردوا بالوقوف بل بالوقوف مع الجمهور ، واختار في الفروع أنه يقف من رآه في التاسع ومع الجمهور وهو حسن انتهى كلامه . قلت : أوقوف بعرفة مرتين بدعة لم يفعله السلف كما سنوضحه في باب الفوات والإحصار بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) من دفع قبل غروب الشمس من المحل الذي وقف فيه بعرفة لأجل الزحمة ونيته أن يتقدم إلى السعة ولا يخرج من عرفة بل يقف بها حتى تغرب الشمس وهو بها لم يضره ذلك والله أعلم . قال شيخ الإسلام رحمه الله : ويقفون بعرفة إلى غروب الشمس لا يخرجون منها حتى تغرب ، فإذا غربت يخرجون إن شاءوا بين العامين وإن شاءوا من جانبيهما ، والعلمان الأولان حدّ عرفة فلا يجاوزها حتى تغرب الشمس ، والميلان بعد ذلك حدّ مزدلفة وما بينهما حدّ عرنة ولا يقف يبطن عرنة . قلت : لما كان العلمان الأولان حدّ عرفة فإن مسجد عرنة المسمى مسجد إبراهيم هو في عرنة بلا إشكال فلا يجزى الوقوف به وتقدم ، وقول الشيخ رحمه الله والميلان بعد ذلك حدّ مزدلفة ، أقول الميلان المذكوران هما علمان للحرم والله أعلم . قال الخطاب تقلاً عن تاريخ الفاسي : وعرفة التي يجتنب الحاج الوقوف فيها هي واد بين العامين اللذين هما على حدّ عرفة ، والعلمين اللذين هما على حدّ الحرم فليست من عرفة

ولا من الحرم انتهى . قلت : وهو كما قال والله أعلم ويأتى فى كلام شيخ الإسلام تحديد مزدلفة وأنها ما بين مأزى عرفة إلى بطن محسر وهذا هو الصحيح بخلاف ما ذكره هنا من قوله والميلان بعد ذلك حد مزدلفة .

فصل

ثم يدفع بعد غروب الشمس من عرفة إلى مزدلفة بسكينة ووقار لقول جابر رضى الله عنه « فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ورفع رسول الله ﷺ وقد شفق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى : أيها الناس السكينة السكينة » والقصواء التى قطع طرف أذنهما ، ولم تكن ناقة رسول الله ﷺ كذلك ، وإنما كان لقباً لها . قال النووى : معنى شفق ضم وضيق وهو بتخفيف النون انتهى ، قال فى القاموس : شفق البعير يشنقه ويشنقه : كفه بزمامه حتى ألق ذفره بقادمة الرجل أو حتى رفع رأسه وهو راكبه انتهى ، قال ابن القيم فى معنى شفق : ضم إليه زمام ناقتة انتهى . قال ابن هشام فى السيرة والفاكهى فى تاريخ مكة والفاهى وغيرهم كانت الإجازة بالحاج من عرفة إلى مزدلفة ومن منى إلى مكة فى بنى سعد بن زيد مناة بن تميم . قال ابن اسحاق كان صفوان بن الحارث بن شجنة هو الذى يجهز للناس بالحج من عرفة ثم بنوه من بعده حتى كان آخرهم الذى قام عليه الإسلام كريب بن صفوان بن الحارث بن شجنة بن عطار بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وذكر الفاكهى عن الواقدى قال سألت ربيعة بن عثمان التيمى وعبد الله بن جعفر عن آخر المشركين الذى دفع بالناس من عرفة ومن

منى فقال ربعة بن عثمان آخرهم كَرِبَ وقال عبد الله بن جعفر دفع بهم سنة
ثمان ، وكَرِبَ هو كَرِبَ من صفوان على ما ذكره ابن اسحاق في السيرة وقد
استوفيت الكلام في هذا المقام في غير هذا الكتاب .

(تنبيه) يجب على الحاج الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس لحديث جابر
رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينصرف من عرفة حتى غربت
الشمس وذهبت الصفرة قليلاً » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وحديث على
وأسامه « أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع حين غابت الشمس » . قال شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله تعالى : ويقفون بعرفة إلى غروب الشمس لا يخرجون منها
حتى تغرب الشمس انتهى . قال ابن القيم رحمه الله تعالى : فلما غربت الشمس
واستمحكم غروبها بحيث ذهبت الصفرة أفاض صلى الله عليه وسلم من عرفة انتهى . قال في
المغني : وقول الخرقى إلى غروب الشمس ممعناه ويجب عليه الوقوف إلى غروب
الشمس فإن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة حتى غابت الشمس في حديث جابر ، وفي
حديث علي وأسامه « أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع حين غربت الشمس » انتهى ملخصاً ،
قال في المقنع : ومن وقف بعرفة نهائراً ودفع قبل غروب الشمس فعليه دم ،
قال في الشرح الكبير : يعني أنه يجب عليه الوقوف إلى غروب الشمس لأن
النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، رواه جابر وغيره ، وقال عليه الصلاة والسلام : « خذوا
عني مناسككم » انتهى ملخصاً ، وقد أجمع الأئمة الأربعة على وجوب الوقوف
بعرفة إلى غروب الشمس مستدلين بالأحاديث الصحيحة الصريحة عن المعصوم
صلى الله عليه وسلم ، فإن قيل حديث عروة بن مضر بن أوس بن حارثة الطائي يدل على
جواز الدفع من عرفة قبل غروب الشمس ولفظه : قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت يا رسول الله إني جئت من جبل طي »

أكلت راحتي وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تقضه ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . قلنا لا يدل حديث عروة هذا على جواز الدفع من عرفة قبل غروب الشمس لوجوه : منها أن قوله صلى الله عليه وسلم « وقد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً » يفسره فعله صلى الله عليه وسلم فإنه ﷺ وقف بالمسلمين نهاراً إلى غروب الشمس ، فعلم من هذا أن الوقوف إلى غروب الشمس واجب ونسك من مناسك الحج لمن وافى عرفة نهاراً ، وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم » . ومنها أن حديث عروة بن مضرس يدل على أنه وقف بعرفة ليلاً لأنه لو كان قد وقف بها نهاراً مع الجمع العظيم ما قال للنبي صلى الله عليه وسلم : فهل لي من حج ؟ ولما كان عروة وافى عرفة ليلاً صار يتجري في وقوفه وينتقل من موضع إلى آخر وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج ؟ لأنه قد شك في صحة وقوفه من عدمها فأجابه صلى الله عليه وسلم بأنه إذا كان قد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً في زمن الوقوف قبل الزمن الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فإن حجه تام . وقد أخذ الفقهاء بهذا حيث قالوا من حصل بعرفة في وقت الوقوف ولو لحظة ولو ماراً بها أو نائماً أو جاهلاً بأنها عرفة صح حجه ، واستدلوا لذلك بعموم حديث عروة هذا حيث جاء فيه : « وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً » وبهذا قال الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم . فهذا الحديث لا يدل على جواز الانصراف من عرفة قبل غروب الشمس وإنما يدل على أن حجه صحيح وهذا متفق عليه بين الأئمة إلا مالكا ، وهذا كما لو ترك الإحرام من الميقات فإنه يحرم

عليه وحجه صحيح وعليه دم وتقدم . ومنها أنه لو كان الدفع من عرفة جائزاً قبل
غروب الشمس لرخص صلى الله عليه وسلم للضعفة أن يتقدموا من عرفة إلى مزدلفة قبل
غروب الشمس خوفاً من الزحام الذي لانظير له في سائر المشاعر كما رخص
للضعفة أن يتقدموا بعد غيبوبة القمر من مزدلفة إلى منى فلما لم يرخص لهم في
ذلك علم أنه غير جائز ، وحيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفع من عرفة إلا بعد غروب
الشمس واستحكام غروبها وذهاب الصفرة قليلاً علم من فعله وتشريعه أن هذا
هو وقت جواز الدفع من عرفة لمن وقف نهاراً ، وقد قال عليه الصلاة والسلام :
« خذوا عني مناسككم » فأخذ المسلمون ذلك عنه وتلقوه بالتقبول والتسليم
وصاروا يدفعون من عرفة كما دفع منها صلى الله عليه وسلم بعد غروب الشمس وهو المشرع
صلى الله عليه وسلم ؛ فالذي أفتى عروة ابن مضرس بالحديث المتقدم هو الذي وقف بالمسلمين
بعرفات إلى غروب الشمس ولم يدفع منها إلا بعد الغروب وأمر الجمع العظيم
أن يأخذوا ذلك عنه بأن لا يدفعوا من عرفة إلا بعد غروب الشمس ، ولا يجوز
تأخير البيان عن وقت الحاجة فصلوات الله وسلامه عليه . فإن قيل مقتضى قوله
صلى الله عليه وسلم « فقد تم حجه » أنه لا نقص فيه ولو انصرف قبل الغروب لأنه وقف بعرفة
نهاراً فشملة حديث عروة وأنتم توجبون عليه دم جبران . قلنا معنى قوله صلى الله عليه وسلم
فقد تم حجه : أى أدرك الوقوف بعرفة ولم يفته الحج بدليل أنه لو انصرف
بعد الوقوف إلى أهله ولم يأت بطواف الإفاضة لم يتم حجه ولم تجزئه هذه
الحجة عن حجة الإسلام إن كانت باقية عليه فعلم أن معنى تم حجه : أى أدرك
الوقوف ولم يفته الحج ونحن نقول بذلك وبأن حجه صحيح وعليه الأئمة
الثلاثة رحمهم الله تعالى ، ولا ينافي هذا وجوب الدم عليه لقول ابن عباس رضی
الله عنهما : من ترك نسكاً أو نسيه فإنه يهريق دماً ، وهذا قد ترك نسكاً فعلمه

ﷺ في حجته ومنعه الجمع العظيم وهو الوقوف إلى غروب الشمس وقال ﷺ «خذوا عني مناسككم»، والله سبحانه وتعالى أعلم. وعند الإمام مالك إذا دفع من عرفه قبل غروب الشمس لاجب له ما لم يعد إلى عرفه بهارا ويقف بها حتى تغرب الشمس.

ويكون حال دفعه من عرفه إلى مزدلفة مستغفراً، وسميت مزدلفة بذلك من الزلف: وهو التقرب، لأن الحاج إذا أفاض من عرفات ازدلفوا إليها: أي تقربوا ومضوا إليها، وتسمى أيضاً جمعاً لاجتماع الناس بها، وتسمى أيضاً بالمشعر الحرام. قال في المغني: وللمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة، وجمع، والمشعر الحرام انتهى، ويدفع مع الإمام أو نائبه وهو أمير الحاج على طريق المأزمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم سلكها وهما جبلان، قال شيخ الإسلام: فإذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين، وهو طريق الناس اليوم، وإنما قال الفقهاء على طريق المأزمين لأنه إلى عرفه طريق أخرى تسمى طريق ضب. ومنها دخل النبي ﷺ إلى عرفات وخرج على طريق المأزمين، وكان في المناسك والأعياد يذهب من طريق ويرجع من أخرى فدخل مكة من الثانية العليا وخرج من الثانية السفلى، ودخل المسجد من باب بني شيبه وخرج بعد الوداع من باب حزورة، ودخل إلى عرفات من طريق ضب وخرج من طريق المأزمين، وأتى إلى جرة العقبة يوم العيد من الطريق الوسطى التي يخرج منها إلى خارج منى ثم يعطف على يساره إلى الجرة ثم لما رجع إلى موضعه بمنى الذي نحر فيه هديه وحلق رأسه رجع من الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس اليوم انتهى كلامه رحمه الله تعالى. قلت: والطريق الوسطى التي ذكرها شيخ الإسلام هي المعروفة الآن بسوق العرب والذي يأتي مع هذه

الطريق يخرج منها إلى جمرة العقبة ، وجمرة العقبة ليست من منى بل هي حدُّ له من جهة مكة ، وهذا معنى قول شيخ الإسلام يخرج منها إلى خارج منى ، وقوله ثم يعطف على يساره إلى الجرة : أى لأن أمامه الجبل المسمى بالعقبة التي فوق الجمرة وعلى يساره الوادى الذى يخرج على الجمرة المذكورة وقد أزيلت العقبة للتوسعة وأما الطريق المتقدمة التي ذكرها شيخ الإسلام فهي طريق الناس اليوم التي فيها الجمرات الثلاث ، والله أعلم .

قال فى النهاية : المأزم المضيق فى الجبال حيث يلتقى بعضها ببعض ويتسع ما وراءه والميم زائدة ، فكأنه من الأزم القوة والشدة انتهى . قال فى القاموس : والمأزم ويقال المأزمان مضيق بين جمع وعرفة انتهى . فإن دفع بل الإمام كره لقول الإمام أحمد : ما يعجبني أن يدفع لإمام ، ولا شيء عليه فى الدفع قبله خلافاً للخرقى ، ويسرع فى الفجوة لقول أسامة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فإذا وجد فجوة نصَّ » متفق عليه . والعنق : انبساط السير ، والنص : الإسراع ، ويلبى فى الطريق لقول الفضل بن العباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة . متفق عليه ، ويذكر الله تعالى لأنه فى زمن السعى إلى شعائره ، فإذا وصل مزلفه صلى المغرب والعشاء جمعاً ، قال الشيخ منصور البهوتى : إن كان ممن يباح له الجمع انتهى . قلت : الصحيح الذى تدل له السنة هو الجمع والقصر لكافة الحجاج سواء كانوا مكيين أو أقيين والله أعلم ، ويصلى المغرب والعشاء قبل حط رحله ، قال فى الإفتاح وشرحه بإقامة لكل صلاة بلا أذان هذا اختيار الخرقى ، قال ابن المنذر هو رواية أسامة وهو أعلم بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان رديفه وإيماءم يؤذن للأولى ههنا لأنها فى غير وقتها بخلاف

المجموعتين بعرفة، وظاهر كلام الأكثرين يؤذن للأولى لقول جابر « حتى أتى
المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، وإن أذن وأقام للأولى
فقط ولم يقيم للثانية فحسن لحديث مسلم عن ابن عمر قال : « جمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع فصلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين
بإقامة واحدة » لكن السنة أن يقيم لها انتهى كلام الإقناع وشرحه .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في سياق أوهام بعض من وصف حجة النبي
صلى الله عليه وسلم : ومنها وهم من وهم في أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
والعصر يوم عرفة والمغرب والعشاء تلك الليلة بأذنين وإقامتين ، وهم من قال
صلاهما بإقامتين بلا أذان أصلاً، وهم من قال جمع بينهما بإقامة واحدة، والصحيح
أنه صلاهما بأذان واحد وإقامة لكل صلاة انتهى ، ولا يتطوع بين المغرب
والعشاء المجموعتين لقول أسامة وابن عمر « إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل
بينهما » . قال الشيخ منصور البهوتي لكن لا يبطل جمع التأخير بالتطوع بين
المجموعتين بخلاف جمع التقديم كما ذكره في الجمع انتهى . قلت : التطوع بينهما
خلاف السنة وإن قلنا بعدم البطلان والله أعلم . وإن صلى المغرب في الطريق
ترك السنة وأجزأته الصلاة وفاقاً للمالك وللشافعي وخلافاً لأبي حنيفة لأن كل
صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كالظهر والعصر بعرفة . قال
في المنتهى وشرحه : وإن فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة جمع وحده
الفعل ابن عمر انتهى ، ومقتضى مفهومه أنه لو أراد الصلاة قبل الإمام أنه
لا يجمع وليس مراداً بل مراده أن من لم يصل مع الإمام جمع وحده سواء كان
ذلك قبل الإمام أو بعده وإن كان معه رفقة صلى بهم جمعاً وقصرًا التحصل لهم
فضيلة صلاة الجماعة ثم يبيت بمزدلفة حتى يصبح ويصلي الفجر لقول جابر

« ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة »، قال شيخ الإسلام : فإذا وصل إلى مزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجبال إن أمكن ، ثم إذا بركوها صلوا العشاء ، وإذا أخرج العشاء لم يضره ذلك ويبيت بمزدلفة ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام ، وهي ما بين مأزى عرفة إلى بطن محسر فإن بين كل مشعرين حدا ليس منهما ، فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة أي وبطن عمرة ، وبين مزدلفة ومنى بطن محسر ، قال النبي ﷺ : « عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة ، ومزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر ، ومنى كلها منحر ، وفضج مكة كلها طريق » . والسنة أن يبيت بمزدلفة إلى أن يطلع الفجر فيصلي بها الفجر في أول الوقت ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جدا قبل طلوع الشمس ، فإن كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فإنه يتعجل من مزدلفة إلى منى إذا غاب القمر : ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر فيصلوا بها الفجر ويقفوا بها ، ومزدلفة كلها موقف لسكن الوقوف عند قزح أفضل وهو جبل الميقدة وهو المكان الذي يقف الناس فيه اليوم قد بني عليه بناء وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المشعر الحرام انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى . قال في الدر المختار للحنفية : وينزل عند جبل قزح ، والأصح أنه المشعر الحرام وعليه ميقدة انتهى ، ويأتي الكلام على تسميته بجبل الميقدة إن شاء الله قبيل الفصل . قال الأزرق في تاريخ مكة والموردى وغيرهما : حد مزدلفة ما بين مأزى عرفة ووادي محسر ، وليس الحدان منها ويدخل في مزدلفة جميع تلك الشعاب الداخلة في الحد المذكور انتهى . وفي حديث جابر المتقدم ما يدل على أن المشعر الحرام قزح حيث جاء فيه « حتى أتى المزدلفة فصلى

بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ، ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، الحديث . قال النووي : المراد بالمشعر الحرام هنا قزح بضم القاف وفتح الزاي وبحاء مهملة وهو جبل معروف في مزدلفة ، وهذا الحديث حجة للفقهاء في أن المشعر الحرام هو قزح ، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث : المشعر الحرام جميع مزدلفة انتهى ، وتقدم في كلام الموفق وشيخ الإسلام أن مزدلفة تسمى بالمشعر الحرام . قال الموفق والشارح : حد مزدلفة من مأزى عرفه إلى قرن محسر وما على عين ذلك . وشماله من الشعاب ، ففي أى موضع وقف منها أجزاء لقول النبي صلى الله عليه وسلم : كل المزدلفة موقف ، رواه أبو داود وابن ماجه ، وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وقفت ههنا بجمع وجمع كلها موقف » وليس وادى محسر من مزدلفة لقوله « وارفعوا عن بطن محسر » انتهى ، قال في الإقناع وشرحه : فإذا أصبح بمزدلفة صلى الصبح بغلس أول وقتها لما تقدم من حديث جابر وليتسع وقت الوقوف عند المشعر الحرام ثم يأتي للمشعر الحرام ، سمي بذلك لأنه من علامات الحج : وتسمى أيضاً المزدلفة بذلك تسمية للكل باسم البعض واسمه في الأصل قزح ، وهو جبل صغير بالمزدلفة فيقف عنده ويحمد الله تعالى ويهله ويكبره ويدعو ويقول : اللهم كما وقفنا فيه وأرئتنا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم) ثم لا يزال يدعو إلى أن يسفر جداً انتهى . قال في المغنى : والمستحب الاقتداء

يرسل الله صلى الله عليه وسلم في البيت إلى أن يصبح ثم يقف حتى يسفر ،
ولا بأس بتقديم الضعفة والنساء ، ومن كان يقدم ضعفه أهله عبد الرحمن
ابن عوف وعائشة ، وبه قال عطاء والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي
ولا نعلم فيه مخالفاً ، ولأن فيه رفقا بهم ودفعا لمشقة الزحام عنهم واقتداء بفعل
نبيهم صلى الله عليه وسلم انتهى . قال في الإقناع وشرحه : وله الدفع قبل الإمام
وليس له الدفع قبل نصف الليل : ويباح الدفع من مزدلفة بعده : أي بعد نصف
الليل ولا شيء عليه كما لو وافاها بعده ، أي بعد نصف الليل لقول ابن عباس
« أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفه أهله » متفق عليه .
قلت : الضعفة بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة والفاء جمع ضعيف : النساء
والصبيان والمشائخ العاجزون وأصحاب الأمراض ليرموا قبل الزحمة والله أعلم .
وعن عائشة قالت : « أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمره ليلة النحر
فحرمت الجمره قبل الفجر ثم مضت فأفاضت » رواه أبو داود انتهى كلام الإقناع
وشرحه . قلت : حديث ابن عباس هذا يدل على الرخصة للضعفة لا غير ،
وأما حديث عائشة فيأتي كلام ابن القيم رحمه الله أنه منكر ، وإن جاء مزدلفه
بعد الفجر فعليه دم لتركه نسكا واجبا ، وإن دفع غير رعاة وسقاة قبل نصف الليل
فعليه دم إن لم يعد إليها قبل الفجر سواء كان عالما بالحكم أو جاهلا ذاكرا أو ناسيا
لأنه ترك نسكا واجبا ، والنسيان إنما يؤثر في جعل الموجود كالمعدوم لا في جعل
المعدوم كالموجود ، فإن عاد إلى مزدلفه قبل الفجر فلا دم عليه كمن لم يأت مزدلفه
إلا في النصف الثاني من الليل لأنه لم يدرك فيها جزءا من النصف الأول فلم يتعلق
به حكمه كمن لم يأت عرفه إلا ليلا ، قال في المغنى : ومن لم يواف مزدلفه
إلا في النصف الأخير من الليل فلا شيء عليه لأنه لم يدرك جزءا من النصف

الأول فلم يتعلق به حكمه كمن أدرك الليل بعرفات دون النهار انتهى ومثله في الشرح ، وأما الرعاة والسقاة فلا دم عليهم بالدفع قبله لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة في ترك البيتوتة لحديث عدي « ورخص للعباس في ترك البيتوتة لأجل سقايته » ولأن عليهم مشقة لحاجتهم إلى حفظ مواشيهم وسقى الحاج فكان لهم ترك المبيت بمزدلفة كاليالي منى ، قال الشيخ سليمان بن علي في منسكه : وأما الرعاة فهم رعاة الإبل ، وأما السقاة فالظاهر أنهم الذين يأتون بالماء للحاج وليس كذلك ، وإنما هذه الرخصة لسقاة زمزم لأن الرخصة إنما وقعت للعباس وهو صاحب زمزم انتهى . قلت : ويدل لذلك قوله في المنتهى وشرحه : وفيه أي الدفع من مزدلفة قبله : أي نصف الليل على غير رعاة وغير سقاة زمزم دم انتهى ، قال في الشرح الكبير : وليس له الدفع قبل نصف الليل ، فإن فعل فعليه دم ، وإن دفع بعده فلا شيء عليه وبه قال الشافعي ، وقال مالك : إن مرّ بها ولم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى ما دفع . ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال « لتأخذوا عني مناسككم » وإنما أبيض الدفع بعد نصف الليل بماورد من الرخصة فيه انتهى ومثله في المعنى . قلت : حكم المبيت بمزدلفة يشتمل على صور : الأولى أني مزدلفة في النصف الأول من الليل ودفع منها قبل مضي نصف الليل ولم يعد إليها قبل الفجر ، الثانية لم يأت مزدلفة إلا بين الفجر ، الثالثة أتى مزدلفة في النصف الأول من الليل ودفع منها بعد نصف الليل ، الرابعة أتى مزدلفة في النصف الآخر من الليل ودفع منها قبل أن يبیت بها ، الخامسة دفع من مزدلفة قبل نصف الليل الأول وعاد إليها قبل الفجر ، فعليه في الأولى والثانية دم على غير سقاة ورعاة وليس عليه في الثالثة والرابعة والخامسة شيء هذا مقتضى كلام فقهاءنا رحمهم الله ، والله أعلم .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : ثم صار صلى الله عليه وسلم حتى أتى المزدلفة فتوضأ وضوء الصلاة ثم أمر المؤذن بالأذان فأذن المؤذن ثم أقام فصلى المغرب قبل حط الرجال وتبريك الجبال فلما حطوا رحلهم أمر فأقيمت الصلاة ثم صلى عشاء الآخرة بلا أذان ولم يصل بينهما شيئاً ثم نام حتى أصبح ولم يحي تلك الليلة ولا صح عنه في إحياء لياقئ العيدين شيء ، وأذن في تلك الليلة لضعفة أهله أن يتقدموا إلى منى قبل طلوع الفجر وكان ذلك عند غيبوبة القمر وأمرهم أن لا يرموا الجرة حتى تطلع الشمس ، حديث صحيح صححه الترمذى وغيره ، وأما حديث عائشة رضى الله عنها أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمسلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى عندها ، رواه أبو داود ، وحديث منكر أنكره الإمام أحمد وغيره ثم ذكر ما يدل على إنكاره ، ثم قال : وما يدل على بطلانه ما ثبت فى الصحيحين عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت « استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم لينة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس وكانت امرأة ثيبطة قالت فأذن لها فخرجت قبل دفعه وحبسنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعه ، ولأن كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة أحب إلى من مفروح به » فهذا الحديث الصحيح يبين أن نساءه غير سودة إنما دفعن معه . فإن قيل : فما تصنعون بالحديث الذى رواه مسلم فى صحيحه عن أم حبيبة « أن رسول الله ﷺ بعث بها من جمع بليل » قيل قد ثبت فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ قدم تلك الليلة لضعفة أهله وكان ابن عباس فيمن قدم ، وثبت أنه قدم سودة ، وثبت أنه حبس نساءه عنده حتى دفعن بدفعه ، وحديث أم حبيبة انفرد به مسلم فإن كان محفوظاً فهي إذاً من الضعفة التى قدمها . (م — ٤ مفيد الأنام — ثان)

فإن قيل : فما تصنعون بما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس « أن النبي ﷺ يمشي به مع أهله إلى منى يوم النحر فرموا الجرة مع الفجر » قيل تقدم عليه حديثه الآخر الذي رواه أيضاً الإمام أحمد والترمذي وصححه « أن النبي ﷺ قدم ضعفة أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس » ولفظ أحمد فيه « قدمنا رسول الله ﷺ أغنيمة بني عبد المطلب على حمرات لنا من جمع فجعل يلمح أخذنا ويقول أئبني لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس » لأنه أصبح منه ، وفيه « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن رمي الجرة قبل طلوع الشمس » وهو محفوظ بذكر القصة فيه . قلت وقد رواه الحنفية وصححه الترمذي ولفظه : « قدم ضعفة أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس » وأخرجه أيضاً الطحاوي وإن حبان وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق ، وقوله أغنيمة منصوب على الاختصاص أو على الندب ، والمراد بهم الصبيان ، وحمرات بضم الحاء المهملة والميم جمع حمر وحمر جمع لمار ، ويلطح بفتح الياء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة قال الجوهري : اللطح الضرب المين على الظهر يبطن الكف انتهى . وإنما فعل ﷺ ذلك ملاطفة لهم ، وقوله أئبني بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسبة المشددة قاله ابن رسلان في شرح السنن ، قال في النهاية : الأئبني بوزن الأعمى تصغير الأئبنا بوزن الأعمى وهو جمع ابن انتهى .

رجعنا إلى كلام ابن القيم رحمه الله ، قال : ثم تأملنا فإذا أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث فإنه أمر الصبيان أن لا يرموا الجرة حتى تطلع الشمس فإنه لا عذر لهم في تقديم الرمي ، أما من قدمه من النساء فرمين قبل طلوع الشمس للعذر والخوف عليهن من مزاحمة الناس وحطمتهم ، وهذا الذي دلت عليه السنة

جواز الرمي قبل طلوع الشمس للعدر بمرض أو كبر يشق عليه مزاحمة الناس
الأجله ، وأما القادر الصحيح فلا يجوز له ذلك . وفي المسئلة ثلاثة مذاهب :
أحدها الجواز بعد نصف الليل مطلقا للقادر والعاجز كقول الشافعي وأحمد
رحمهما الله . والثاني لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر كقول أبي حنيفة رحمه الله .
والثالث لا يجوز لأهل القوة إلا بعد طلوع الشمس كقول جماعة من أهل العلم ،
والذي دلت عليه السنة إنما هو التعجيل بعد غيوبة القمر لانصف الليل ، وليس
مع من حده بالنصف دليل والله أعلم ، ثم ذكر حديث عروة بن مضرس الطائفي
ثم قال وبهذا احتج من ذهب إلى أن الوقوف بمزدلفة والمبيت بها ركن كعرفة
وهو مذهب اثنين من الصحابة : ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم ، وإليه
ذهب إبراهيم النخعي والشعبي وعلقمة والحسن البصري وهو مذهب الأوزاعي
وحماد بن أبي سليمان وداود الظاهري وأبي عبيد القاسم بن سلام ، واختاره
المحمدان : ابن جرير ، وابن خزيمة ، وهو أحد الوجوه للشافعية ، واحتج من لم يره
ركنا بأمرين : أحدهما أن النبي ﷺ مدّ وقت الوقوف بعرفة إلى طلوع
الفجر ، وهذا يقتضى أن من وقف بعرفة قبل طلوع الفجر بأيسر زمان
صح حجه ، ولو كان الوقوف بمزدلفة ركنا لم يصح حجه ، الثاني أنه لو كان ركنا
لاشترك فيه الرجال والنساء فاما قدّم رسول الله ﷺ النساء بالدليل علم أنه
ليس بركن ، وفي الدليلين نظر فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قدمهن بعد
المبيت بمزدلفة وذكر الله تعالى بها لصلاة عشاء الآخرة والواجب هو ذلك ،
وأما توقيت الوقوف بعرفة إلى الفجر فلا ينافي أن يكون المبيت بمزدلفة ركنا
وتكون تلك الليلة وقتاً لهما كوقت المجموعتين من الصلوات ، وتضييق الوقت
لأحدهما لا يخرجها عن أن يكون وقتاً لهما حال القدرة انتهى كلام ابن القيم رحمه

الله ملخصاً ، قلت : قد يقال وقت المجموعتين من الصلوات يحصل أدائهما فيه ، بخلاف الوقوف بعرفة مع الفجر فإنه ينتفى الوقوف بمزدلفة لضيق الوقت فلم يحصل أداء في وقتها إلا لواحد منهما وهو الوقوف بعرفة فقط ، بخلاف المجموعتين فإنه يحصل أدائهما معاً في وقتها ، فالفارق موجود والقياس غير مطابق مع الاعتراف بفضل شمس الدين ابن القيم وتحقيقه وعلو رتبته رحمه الله تعالى .

(تنبيه) الميمنة المذكورة في كلام شيخ الإسلام المتقدم قد ذكرها الأزرقى فقال : هي أسطوانة من حجارة مدورة تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها اثنا عشر ذراعاً وفيها خمس وعشرون درجة ، وهي على أكمة مرتفعة كان يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشمع ليلة مزدلفة ، وكانت قبل ذلك توقد عليها النار بالخطب ، وبعد أن توفي هارون الرشيد وضع عليها مصابيح ، قال وبين مسجد مزدلفة وبين قزح أربع مائة ذراع وعشرة أذرع انتهى كلام الأزرقى ملخصاً ، قلت : المشاهد في زمننا هذا هو أن المشعر الحرام المسمى قزح في نفس مسجد مزدلفة ، وقزح : جبل صغير جداً عليه الآن منارة تجعل فيها تلك الليلة السرج بالكهرباء ، وطول مسجد مزدلفة تسعة وخمسون متراً ونصف ، وعرضه سبعة وثلاثون متراً ، وقد قست طوله وعرضه فصار كما ذكرته وذلك سنة تسع وستين وثلثمائة وألف ، وقد تقدم عن الأزرقى بسنده عن نافع عن ابن عمر أن النار كانت توقد على عهد رسول الله ﷺ بالمزدلفة بعد الرجوع من عرفة ، وتقدم عن شيخ الإسلام أن الإيقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة فليراجع عند الحاجة إليه .

فصل

ثم يدفع قبل طلوع الشمس إلى منى لقول عمر: «كان أهل الجاهلية لا يفيضون
من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق ثبير، يخالفهم النبي ﷺ
خافاض قبل طلوع الشمس» رواه الجماعة إلا مسلماً لكن في رواية أحمد
، وابن ماجه «أشرق ثبير كما نغير» وقوله أشرق ثبير بفتح الهجزة وسكون الشين
المعجمة وكسر الراء وسكون القاف فعل أمر من الأشراق ، وثبير بفتح المثناة
وكسر الموحدة والضم منادى حذف منه حرف النداء ، والمعنى لتطلع عليك
الشمس ، وكما نغير بالنون أى نذهب سريعاً ، يقال أغار يغير: إذا أسرع في العدو
والله أعلم ، ويدفع وعليه السكينة لقول ابن عباس «ثم أردف النبي ﷺ
الفضل بن العباس وقال : يا أيها الناس إن البر ليس بإيجاف الخيل والإبل
فعلينكم السكينة» فإذا بلغ وادى محسّر بالحاء المهملة والسين المهملة المشددة ، وهو
وادٍ بين مزدلفة ومنى وليس من واحد منهما كما تقدم ، قال الأزرقى في تاريخه :
وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً انتهى - أسرع قدر رمية حجر فإن كان
راكباً حرك دابته لقول جابر : حتى أتى بطن محسّر حرك قليلاً ، والعملة فيه كما
في المجموع للشافعية أن النصرارى كانت تقف هناك فנסرع نحن مخالفة لهم ، وعبر
الغزالي بالعرب بدل النصرارى ، قال ابن حجر : ولا مانع أن كلا كان يقف ثم ،
أو مراده بالعرب العرب من النصرارى ، وقيل ومشى عليه النوى : لأنه محل
هلاك أصحاب الفيل ، وبجئته الأسنوى لعدم روايته له منقولاً ثم قال هو كديار
تمود إذ يُسن لمن مر بها الإسراع ، ويؤيد الأول قول عمر وابنه رضى الله عنهما
عند إسراعهما في وادى محسّر :

إليك تعدو قلقا وضيئها معترضا في بطنها جنينها
مخالفا دينَ النصراني دينها قد ذهب الشحم الذي يزينها

واعترض الثاني بأن نزول العذاب على أصحاب الفيل إنما كان بمحل يسمى
الغمس بفتح الميم الثانية وقد تكسر ، بل المعروف أن الفيل المذكور لم يدخل
الحرم أصلا انتهى ، وقائل هذه الأبيات أبو علقمة أخو أسقف نجران لأمه
و ابن عمه لما توجه يريد النبي صلى عليه وسلم ، والوضين بطن عريض منسوج
من سيور أو شعر ، أو لا يكون إلا من جلد كما في القاموس ، والقلق : الانزعاج
والله أعلم .

قال ابن القيم رحمه الله : فلما أتى صلى الله عليه وسلم بطن محسر حرك ناقته
وأسرع السير ، وهذه كانت عادته في المواضع التي نزل فيها بأس الله بأعدائه فإن هنالك
أصحاب أصحاب الفيل ما قص الله علينا ، ولذلك سمي ذلك الوادي وادي محسر لأن
الفيل حسر فيه : أي أعى وانقطع عن الذهاب ، وكذلك فعل في سلوكة الحجر
و ديار ثمود فإنه تقنع بثوبه وأسرع السير ، ومحسر برزخ بين منى وبين مزدلفة
لا من هذه ولا من هذه ، وعرنة برزخ بين عرفة والشعر الحرام ، فبين كل مشعرين
برزخ ليس منهما ، فني من الحرم وهي مشعر ، ومحسر من الحرم وليس بمشعر
ومزدلفة حرم ومشعر ، وعرنة ليست مشعرا وهي من الحل ، وعرفة حل ومشعر
انتهى كلامه رحمه الله ، ويكون في دفعه من مزدلفة إلى منى ملبيا إلى أن يرمى
بحجرة العقبة لقول الفضل بن العباس : « لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبي حتى رمى الجمرة » رواه مسلم مختصرا ، وجمرة العقبة آخر الجمرات مما يلي منى
وأولها مما يلي مكة ، وهي الجمرة الكبرى وليست من منى بل هي حد من جهة
مكة ، وهي التي يابع النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها على الهجرة ، والجمره

اسم لمجتمع الحمصا ، سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال : تجمّر بنو فلان إذا اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحمصا الصغار جمارا فسميت بذلك تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن إبراهيم لما عرض له إبليس فخصبه جمر بين يديه : أي أسرع فسميت بذلك ، ويأخذ حصصا الجمار من طريقه قبل أن يصل إلى منى ، أو يأخذه من مزدلفة ، ومن حيث أخذ الحمصا جاز لقوله ابن عباس قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته « التقط لي حصصا فلتقطت له سبع حصصيات هن حصصا الخذف فجعل ينفُضُهُن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا ، ثم قال : يا أيها الناس إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين » رواه ابن ماجه ، وكان ذلك بنى .

قال ابن القيم : « ثم سار ﷺ من مزدلفة مردفا للفضل ابن عباس وهو يلبي في مسيره وانطلق أسامة بن زيد على رجليه في سباق قريش ، وفي طريقه ذلك أمر ابن عباس أن يلتقط له حصص الجمار سبع حصصيات ولم يكسرها من الجبل تلك الليلة كما يفعل من لا علم عنده ، ولا التقطها بالليل فالتقط له سبع حصصيات من حصص الخذف فجعل ينفُضُهُن في كفه ويقول أمثال هؤلاء فارموا » الحديث ، وينفضهن بالنون والفاء الموحدين من فوق ، وفي بعض الروايات يقبضهن والأولى أصح والله أعلم . قال في المنتهى وغيره : ويأخذ حصصا الجمار سبعين حصاة أكبر من الحمص ودون البندق كحصصا الخذف انتهى . قلت : والسبعون لمن أراد التأخر ، وأما من أراد التعجل فيكفيه تسع وأربعون حصاة كما هو ظاهر . والحديث يدل على أن ابن عباس لم يلتقط للنبي ﷺ غداة العقبة ، أي صباح يوم النحر إلا سبع حصصيات فقط وهي التي رمى بها جمره العقبة والله أعلم . والخذف بالخاء والذال المعجمتين : هو الرمي بنحو

حصاة بين السبابتين يخذف بها ، وليس المراد أن رمى الجمار يكون على هيئة الخذف وإنما المراد أن حصا الجمار بقدر حصا للخذف ، قال النووي : وقدرهن نحو حبة الباقلا انتهى ، قال الخرقى : ويأخذ حصا الجمار من طريقه أو من مزدلفة ، قال في المغنى : إنما استحب ذلك لئلا يشتغل عند قدومه منى بشيء قبل الرمي فإن الرمي تحية منى كما أن الطواف تحية المسجد فلا يبدأ بشيء قبله ؛ وكان ابن عمر يأخذ الحصا من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال : كانوا يتزودون الحصا من جمع واستحبه الشافعى ، وعن أحمد قال : خذ الحصا من حيث شئت ، وهو قول عطاء وابن المنذر وهو أصح إن شاء الله تعالى لأن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على ناقته «القطلى حصا» وذكر الحديث ثم قال وكان ذلك بمنى ، ولا خلاف فى أنه يجزئه أخذه من حيث كان إلى أن قال : قال الأثرم يكون أكبر من المحص ودون البندق ، وكان ابن عمر يرمى بمثل بعير الغنم انتهى ومثله فى الشرح الكبير .

قال فى الإقناع وشرحه : ويأخذ حصا الجمار من طريقه قبل أن يصل إلى منى أو يأخذه من مزدلفة ، ومن حيث أخذه أى الحصا جاز لقول ابن عباس وذكر الحديث ، قال فى المنتهى وشرحه ومن حيث شاء أخذ حصا الجمار ، وكره أخذ الحصا من الحرم يعنى المسجد ؛ لما تقدم من جواز أخذه من جمع ومنى وهما من الحرم ، وقد أوضحته فى الحاشية انتهى ملخصا . وعبارة الشيخ منصور فى الحاشية قال هكذا فى الإنصاف وغيره وفيه نظر فإنه ذكر أن جواز أخذها من طريقه ومن مزدلفة ومن حيث شاء هو المذهب وأن عليه الأصحاب ، وأيضا فابن عباس جمعها للنبي ﷺ من منى وابن عمر أخذها من جمع ، قال سعيد بن جبير : كانوا يتزودون الحصا من جمع ، ومزدلفة ومنى من الحرم ، ولعل المراد

بالحرم ههنا نفس المسجد الحرام ، وأصل العبارة لصاحب الفروع قال في
تصحيحها : وهذا والله أعلم سهو ، وقال ولعله أراد حرم الكعبة وفي معناه قوة
انتهى : أى أراد بالحرم المسجد الحرام ، يؤيده قوله في المستوعب وإن أخذه
من غيرها جاز إلا من المسجد لما ذكرنا أنه يكره إخراج شيء من حصا الحرم
وترابه وتماه فيه . قلت : الصحيح من كلامهم أن له أخذ حصا الجمار من مزدلفة
ومن طريقه منها إلى منى ومن منى ومن حيث شاء إلا من نفس المسجد الحرام
والله أعلم ، وكره أخذ الحصا من الحش لأنه مظنة نجاسته ، وكره تكسير الحصا
كثلا يطير إلى وجهه شيء يؤذيه ، ولا يسن غسله . قال الإمام أحمد : لم يبلغنا أن
النبي ﷺ فعله انتهى إلا أن تعلم نجاسته فيغسله خروجا من الخلاف في إجزائه ،
وتجزئ مع الكراهة حصاة نجسة ، أما إجزاؤها فلا إطلاق قوله ﷺ (أمثال
هؤلاء فارموا) ، وأما كراهتها فخروجا من الخلاف ، فإن غسل الحصاة النجسة
زال الكراهة لزوال علتها ، وتجزئ حصاة غير معودة كحصاة من مسن
وبرام ومرمر ، ومرمر : وهو حجر الصوان ، ورخام وكدان ، وسواء السوداء
والبيضاء والحمراء لعموم الخبر . والمسن بكسر الميم : ما تسن عليه السكين
ونحوها . والبرام من الحجارة ، يعمل منه قدور البرام ، ولا تجزئ حصاة صغيرة
جداً أو كبيرة لأمره ﷺ بالرمي بمثل حصا الخذف ، فلا يتناول ما لا يسمى
حصا ، ولا كبيرة تسمى حجرا ، ولا تجزئ حصاة رمي بها لأخذه ﷺ
الحصا من غير المرمر ولأنها استعملت في عبادة فلا تستعمل فيها ثانياً كما وضوء .
وقال الشافعي يجرئه لأنه حصا فيدخل في العموم انتهى ، ولا يجزئ الرمي بغير
حصا كجوهر وزمرّد وياقوت وذهب وفضة ونحاس وحديد ورصاص وخشب
وطين ، ومدر ، وهو قطع الطين اليابس ونحو ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم

رمى بالحصى وقال «خذوا عني مناسككم» وقال أبو حنيفة : يجوز بالطين والمدور وما كان من جنس الأرض . وقال نحوه الثوري ، فإذا وصل إلى منى ، قال في القاموس : منى كإلى ويصرف ، سميت بذلك لكثرة ما نبي بها من الدماء . وروى عن ابن عباس « إنما سميت بذلك لأن جبريل لما أراد أن يفارق آدم قال له عن قال أتني الجنة فسميت منى لأمنية آدم عليه السلام ، انتهى ، وحدها من وادي محسر إلى جرة العقبة ، ووادي محسر وجررة العقبة ليسا من منى — سلك استحباباً الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى لأن النبي ﷺ سلكها وبدأ بجمرة العقبة سواء كان راكباً أو ماشياً الحديث ابن مسعود « إنه انتهى إلى جرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة ، وقال : اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ، ثم قال : ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة » رواه أحمد ، فلا يبدأ بشيء قبل رميها لأنها تحية منى . وامتازت جرة العقبة عن الجرتين الآخرتين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وكونها ترمى يوم النحر بعد الشروق وترمى من أسفلها استحباباً أي لإمن أعلى العقبة التي أزيلت في زمننا هذا ، ويرميها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة بعد طلوع الشمس ندباً لقول جابر « رمى رسول الله ﷺ الجرة يوم النحر ضحياً ، وأما بعدُ فإذا زالت الشمس » أخرجه الجماعة . قال في الإقناع وشرحه ، فإن رمى بعد نصف ليلة النحر أجزاء الرمي إن كان قد وقف بعرفة وإلا فبعده كطواف الإفاضة ، لما روى أبو داود عن عائشة « أن النبي ﷺ أمر أم سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت » وروى « أنه أمرها أن تعجل الإفاضة وتوافي مكة مع صلاة الفجر » احتج به أحمد ، ولأنه وقت للدفع من مزدلفة

فكان وقتاً لرمى كما بعد طلوع الشمس ، وحديث أحمد عن ابن عباس مرفوعاً
« لا ترموا الحجر حتى تطلع الشمس ، محمول على وقت الفضيلة جمعاً بين الأخبار
انتهى كلام الإقناع وشرحه . قلت : قد تقدم كلام ابن القيم رحمه الله على حديث
عائشة وحديث ابن عباس المذكورين وذكر أن حديث عائشة هذا منكر أنكره
الإمام أحمد وغيره وذكر في زاد المعاد أدلة إنكاره فليراجع عند الحاجة إليه .
وجزم الشيخ مرعى في غايته بأن وقت الحلق من نصف ليلة النحر لمن وقف
قبله كرمى والله أعلم ، وإن غربت الشمس من يوم النحر قبل رمى جمرة العقبة
فإنه يرمىها من غده بعد الزوال لقول ابن عمر : من فاته الرمي حتى تغيب
الشمس فلا يرمى حتى تزول الشمس من الغد ، فإن رمى بسبع الحصيات دفعةً
واحدة لم يجرئه الرمي إلا عن حصاة واحدة يحتسب بها ويتمم عليها ، لأن النبي
ﷺ رمى سبع رميات وقال « خذوا عنى مناسككم » ويؤدب نصاً من رمى
أكثر من حصاة دفعة واحدة زجرأله وردعا لغيره عن الاقتداء به . ويؤخذ
من هذا أن من فعل بدعة يؤدب لاسيما إذا خيف أن يقتدى به فيها ، ويشترط
علمه بحصول ما يرميه من الحصا في الرمي في جمرة العقبة وغيرها ، لأن الأصل
بقاء الرمي في ذمته فلا يزول عنه بالظن ولا بالشك فلا يبرأ إلا بيقين ، قال
في المغني : وإن رمى حصاة فشك هل وقعت في المرمي أولاً لم يجرئه لأن الأصل
بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالشك ، وإن كان الظاهر أنها وقعت فيه أجرأته
لأن الظاهر دليل انتهى . قال في الشرح الكبير : وإن رمى حصاة فشك هل
وقعت في المرمي أولاً ؟ لم يجرئه لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته فلا يزول بالشك ،
وعنه يجرئه ذكره ابن البناني الخصال ، وإن غلب على ظنه أنها وقعت فيه أجرأته
لأن الظاهر دليل انتهى ، قال الشيخ منصور وعنه يكفي ظنه وقواعد المذهب

تتقتضيه إلا أن يقال لامشقة في اليقين انتهى . قلت المذهب اشتراط العلم
بمخول ما يرميه من الحصاة في الرمي والله أعلم ، ولا يجوزنىء وضع الحصاة في
الرمي لأن الوضع ليس برمي بل يعتبر طرحها لعله صلى الله عليه وسلم وقوله : «خذوا
عنى مناسككم» ، قال في الإقناع : ولو أصابت الحصاة مكانا صلبا في غير
الرمي ثم تدرجت إلى الرمي أو أصابت ثوب إنسان ثم طارت فوقعت في الرمي
أجزأه لأن الرامي انفرد برميها ، وكذا لو نفضها أي الحصاة من وقعت على ثوبه
فوقعت في الرمي أجزأه نصا لحصولها في الرمي انتهى ، قال مرعى في الغاية : ويتجه
إن نفضها من وقعت على ثوبه فوراً وأنه لا بد من رميها ببدن فلا يجوز الرمي بالقوس
أو الرجل أو الفم انتهى ، قال في المنتهى : فلو وقعت خارجه ثم تدرجت فيه أو
على ثوب إنسان ثم صارت فيه ولو بنفض غيره ، أى الرامي أجزأه انتهى ، قال
الخلوتى في حاشيته على المنتهى : قوله ثم صارت فيه يؤخذ من العطف ثم
أنه لا تشترط الفورية انتهى . قلت : وما اتجهه الشيخ مرعى من اشتراط الفورية
سوجيه خصوصاً في رمي الجرات الثلاث بعد يوم النحر ، فإنه لورمى مثلاً حصاة
من الحجر الأولى وتأخرت فلم تقع في الرمي إلا بعد رميه شيئاً من الحجر
الثانية لحصل خلل في الترتيب وهو شرط في الرمي والله أعلم . وقال ابن عقيل
في مسألة ما إذا نفض الحصاة : من وقعت على ثوبه لا تجزئه لأن حصولها
في الرمي بفعل الثاني دون الأول ، قال في الفروع وهو أظهر ، قال في الإنصاف
وهو الصواب ، قال الشيخ منصور وهو كما قال . قلت : وللمذهب الإجزاء كما
تقدم ، ولكن ما ذهب إليه ابن عميل وجيه لاسيما وقد استظهره ابن مفلح في
الفروع وصوبه المرادوى في الإنصاف ، وارتضاه الشيخ منصور والله أعلم .
وإن رمى الحصاة فاخطفها طائر قبل حصولها في الرمي أو ذهبت به ريح

عن المرمرى لم يعتد له بها لعدم حصولها في المرمرى ، والمرمرى : هو مجتمع الحصاة
لأنفس الشاخص ، قال الشيخ سليمان بن علي في منسكه تنبيه : المرمرى الذي
تترتب عليه الأحكام بقولهم : يعتبر حصول كل حصاة في المرمرى ، هو الأرض
المحيطة بالميل المبني ، فلو طرح الحصاة في رأس البناء لم يعتد بها لأنها لم تحصل في
المرمرى انتهى ما خصا . قلت : إذا طرح الحصاة في رأس البناء كما يفعله كثير
من الحجاج فقد حرجت في المرمرى المحوط بالبناء في الجمرات الثلاث فإنها تجزئه ،
أما إذا بقيت على رأس البناء فإنها لا تجزئه فيما يظهر لي والله أعلم . ويكبر مع
كل حصاة لفعله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم من حديث جابر ويقول مع كل حصاة :
اللهم اجعله حجاً مبروراً : أى مقبولاً ، يقال بر الله حججه : أى تقبله ، وذنباً
مغفوراً وعملاً مشكوراً ، لما روى حنبل عن زيد بن أسلم قال : « رأيت سالم
ابن عبد الله استبطن الوادي ورمى الجمره بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
الله أكبر الله أكبر ثم قال : اللهم اجعله فذكره فسأته عما صنع ؟ فقال : حدثني
أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمره من هذا المكان ويقول كلما رمى مثل ما قلت »
وكذا كان ابن عباس يقوله ، ويرفع الرامي للجمرات يمناه حتى يرى بالبناء للمفعول
بياض إبطه لأن في ذلك معونة على الرمي ، قال في المغني والشرح : فيرميها
بسبع حيات يكبر مع كل حصاة ويستبطن الوادي ويستقبل القبلة ثم ينصرف
ولا يقف . قال في المنتهى والإقناع وغيرهما من كتب المذهب : ويستبطن
الوادي ويستقبل القبلة ويرمي على حاجبه الأيمن ندبا انتهى لحديث عبد الرحمن
ابن يزيد بن قيس النخعي أبي بكر السكوفي قال لما أتى عبد الله بن مسعود
جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة وجعل يرمى الجمره على حاجبه
الأيمن ثم رمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم قال : والله الذي لا إله

غيره من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة » قال الترمذى حديث حسن صحيح ورواه ابن ماجه ، وقال شيخ الإسلام رحمه الله : رمى جمرة العقبة مستقبلاً لها يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، هذا هو الذى صح عن النبي ﷺ فيها انتهى . قلت : وما ذكره الأصحاب من استقبال القبلة عند رمى جمرة العقبة هو استناد على رواية الترمذى المذكورة ، وقد روى هذا الحديث البخارى وفيه « وجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه » وكذلك رواه مسلم وأبو داود ، ولفظه : حدثنا حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم المعنى ، قالوا : أنبأنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن زيد عن ابن مسعود قال : « لما انتهى إلى الجمرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال هكذا رمى الذى أنزلت عليه سورة البقرة » انتهى ، وما رواه البخارى ومسلم وأبو داود هو الصحيح ، وما رواه الترمذى وابن ماجه شاذ فى إسناده المسعودى وقد اختلط والله أعلم ، وقوله فى الحديث سورة البقرة ، خصها بالذكر لأن كثيراً من أفعال الحج مذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذى أنزلت عليه أحكام المناسك منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية ، ويحتمل أنه خص سورة البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام والله أعلم . وله رمى جمرة العقبة من فوقها لأن عمر رضى الله عنه جاء والزحام عند الجمرة فرماها من فوقها ، قال فى الإقناع وشرحه ، وله رميها ؛ أى جمرة العقبة من فوقها لفعل عمر انتهى ، قال فى المنتهى وشرحه ، وله رميها ؛ أى الجمرة من فوقها لفعل عمر لما رأى من الزحام عندها انتهى ، لكن الذى صح عن النبي ﷺ هو رمى جمرة العقبة مستقبلاً لها والبيت عن يساره ومنى عن يمينه وقد استبطن الوادى وقال : « لتأخذوا عني مناسككم »

تتابع سنته ﷺ أولى من الأخذ بفعل عمر رضى الله عنه من رميها من فوقها ، قال ابن حجر العسقلاني : وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها : أى جرة العقبة جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى كلامه .

وقولهم له رمى جرة العقبة من فوقها وذلك أن هناك عقبة معتلية فى جانب الجرة وقد أزيلت العقبة فى زمننا هذا فما ذكره العلماء فى كتبهم من الآثار وأقوال العلماء من ذكر رمى جرة العقبة من فوقها إنما كان ذلك قبل إزالة العقبة التى فى ظهر الجرة المذكورة شمالا شرقا وكان إزالة العقبة فى شهر جمادى الأولى سنة ست وسبعين وثلثمائة وألف ، وزوال العقبة لا يؤثر فى حكم الرمي المتعلق بالجرة من أن الأفضل رميها مستقبلا لها منى عن يمينك ومكة عن شمالك . ولا يقف الرامى عند جرة العقبة بل يرميها وهو ماش بلا وقوف عندها لقول ابن عمر وابن عباس « إن النبي ﷺ كان إذا رمى جرة العقبة مضى ولم يقف » رواء ابن ماجه وروى البخارى ممناه من حديث ابن عمر ، قال فى شرح الإقناع والمنتهى : ولضيق المكان أى عندها ، وقال ابن القيم وقيل وهو أصح : إن دعاءه كان فى نفس العبادة قبل الفراغ منها ، فلما رمى جرة العقبة فرغ الرمي . والدعاء فى صلب العبادة قبل الفراغ منها أفضل منه بعد الفراغ منها انتهى ويأتى .

(فائدة) يكره طرد الناس عند رمى الجمار لحديث أيمن بن نابل عن قدامة بن عبد الله العامرى قال : « رأيت رسول الله ﷺ يرمى الجمار على ناقة ليس يضرب ولا طرد ولا إليك إليك » قال الترمذى . هذا حديث حسن صحيح ،

وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه وهو حديث أيمن بن نابل وهو ثقة عند أهل الحديث، ورواه ابن ماجه من حديث قدامة بن عبد الله المذكور ولفظه: « رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة يوم النحر على ناقه له صهباء لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك ». ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي، يروي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وميمونة رضي الله عنهم، وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير والنخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي لحديث الفضل ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كنت رديف رسول الله ﷺ من جمع إلى فلم يزل يابي حتى رمي جمرة العقبة » رواه الجماعة، ورويفه يومئذ أعلم بحاله من غيره، ويستحب قطع التلبية عند أول حصاة لما في بعض ألفاظ حديث الفضل « حتى رمي جمرة العقبة قطع عند أول حصاة » رواه حنبل في المناسك وهذا بيان يتعين الأخذ به، وفي رواية من روى أن النبي ﷺ كان يكبر مع كل حصاة دليل على أنه لم يكن يابي ولأنه يتحلل بالرمي، وإذا شرع فيه قطع التلبية كالمعتمر يقطع التلبية بالشرع في الطواف .

(تنبيه) عبارة الأصحاب صريحة في أنه لا يقطع التلبية إلا إذا ابتدأ في رمي جمرة العقبة، فهل إذا أخر رميها حتى طاف للإفاضة وسعى يلبى حتى يرميها أم لا؟ ظاهر عبارتهم أنه يلبى حتى يشرع في رميها لإطلاقهم ذلك، والذي يرجح عندي أنه إذا شرع في طواف الإفاضة يقطع التلبية كما يقطعها المعتمر إذا شرع في طواف العمرة، لأن طواف الإفاضة شرع في التحلل كالشرع في الرمي وأولى، ولأنه إذا حلق بعد الطواف حصل له الأول فام يبق وجهه لشرعية التلبية بعد التحلل مع أنه لم يرم جمرة العقبة، هذا ما ظهر لي والله أعلم .

(فائدة) أصل مشروعية الرمي كما في مشير الغرام الساكن لابن الجوزي: أنه لما فرغ أبونا إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت أتاه جبريل فأراه الطواف ثم أتى به جمرة العقبة، فعرض له الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات وأعطاهما إبراهيم، وأخذ سبعا أيضاً وقال له ارم وكبر، فرميا وكبرا حتى غاب الشيطان، ثم أتى الجمرة الوسطى فعرض لهما الشيطان ففعلا كما تقدم، ثم أتيا الجمرة القصوى فعرض لهما ففعلا كذلك انتهى. قلت وفي حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «إِنَّمَا جَعَلَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَرُمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه «إِنَّمَا جَعَلَ رَمَى الْجِمَارِ وَالسَّمْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، وسكت عنه أبو داود وأما الترمذي فقال إنه حديث حسن صحيح. فاتضح من هذا الحديث أن أصل مشروعية الرمي هو أيضاً لإقامة ذكر الله تعالى ويأتي في فصل، ثم يرجع من أفاض إلى مكة شيء من أحكام رمي الجمار إن شاء الله تعالى.

(فائدة) قال ابن القيم رحمه الله «سئل صلى الله عليه وسلم أن يُبْنَى له بمِني بناء يظله من الحر فقال: لا، مِني مَنَاحٌ لِمَن سَبَقَ إِلَيْهِ»، قال وفي هذا دليل على اشتراك المسلمين فيها وأن من سبق إلى مكان منها فهو أحق به حتى يرتحل عنه ولا يملكه بذلك انتهى كلامه، وعن عائشة قالت: «قلت يا رسول الله: ألا تبني لك بمِني بناء يظلك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا، مِني مَنَاحٌ لِمَن سَبَقَ»، رواه الدارمي في سننه وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن القيم أيضاً في الهدى فالحرم ومشاعره كالصفا والمروة والمسعى ومِني وعرفة ومزدلفة لا يختص بها أحد دون أحد بل هي مشتركة بين الناس؛ إذ هي

(م - ٥ - مفيد الأنام - ٢ - نان)

محل نسكهم ومتعبدهم فهي مسجد من الله وقفه ووضع خلقه ولهذا امتنع
النبي ﷺ أن يبني له بيت بني يظله من الحر وقال مني مناخ من سبق انتهى .
تنبيهه : إذا ضاقت أرض مني بالحاج ولم يجد موضعاً ينزل فيه بني سابع له أن
ينزل في أي أرض تلي أرض مني كمزدلفة ولا دم عليه لأنه معذور حكمه حكم
المكروه المضطر لأنه لا يستطيع سوى ذلك والله أعلم . وفي أول السنة أعني سنة
اثنين وسبعين وثلاثمائة وألف صدر أمر صاحب السمو الملكي ولي عهد
الملكة العربية السعودية علي وعلى جماعة من أعيان أهالي مكة بالنظر في
البناء المحدث بني وتقرير مآراء ، فتوجهنا إلى منى ونظرنا فيه فقررنا إزالة
الأبنية المحدثه والأحوشة التي كادت أن تبلغ وادي محسر فوافق سموه على
قرارنا وأمر بإزالة البناء وتوسيع الشوارع فكان ذلك حسنة من حسناته
يلقى به ساربه يوم يجزي الله المحسنين ثم عاد بعض الناس إلى البناء بمني
وهذا لا يجوز .

(نكتة) قال الشيخ محمد السفاريني : قال الحافظ ابن الجوزي : ربما قال
قائل نعلم أن الحاج خلق كثير ونحتاج كل واحد منهم أن يرمى سبعين
حصاة (يعني إن تأخر وأما إن تعجل فيكفيه تسع وأربعون) وهذا من
زمن أينا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام ، والمرمي مكان
صغير ثم لا يجوز أن يرمى بحصاة قد رمى بها قبل ، ونرى الحصى في الرمي
قليلاً فما وجه ذلك ؟ فالجواب ما روى عن سعيد بن جبير أنه قال : « الحصى
قربان فما قبل منه رفع وما لم يقبل منه بقي » انتهى ، قال في المغني : ولأن
ابن عباس قال : ما تقبل منها يرفع انتهى وكذلك في الشرح الكبير ، وروى
الأزرقي بسنده إلى سعيد بن جبير أنه قال : « إنما الحصى قربان فما تقبل منه

ترفع ، وما لم يتقبل منه فهو الذي يبقى » وبسنده إلى ابن عمر أنه قال : « والله ما قبل الله من امرىء حجه إلا رفع حصاه » وبسنده إلى ابن عباس أنه قال : « والله ما قبل الله من امرىء حجه إلا رفع حصاه » انتهى ، ثم ينحر هديه إن كان معه واجبا كان أو تطوعا لقول جابر في صفة حجته ﷺ « إنه رمى من بطن الوادى ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثا وستين بدنة بيده ، ثم أعطى عليا فنحر ماغبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة بيسضة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها » رواه أحمد ومسلم .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : وكان ينحرها قائمة معقولة يدها اليسرى ، وكان عدد هذا الذى نحره عدد سنى عمره ، ثم أمر عليا أن يتصدق بجلاهما ولحومها وجلودها فى المساكين وأمره أن لا يعطى الجزار فى جزارتها شيئا منها وقال نحن نعطيه من عندنا ، وقال من شاء اقتطع انتهى . وفى حديث البراء بن عازب قال : « لما قدم على من اليمن على رسول الله ﷺ قال لى انحر من البدن سبعا وستين أو ستا وستين وانسك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعا وثلاثين » رواه أبو داود والنسائى وحديث جابر أصح سندنا من حديث البراء ، قوله أوستا وستين هكذا فى سنن أبى داود ، وكان جملة الهدى الذى قدم به على من اليمن والذى أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة كما فى صحيح مسلم . قال النووى والقرطبي ونقله القاضى عياض عن جميع الرواة : إن الصواب ما وقع فى رواية مسلم من « أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فنحر ماغبر » لا ما وقع فى رواية أبى داود والله أعلم . فإن لم يكن معه هدى وكان عليه هدى واجب لتمتع أو قران أو نحوهما اشتراه هو ذبحه ، وإن أحب أن يضحي اشترى ما يضحي به ، وكذا إن أحب أن يتطوع

بهدي ثم بحلق رأسه لقوله تعالى « محلقين رؤوسكم ومقصرين » ولحديث ابن عمر « أن رسول صلي الله عليه وسلم حلق رأسه في حجة الوداع » متفق عليه . وبدأ بشق رأسه الأيمن لحديث أنس « إن رسول الله ﷺ أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه الناس » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ، ويستقبل القبلة في الحلق لأنه نسك أشبه سائر المناسك ، ويكبر وقت الحلق كالرمي ، والأولى أن لا يشارط الحلاق على أجرة ، وإن قصر فمن جميع شعر رأسه نص عليه الإمام أحمد لا من كل شعرة بعينها لأن ذلك يشق جدا ولا يكاد يعلم إلا بحلقه ، قال في الإيضاح : قلت هذا لا يعدل عنه ولا يسع الناس غيره . انتهى لقوله تعالى « محلقين رؤوسكم ومقصرين » وهو عام في جميع شعر الرأس ، ولا يجزىء حلق بعض الرأس أو تقصيره لأن النبي ﷺ حلق جميع رأسه فكان ذلك تفسيرا لمطلق الأمر بالحلق أو التقصير فيجب الرجوع إليه ، قال في الشرح الكبير يلزمه الحلق أو التقصير من جميع شعره وكذلك المرأة (يعنى في التقصير) وبه قال مالك ، وعنه يجزئه بعضه كالمسح كذلك قال ابن حامد ، وقال الشافعي يجزئه التقصير من ثلاث شعرات ، وقال ابن المنذر يجزئه ما يقع عليه اسم التقصير لتناول اللفظ له انتهى ، وعند أبي حنيفة يجزىء ربع الرأس ، وعند أبي يوسف نصفه . ومن أبد رأسه أو ضفره أو عقصه فكغيره في جواز التقصير ، والمرأة تقصر من شعرها على أى صفة كان من ضفر وعقص وغيرهما قدر أمثلة فأقل من رؤوس الضفائر لحديث ابن عباس مرفوعا « ليس على النساء الحلق إنما على النساء التقصير » رواه أبو داود والدارقطني والطبراني وقد قوى إسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في العلل ، وحسنه الحافظ . وأعله ابن القطان .

ورد عليه ابن المواق ولأن الحلق مُثناة في حقهن فتنقصر من كل قرن قدر أئمة ،
ونقل أبو داود تجمع شعرها إلى مقدم رأسها ثم تأخذ من أطرافه قدر أئمة ، وكذا
عبد يقصر ولا يحلق إلا بإذن سيده لأن الحلق ينقص قيمته ، قال الزركشي لأن
الشعر ملك للسيد ويزيد في قيمته ولم يتعين زواله فلم يكن له ذلك كغير حال
الإحرام ، نعم إن أذن له سيده جاز إذ الحلق له انتهى ، قال في الغاية : ولا يحلق
بلا إذن سيده ويتجه إن نقصت به قيمته انتهى . ويسن لمن حلق أو قصر أخذ
أظفاره وشاربه وعانته وإبطه ، قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما حلق رأسه قلم أظفاره ، وكان ابن عمر يأخذ من شاربه وأظفاره . ويستحب إذا
حلق أن يبلغ العظم الذي عند منقطع الصدغ من الوجه لقول ابن عمر للحلق :
ابلغ العظمين ، فصل الرأس من اللحية . وكان عطاء يقول : من السنة إذا حلق أن
يبلغ العظمين ، وقال في المغني والشرح وكان عطاء وطاوس والشافعي يحبون
لو أخذ من لحيته شيئاً انتهى ، قال في الفروع : ويسن أخذ أظفاره وشاربه ،
وقال ابن عقيل وغيره ومن لحيته انتهى ، قال النووي قال الشافعي رحمه الله تعالى :
ولو أخذ من شاربه أو شعر لحيته شيئاً كان أحب إليّ ليكون قد وضع من شعره
شيئاً لله تعالى انتهى ، قال ابن حجر الهيتمي : وقد يستأنس لما قاله الشافعي
بما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من
لحيته وشاربه » انتهى ، وفي الموطأ عن مالك عن نافع « أن عبد الله ابن عمر كان إذا
حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه » . وعن مالك أنه بلغه أن سالم بن
عبد الله كان إذا أراد أن يجرم دعا بالجاهلين فقص شاربه وأخذ من لحيته قبل
أن يركب وقبل أن يهبل محرماً انتهى . قلت يحمل ما ذكره في الأخذ من اللحية
على ما إذا كانت كثيفة وأخذ منها ما زاد على القبضة لأن الأحاديث الصحيحة

صريحة في وجوب إعفاء اللحي ، وقد حرم شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء المعتبرين حلقها والله أعلم : وكلام الشافعي يدل على أن الأخذ منها لأجل التقرب إلى الله بذلك لقوله ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله تعالى والله أعلم . ويجب الاحتراز عند الحلق والتقصير من حلق أو تقصير الشعر النازل عن حد الرأس كالعنق والعارض قبل إكمال حلق الرأس أو تقصيره فإنه محظور ، أما إذا كان الحلق بعد رمي جمرة العقبة وطواف الإفاضة جاز له ذلك لأنه قد حصل له التحلل الأول بهما فحل له كل شيء إلا النساء والله أعلم . قال في شرح الإقناع قال أبو حنيفة ثم يصلي ركعتين انتهى ، يعني بعد الحلق أو التقصير ، قال بعض علماء الشافعية : لم أر أحداً من أصحابنا قال بسنية الركعتين بعد الحلق بل الذي يتجه كراهتهما قياساً على الصلاة بعد السعي بجامع عدم ورود كل انتهى . قلت ما قاله البعض وجيه لعدم ورود سنية الركعتين عنه صلى الله عليه وسلم وقد قال «خذوا عني مناسككم» ولم ينقل أنه فعل ذلك ولا أمر به ولا أقرّ عليه والله أعلم . قال في المغني : والأصلع الذي لا شعر على رأسه يستحب أن يمر موسى على رأسه . روى ذلك عن ابن عمر ، وبه قال مسروق وسعيد بن جبير والنخعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الأصلع يمر موسى على رأسه وليس ذلك واجباً ، وقال أبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فهذا لو كان ذا شعر وجب عليه إزالته وإمرار موسى على رأسه ، فإذا سقط أحدهما لتعذره وجب الآخر . ولنا أن الحلق محل الشعر فسقط بعده كما يسقط وجوب غسل العضو في الوضوء بفقده ، ولأنه إمرار لو فعله في الإحرام لم يجب به دم فلم يجب عند التحلل كما مراره على الشعر من غير حلق انتهى . قال في المنتهى : وسن إمرار موسى على من عدمه انتهى . قال في الإقناع

ومن عدم الشعر استحب أن يمر موسى على رأسه انتهى ، قال في الإيضاح
وفي النفس من ذلك شيء وهو قريب من العبث انتهى . قال في الشرح الكبير :
وبأي شيء قصر الشعر أجزاءه وكذلك إن تنفه أو أزاله بنورة لأن القصد إزالته
ولم يكن السنة الحلق أو التقصير لأن النبي ﷺ حلق رأسه انتهى ، والحلق
أفضل من التقصير لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ولحديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا يا رسول الله
وللمقصرين ، قال اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا يا رسول الله وللمقصرين ، قال اللهم
اغفر للمحلقين ، قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال وللمقصرين ، متفق عليه .
ولفظ أبي داود : « ارحم » . ثم بعد رمى جمرة العقبة وحلق أو تقصير قد حل له كل
شيء حرم عليه بالإحرام من الطيب والصيد واللباس وغير ذلك إلا النساء ، نص
عليه في رواية الجماعة وظنوا مباشرة وقبلة ولمسًا بشهوة وعقد نكاح لحديث عائشة
مرفوعا : « إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء »
رواه سعيد ، وعن عائشة قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك » متفق عليه ، وللنساء
« طيب رسول الله ﷺ حرمه حين أحرم وحله بعد ما رمى جمرة العقبة قبل
أن يطوف بالبيت » وهذا قول ابن الزبير وعائشة وعلقمة وسالم وطاوس والنخعي
وعبد الله بن الحسين وخارجة بن زيد والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ،
وعن الإمام أحمد أنه يحل له كل شيء إلا الوطء في الفرج لأنه أغلظ المحرمات
ويفسد النسك بخلاف غيره ، وقال مالك لا يحل له النساء ولا الطيب ولا قتل
الصيد لقوله تعالى « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » وهذا حرام . ومذهب الجمهور
يرد هذا القول ويمنع أنه محرم وإنما بقي عليه بعض أحكام الإحرام ، قال في الفروع

ثم قد حل له كل شيء إلا النساء. قال القاضي وابنه وابن الزاغوني والشيخ (يعني للموفق) وجماعة: والعقد، وظاهر كلام أبي الخطاب وابن الشهاب وابن الجوزي حله وقاله شيخنا (يعني شيخ الإسلام) وذكره عن أحمد، قال في التصحيح القول الأول وهو المنع أيضاً من عقد النكاح اختاره من ذكره المصنف واختاره ابن قسطل في حواشيه وابن منجا في شرحه وجزم به في الرعاية الكبرى. والقول الثاني ظاهر كلام أكثر الأصحاب وهو الصواب انتهى، ومشى في الإقناع وشرح المنتهى وغيرهما من كتب متأخرى الأصحاب على المنع من عقد النكاح بعد التحلل الأول وقبل الثاني إلحاقاً بالوطء والمباشرة والقُبلة واللمس بشهوة والله أعلم.

فصل

ويحصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة: رمي لجمرة العقبة، وحلق أو تقصير، وطواف إفاضة؛ لحديث سعيد عن عائشة السابق. وقيس الطواف على الحلق والرمي، فلو حلق وطاف ثم واقع أهله قبل الرمي فحجه صحيح وعليه دم لو طئه، ولو ترك الرمي بأن ذهب إلى أهله ولم يرم فعليه دم أيضاً لتركه الرمي، ويحصل التحلل الثاني بالثالث من الحلق والرمي والطواف مع السعي، إن كان متمماً ولو سعى مع عمرته أو كان مفرداً أو قارناً ولم يسع مع طواف القدوم، فعلى هذا يحصل التحلل الثاني باثنين من أربعة، فإن كان المفرد أو القارن سعى مع طواف القدوم لم تسن له إعادة السعي كسائر الأنساك لأنه لا يشرع تكراره كما سبق، ولو طاف ولم يكن سعى لم يحل حتى يسعى في الأصح، قال في المغنى والشرح والحلق أو التقصير نسك في الحج والعمرة في ظاهر مذهب أحمد وهو قول

ممالك وأبي حنيفة والشافعي : وعن أحمد أنه ليس بنسك وإنما هو إطلاق من محذور كان محرماً عليه بالإحرام فأطلق فيه عند الحل كاللباس وقتل الصيد والطيب وسائر محظورات الإحرام ، فعلى هذه الرواية لا شيء على تاركه ويحصل الحل بدونه ، ووجهها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالحل من العمرة قبله » فروى أبو موسى ، قال : « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي يم أهملت ؟ قلت لبيك بإهلال كإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أحسنت فأمرني فطفت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم قال لي أحل » متفق عليه ، وعن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سعى بين الصفا والمروة قال : من كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة » رواه مسلم ، ولأن ما كان محرماً في الإحرام إذا أبيض كان إطلاقاً من محذور كسائر محرماته ، والرواية الأولى أصح فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ، فروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يكن معه هدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة وليقصر وليحل » . وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحلوا إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا » وأمره يقتضى الوجوب ولأن الله تعالى وصفهم به بقوله سبحانه : (مخلفين رؤسكم ومقصرين) ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم به كاللبس وقتل الصيد ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ترحم على المخلفين ثلاثاً وعلى المقصرين مرة ولو لم يكن من المناسك لما دخله التفضيل كالمباحات ، ولأن النبي ﷺ وأصحابه فعلوه في جميع حجهم وعمرهم ولم يخلوا به ولو لم يكن نسكاً لما داوموا عليه بل لم يفعلوه لأنه لم يكن من عاداتهم في فعلوه عادة ولا فيه فضل في فعلوه لفضله . وأما أمره بالحل فإنما معناه والله أعلم الحل بفعله ، لأن ذلك كان مشهوراً عندهم فاستغنى عن ذكره ، ولا يمتنع الحل من العبادة بما كان

محرمًا فيها كالسلام من الصلاة انتهى. واختار ابن القيم رحمه الله أن الحلق نسك
وليس بإطلاق من محذور، وهو الذي مشى عليه في المنتهى والإقناع وغيرهما
من كتب الأصحاب وهو المذهب، فعليه إذا ترك الحلق والتقصير معًا وجب عليه
دم، وعلم من كونهما نسكًا أنه لا بد من نيتهما كنية الطواف نبه عليه الشيخ
منصور في كل من شرح المنتهى والحاشية، وإن أخرج الحلق والتقصير عن أيام
مني فلا دم عليه لأنه لا حدًّا لآخرهما كما أنه لا حدًّا لطواف الإفاضة لقوله تعالى
(ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فبين أول وقته دون آخره فتى أتى به
أجزأه، وبهذا قال عطاء وأبو يوسف وأبو ثور. وعن أحمد عليه دم بتأخيره الحلق
والتقصير عن أيام منى، وهو مذهب الحنفية لأنه نسك أخره عن محله، ومن ترك
نسك فعليه دم، ولا فرق في التأخير بين القليل والكثير والعامد والساهي، وقال
مالك والثوري وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن: من تركه حتى حل فعليه دم
لأنه نسك فوجب أن يأتي به قبل الحل كسائر مناسكه، قال في الشرح الكبير:
«هل يحل قبله؟ فيه روايتان: إحداهما أن التحلل إنما يحصل بالحلق والرمي معًا
وهو ظاهر كلام الخرق وقول الشافعي وأصحاب الرأي لقول النبي ﷺ:
«إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء» وترتيب الحل عليهما
دليل على حصوله بهما ولأنهما نسكان يتعقبهما الحل فكان حاصلًا بهما
كالطواف والسعي في العمرة. والثانية يحصل التحلل بالرمي وحده وهذا قول
عطاء ومالك وأبي ثور، قال شيخنا (يعني عمه الموفق) وهو الوجه إن شاء الله
تعالى لقوله في حديث أم ساهة «إذا رميتم الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»
وكذلك قال ابن عباس: قال بعض أصحابنا هذا ينبني على الخلاف في الحلق إن
قلنا هو نسك حصل الحل به، وإلا حصل بالرمي وحده وهو الذي ذكره شيخنا

في كتابه المشروح انتهى كلام الشارح ، ومراده بالكتاب المشروع المقنع لأن الشرح الكبير شرح له : وعبارة المغنى قال : ظاهر كلام الحرقى ههنا أن الحل إنما يحصل بالرعى والحلق معا وهو إحدى الروايتين عن أحمد وهو قول الشافعى وأصحاب الرأى لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وترتيب الحل عليهما دليل على حصوله بهما ولأنهما نسكان يتعقبهما الحل فكان حاصلهما كالطواف والسعى في العمرة . وعن أحمد إذا رمى الجمره فقد حل وإذا وطىء بعد جمره العقبة فعليه دم ولم يذكر الحلق ، وهذا يدل على أن الحل بدون الحلق وهذا قول عطاء ومالك وأبي ثور وهو الصحيح إن شاء الله تعالى لقوله في حديث أم سلمة : « إذا رميتم الجمره فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وكذلك قال ابن عباس : قال بعض أصحابنا هذا ينبى على الخلاف فى الحلق هل هو نسك أولا ؟ فإن قلنا نسك حصل الحل به ، وإلا فلا انتهى . قلت : تقدم أن التحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة : رمى ، وحلق أو تقصير ، وطواف إفاضة ، وأن الحلق والتقصير نسك وهذا هو الصحيح من المذهب وعليه عمل المسلمين قديما وحديثا .

وإن قدم الحلق على الرمى أو على النحر أو طاف للزيارة قبل رميه أو نحر قبل رميه جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه ، وكذا لو كان عالما لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمره فقال : يا رسول الله إني حلقت قبل أن أرمى ؟ فقال ارم ولا حرج ، وأتاه آخر : فقال إني ذبحت قبل أن أرمى ؟ قال : ارم ولا حرج ، وأتاه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمى ؟ قال ارم .

ولا حرج ، قال فما رأيتك سئلت يومئذ عن شيء إلا قال افعلوا ولا حرج ، متفق عليه . وعنه قال : « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أنحر ؟ فقال : اذبح ولا حرج ، ثم جاء رجل آخر ، فقال : يا رسول الله لم أشعر فنجرت قبل أن أرمي ؟ فقال : ارم ولا حرج ، قال : فما سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدّم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج » رواه مسلم ، وعن عليّ قال : « جاء رجل فقال : يا رسول الله خلقت قبل أن أنحر ؟ قال : انحر ولا حرج ، ثم أتاه آخر فقال : يا رسول الله إنني أفضت قبل أن أحلق ؟ قال : احلق أو قصر ولا حرج » رواه أحمد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : ولا حرج ، يدل على أنه لا إثم ولا دم فيه ، قال في الإقناع وشرحه : لكن يكره ذلك للعالم خروجاً من الخلاف ، قال في الغاية : لكن السنة تقديم رمي فنجرت فحلق فطواف انتهى . قال في المغنى والشرح وروي ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستل يوم النحر بمنى قال رجل رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج رواه البخاري فإن أخرجها إلى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد ، وبه قال أبو حنيفة وسحاق ، وقال الشافعي ومحمد وأبو يوسف وابن المنذر يرمي ليلا لقول النبي صلى الله عليه وسلم ارم ولا حرج ، ولنا أن ابن عمر رضي الله عنهما قال من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم ارم ولا حرج إنما كان في النهار لأنه سأل في يوم النحر ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس . وقال مالك يرمي ليلا وعليه دم ومرة قال لا دم عليه انتهى . وعند المالكية : إن قدم الحلق على الرمي فمليه دم ، وإن قدمه على النحر أو النحر على الرمي فلا شيء عليه لأنه بالإجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الأول ولا يحصل إلا برمي الجمره ،

فأما النحر قبل الرمي فجاز لأن الهدى قد بلغ محله ، وعندم أيضاً لا تجزئه الإفاضة قبل الرمي . وعند الحنفية إن قدم الحلق على الرمي أو على النحر فعليه دم ، فإن كان قارناً فعليه دمان . ومذهب الحنابلة هو ما تقدم للأحاديث الصحيحة الواردة في رفع الحرج عن قدم أو آخر شيئاً قبل شيء .

قال ابن القيم رحمه الله بعد كلام له سبق : وهناك سئل صلى الله عليه وسلم عن حاق قبل أن يرمى ، وعن ذبح قبل أن يرمى ، فقال : لا حرج ، إلى أن قال : وقال أسامة بن شريك « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حاجاً وكان الناس يأنونه ، فن قائل : يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف أو أخرجت شيئاً وقدمت ، فكان يقول لا حرج لا حرج إلا على رجل اعترض عرض رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهلك » . وقوله سمعت قبل أن أطوف في هذا الحديث ليس بحفوظ والمحفوظ تقديم الرمي والنحر والحلق بعضها على بعض انتهى . كلامه رحمه الله تعالى . والسنة أن يرمى جمرة العقبة ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف طواف الإفاضة لأن النبي صلى الله عليه وسلم رتبها كذلك ، فإن أخل بترتيبها فلا شيء عليه وتقدم قريباً ، ثم يخطب الإمام أو نائبه يوم النحر بكرة النهار بمنى خطبة مفتوحة بالتكبير يعلمهم فيها النحر والإفاضة والرمي للجمرات كلها أيام منى لحديث أبي بكر « قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ؛ قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى ، قال : أي بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليست بالبلدة ؟ قلنا : بلى ، قال : فإن

حرماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع ، فسلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ، رواه أحمد والبخاري ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر يعني بمنى ، وفيه : ثم رفع رأسه إلى السماء فقال : اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت » رواه البخاري .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : وخطب ﷺ الناس يعني بمنى خطبة بليغة أعلمهم فيها بجرمة يوم النحر وتحريمه وفضله عند الله وحرمة مكة على جميع البلاد ، وأمر بالسمع والطاعة لمن قادم بكتاب الله ، وأمر الناس بأخذ مناسكهم عنه ، وقال لعل لا أحج بعد عامي هذا ، وعلمهم مناسكهم وأنزل المهاجرين والأنصار منازلهم ، وأمر الناس أن لا يرجعوا بعده كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض ، وأمر بالتبليغ عنه . وأخبر أنه رب مبلغ أوعى من سامع وقال في خطبته : « لا يجني جان إلا على نفسه » وأنزل المهاجرين عن يمين القبلة والأنصار عن يسارها والناس حولهم وفتح الله له أسماع الناس حتى سمعها أهل منى في منازلهم ، وقال في خطبته تلك : « اعبدوا ربكم ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأطيعوا إذا أمركم تدخلوا جنة ربكم » ، وودع حينئذ الناس فقالوا حجة الوداع انتهى كلامه رحمه الله تعالى . قال عطاء كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمنى بالخيف قاله في المغني وتقدم .

ويوم النحر هو يوم الحج الأكبر لأن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر « هذا يوم الحج الأكبر » رواه البخاري ، وسمى بذلك لكثرة أفعال الحج فيه : من الوقوف بالمشعر والدفع منه إلى منى والرمي والنحر والحلق

هو طواف الإفاضة والرجوع إلى منى ليبيت بها وليس في غيره مثله ، وهو مع ذلك يوم عيد ويوم يحل فيه من إحرام الحج .

فصل

ثم يفيض إلى مكة فيطوف متمتع لقدمه كطوافه لعمرة السابق في دخول مكة نصا بلارمل ولا اضطباع لأنه قد رمل في طواف العمرة ، ثم يطوف للزيارة واختار ذلك الخرقى وأكثر الأصحاب ، ويطوف مفرد وقارن لم يدخل مكة قبل وقوفهما بعرفة للقدم نصاً برمل واضطباع ثم للزيارة ، قال الخرقى وإن كان متمتعاً فيطوف بالبيت سبعا وبالصفاء والمرورة سبعا كما فعل للعمرة ثم يعود فيطوف طوافاً ينوي به الزيارة وهو قوله عز وجل : (وليطوفوا بالبيت العتيق) . قال أبو محمد موفق الدين بن قدامة : أما الطواف الأول الذي ذكره الخرقى ههنا فهو طواف القدوم لأن المتمتع لم يأت به قبل ذلك ، والطواف الذي طافه في العمرة كان طوافها ونص أحمد على أنه مسنون للمتمتع في رواية الأثرم ، قال : قلت لأبي عبد الله رحمه الله تعالى فإذا رجعت ، أعني المتمتع ، كم يطوف ويسعى ؟ قال يطوف ويسعى لحجه ويطوف طوافاً آخر للزيارة عاودناه في هذا غير مرة فثبت عليه ، وكذا الحكم في القارن والمفرد إذا لم يكونا أتيا مكة قبل يوم النحر ولا طافا للقدم فإنهما يبدآن بطواف القدوم قبل طواف الزيارة نص عليه أحمد أيضاً ، واحتج الإمام أحمد بما روت عائشة قالت : « طاف الذين أهلوا بالعمرة وبين الصفاء والمرورة ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً ، فصل أحمد حول عائشة على أن طوافهم لحجهم هو طواف القدوم ولأنه قد ثبت أن

طواف القدوم مشروع فلم تكن طواف الزيارة مسقطاً له كتحية المسجد عند دخوله قبل التماس بصلاة الفرض ، فلم أعلم أحداً وافق أبا عبد الله على هذا الطواف الذي ذكره الخرقى بل المشروع طواف واحد للزيارة كمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فإنه يكتبي بها عن تحية المسجد ، ولأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه الذين تمتعوا معه في حجة الوداع ولا أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أحداً ، وحديث عائشة دليل على هذا فإنها قالت طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وهذا هو طواف الزيارة ولم تذكر طوافاً آخر ولو كان هذا الذي ذكرته طواف القدوم لكانت قد أخلت بذكر طواف الزيارة الذي هو ركن الحج الذي لا يتم إلا به وذكرت ما استغنى عنه ، وعلى كل حال فما ذكرت إلا طوافاً واحداً فن ابن يستدل به على طوافين ! وأيضاً فإنها لما حاضت قرنت الحج إلى العمرة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن طافت للقدوم ولا أمرها به النبي ﷺ ، وقد ذكر الخرقى في موضع آخر في المرأة إذا حاضت نخشيت فوات الحج وكانت قارئة ولم يكن عاينها قضاء طواف القدوم ولأن طواف القدوم لو لم يسقط بالطواف الواجب لشرع في حق المعتمر طواف القدوم ولأن طواف العمرة لأنه أول قدومه إلى البيت فهو به أولى من المتمتع الذي يعود إلى البيت بعد رؤيته وطوافه به . وفي الجملة إن هذا الطواف المختلف فيه ليس بواجب وإنما الواجب طواف واحد وهو طواف الزيارة وهو في حق المتمتع كهو في حق القارن والمفرد في أنه ركن للحج لا يتم إلا به ولا بد من تعيينه ، فلو نوى به طواف الوداع أو غيره لم يجزئه انتهى كلام الموفق ، واختار الشيخ تقي الدين ما رجحه الموفق وصححه الشيخ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب . قال ابن القيم رحمه الله تعالى

بعد ما حكي كلام الموفق المتقدم قلت : لم يرفع كلام أبي محمد الإشكال وإن كان الذي أنكره هو الحق كما أنكره ، والصواب في إنكاره فإن أحداً لم يقل إن الصحابة لما رجعوا من عرفة طافوا للتقدم وسعوا ثم طافوا للإفاضة بعده ولا النبي صلى الله عليه وسلم هذا لم يقع قطعا ، ولكن كان منشأ الإشكال أن أم المؤمنين فرقت بين المتمتع والقارن فأخبرت أن القارنين طافوا طوافا واحداً وأن الذين أهلوا بالعمرة طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وهذا غير طواف الزيارة قطعاً فإنه يشترك فيه القارن والمتمتع فلا فرق بينهما فيه ، ولكن الشيخ أبو محمد لما رأى قولها في المتمتعين إنهم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، قال ليس في هذا ما يدل على أنهم طافوا طوافين ، والذي قاله حق ولكن لم يرفع الإشكال ، فقالت طائفة هذه الزيادة من كلام عروة أو ابنه هشام أدرجت في الحديث وهذا لا يتبين ولو كان فغايته أنه مرسل ولم يرتفع الإشكال عنه بالإرسال ، فالصواب أن الطواف الذي أخبرت به عائشة وفرقت به بين المتمتع والقارن هو الطواف بين الصفا والمروة لا الطواف بالبيت وزال الإشكال جملة ، فأخبرت عن القارنين أنهم اكتفوا بطواف واحد بينهما لم يضيفوا إليه طوافاً آخر يوم النحر وهذا هو الحق ، وأخبرت عن المتمتعين أنهم طافوا بينهما طوافا آخر بعد الرجوع من منى للحج وذلك الأول كان للعمرة وهذا قول الجمهور ، وتنزيل الحديث على هذا موافق لحديثها الآخر ، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يسمعك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة لحجك وعمرتك » وكانت قارنة ويوافق قول الجمهور ويمكن يشكل عليه حديث جابر الذي رواه مسلم في صحيحه « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » طوافه .

الأول هذا يوافق قول من يقول يكفي المتمتع سعي واحد ، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله نص عليها في رواية ابنه عبد الله وغيره ، وعلى هذا فيقال عائشة أثبتت وجابر نفي والمنبت مقدم على النافي ، أو يقال مراد جابر من قرن مع النبي صلى الله عليه وسلم وساق الهدى كأبي بكر وعمر وطلحة وعلى رضي الله عنهم وذوى اليسار فإنهم إنما سعوا سعيًا واحدًا وليس المراد به عموم الصحابة ، أو يعمل حديث عائشة بأن تلك الزيادة فيه مدرجة من قول هشام وهذه ثلاث طرق للناس في حديثها ، والله أعلم انتهى كلام ابن القيم . قلت : ويأتى قريباً إن شاء الله للبحث في مسألة المتمتع هل يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة لعمرة وحده أم لا بد من سعيين بينهما ، والله الهادي إلى سواء السبيل . قال الموفق والشارح : والأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة : طواف الزيارة ، وهو ركن لا يتم الحج إلا به بغير خلاف . وطواف القدوم ، وهو سنة لا شيء على تاركه . وطواف الوداع ، وهو واجب يجب بتركه دم ، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال مالك : على تارك طواف القدوم دم ولا شيء على تارك طواف الوداع ، وما زاد على هذه الأطوفة فهو نفل ولا يشرع في حقه أكثر من سعي واحد بغير خلاف علمناه . قال جابر : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول ، رواه مسلم ، ولا يكون السعي إلا بعد طواف ، فإن سعي مع طواف القدوم لم يسع بعده ، وإن لم يسع معه سعي مع طواف الزيارة انتهى ملخصاً ، وسمى طواف الزيارة بذلك لأنه يأتي من منى فيزور البيت ولا يقيم بمكة بل يرجع إلى منى ، ويسمى طواف الزيارة الإفاضة لأنه يفعل بعدها ، قال في الإقناع : ويسمى الصَّدْر بفتح الصاد والداال المهملة : وهو رجوع المسافر من مقصده لأنه يفعل بعده أيضاً ، وما ذكره في الإقناع من

أنه يسمى طواف الصدر قاله ابن أبي الفتح في المطلع وابن حمدان في الرعاية
والسامري في المستوعب وقدمه الزركشي ، وصحح في الإيضاح أن طواف
الصدر هو طواف الوداع وتبعه في المنتهى ، ويعين طواف الزيارة بنيته لحديث
« إنما الأعمال بالنيات » وكالصلاة ، ويكون طواف الزيارة بعد وقوفه بدرفة لأن
النبي ﷺ طاف كذلك ، وقال : « خذوا عني مناسككم » وطواف الزيارة
هو الطواف الذي به تمام الحج فهو ركن من أركانه إجماعاً قاله ابن عبد البر ،
لقوله تعالى : (ثم ليقضوا نفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) ،
وعن عائشة قالت : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفوضنا يوم
النحر ، فخاضت صفية ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من
أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض ، قال : أحابستنا هي؟ قالوا : يا رسول الله
إنها قد أفاضت يوم النحر ، قل : اخرجوا » متفق عليه . فعلم منه أنها لو لم تكن
أفاضت يوم النحر لكانت حابستهم فيكون طواف الزيارة حابساً لمن لم يأت به ،
فإن رجع إلى بلده قبل أن يطوف الزيارة رجع من بلده باقياً على إحرامه بمعنى
بقاء تحريم النساء عليه لا الطيب ، ولبس الخيط ونحوه لحصول التحلل الأول
إن كان رمى جرة العقبة وحلق ، وإذا رجع من بلده طاف طواف الإفاضة
وتقدم حكم ما لو وطئ قبل طواف الإفاضة ، والرمي في الثامن من محظورات
الإحرام ، قال في شرح الإقناع : وبجزم بعمره إذا وصل إلى اليقات فإذا حل منها
طاف للإفاضة انتهى . قلت : قد يقال إن هذا من إدخال العمرة على الحج وفيه
ما تقدم ، وقد يقال الممنوع هو إدخال العمرة على الحج الكامل بخلاف ما إذا لم
يكن بقي من الحج إلا طواف الإفاضة فقط والله أعلم ، ويأتي في فصل أركان الحج
هو في باب الإحصار البحث في هذه المسئلة ، ولا يجزى عن طواف الإفاضة غيره

من طواف الوداع أو غيره لحديث «وإنما السكك امرىء ما نوى» وأول وقت طواف الزيارة من نصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبل ، وإلا يكن وقف بعرفة فوقته بعد الوقوف بعرفة فلا يعتد به قبله وفعله يوم النحر أفضل لحديث ابن عمر «أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى ، متفق عليه ، وفي حديث جابر «أن النبي ﷺ صلى بمكة الظهر» رواه مسلم . قال ابن القيم رحمه الله لما ساق بعض الأوهام التي ذكرها بعضهم في صفة حجة النبي ﷺ قال : ومنها على القول الراجح وهم من قال صلى الظهر يوم النحر بمكة ، والصحيح أنه صلاها بمنى انتهى ؛ وإن أخر طواف الزيارة إلى الليل فلا بأس بذلك ، وإن أخره عن يوم النحر وعن أيام منى جاز كالسعى ، ولا شيء عليه لأن آخر وقته غير محدود ، وعند الشافعية أول وقت طواف الزيارة من نصف الليل من ليلة النحر ويبقى إلى آخر العمر ، والأفضل في وقته أن يكون في يوم النحر ، ويكره عندهم تأخيره إلى أيام التشريق من غير عذر . وعند الحنفية أوله طلوع الفجر من يوم النحر وآخره أيام النحر . وعند المالكية يدخل وقت طواف الإفاضة بطلوع الفجر من يوم النحر وآخره تمام شهر ذي الحجة ، وإن دخل شهر محرم فعليه دم ، قال الحطاب وكذا لو طاف للإفاضة وأخر السعى حتى دخل شهر محرم فإنه يعيد طواف الإفاضة ويسعى وعليه الهدى كما ذكره سند في باب المحصر انتهى كلامه ، ثم يسعى متمتع لحجه بين الصفا والمروة لأن سعيه الأول كان لعمرته ، ولا يكتب في سعي عمرته لأنها نسك آخر بل يسعى لحجه ، ويسعى من لم يسع مع طواف القدوم من مفرد وقارن . ومن سعى منهما لم يمهده لأنه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر الأوساك إلا الطواف بالبيت لأنه صلاة ؛ قال في الشرح الكبير : ولا نعلم فيه خلافاً ، والسعى ركن في الحج فلا يتحلل

التحلل الثاني إلا بفعله لحديث حبيبة بنت أبي تجرانة قالت : « رأيت رسول الله ﷺ يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعى حتى أرى ركبته من شدة السعي يدور به إزاره وهو يقول : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي » رواه أحمد ، وتقدم الكلام على هذا الحديث في باب دخول مكة في فصل : ثم يخرج إلى الصفا ليراجع وعن عائشة « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة » متفق عليه مختصر فإن فعل السعي قبل الطواف عالماً أو ناسياً أو جاهلاً أعاده لما تقدم من أن شرط السعي وقوعه بعد الطواف . قلت عبارات الأصحاب صريحة واضحة في أن المتمتع إذا أفاض إلى مكة يلزمه بمدطواف الإفاضة السعي بين الصفا والمروة لحجه ، لأن سعيه الأول كان لعمرته ، والعمره نسك آخر . وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : وليس على المفرد إلا سعي واحد وكذلك القارن عند جمهور العلماء وكذلك المتمتع في أصح قولهم وهو أصح الروايتين عن أحمد ، وليس عليه إلا سعي واحد فإن الصحابة الذين تمتعوا مع النبي ﷺ لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعريف ، فإذا اكتفى المتمتع بالسعي الأول أجزاء ذلك كما يجزئ المفرد والقارن ، وكذلك قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قيل لأبي : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : إن طاف طوافين يعني بالبيت وبين الصفا والمروة فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس ، وإن طاف طوافين فهو أعجب إلى . قال أحمد حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء ابن عباس أنه كان يقول : المفرد والقارن والمتمتع يجزئ طواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة . وقد اختلف في الصحابة المتمتعين مع النبي ﷺ مع اتفاق الناس على أنهم طافوا ولا بالبيت بين الصفا والمروة ولما رجعوا من عرفة قيل إنهم سعوا أيضاً

بعد طواف الإفاضة ، وقيل لم يسموا ، وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم
عن جابر قال : « لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً
واحداً طوافه الأول » ، وقد روى في حديث عائشة أنهم طافوا مرتين ،
لكن هذه الزيادة قيل إنها من قول الزهري لا من قول عائشة ، وقد احتج
به بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت وهذا ضعيف : والأظهر ما في
حديث جابر ويؤيده قوله ﷺ « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة »
فالتمتع من حين أحرم بالعمرة دخل في الحج ولكنه فصل بتحلل ليكون أيسر
على الحاج ، وأحب الدين إلى الله الحنيفة السمحة ، ولا يستحب للتمتع ولا
لغيره أن يطوف للتقدم بعد التعريف ، بل هذا الطواف هو السنة في حقه كما
فعل الصحابة مع النبي ﷺ ، فإذا طاف طواف الإفاضة فقد حل له كل شيء
النساء وغير النساء ، انتهى كلام شيخ الإسلام . قوله رحمه الله وقد روى في
حديث عائشة أنهم طافوا مرتين مراده بحديث عائشة الحديث المتقدم الذي
تكلم عليه ابن القيم رحمه الله ، وقد جاء فيه « فطاف الذين أهلوا بالعمرة وبين
المروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم » ، ومراد
عائشة بهذا الطواف الآخر هو السمي بين الصفا والمروة كما هو ظاهر كلام
شيخ الإسلام المتقدم ، وقد حققه ابن القيم كما تقدم قريباً ، وقوله رحمه الله :
ولا يستحب للتمتع ولا لغيره أن يطوف للتقدم بعد التعريف إلى آخره خلافاً
لما ذهب إليه الخريقي وهي رواية الأثرم عن أحمد وتقدم ذلك قريباً والله أعلم .
وقال في الفروع بعد كلام سبق : وعنه يجرى . سعى عمرته واختاره شيخنا انتهى ،
يعنى صاحب الفروع أن المتمتع إذا سعى لعمرته يجرئه سعيها فلا يحتاج بعد
ذلك إلى سعي آخر بين الصفا والمروة لحجه على هذه الرواية التي اختارها

شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . قلت : وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج معنا النساء والولدان فلما قدمنا مكة طفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقال لنا رسول الله ﷺ : من لم يكن معه هدى فليحليل ، قال : قلنا أيُّ الحل ؟ قال : الحل كله ، قال : فأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ومسسنا الطيب ، فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ، فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن المتمتع يكفيه سعي واحد لعمرته وحجه بين الصفا والمروة ، ولقد أول النووي هذا الحديث وصرفه عن ظاهره حيث قال في شرح مسلم على هذا الحديث : قوله وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة يعني القارن منا وأما المتمتع فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة انتهى كلام النووي . قلت : هذا صرف للحديث عن ظاهره الذي لا يحتمل التأويل ، لأن قوله في الحديث « فأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، ومسسنا الطيب فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة » صريح واضح في أنهم حلوا من إحرام العمرة فإنهم أهلوا أو لا بالحج مفردين له ثم بعد طوافهم بالبيت وبين الصفا والمروة أمر صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى منهم بفسخ الحج إلى العمرة فسمعوا وأطاعوا وفسخوا حجهم فصار حكمهم بعد الفسخ حكم المتمتع ابتداءً ، ولو كانوا قارنين كما جنح إليه النووي ما أتوا النساء ولا لبسوا الثياب ولا مسوا الطيب ، لأن القارنين يثبتون على إحرامهم كالمفردين ولا يحلون إلا يوم النحر . إذا تقرر ذلك فإن هذا الحديث صريح في أن المتمتع يكفيه السعي لعمرته وأنه

لا يحتاج بعد طواف الإفاضة إلى سعي بين الصفا والمروة لحجه ، وبدل لذلك أيضاً الحديث الآخر عن جابر أيضاً ، قال : « لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول » رواه مسلم . فإن قيل : للنبي ﷺ كان قارناً والقارن يكفيه سعي واحد . قلنا هذا مسلم ولكن معظم الصحابة رضی الله عنهم كانوا متمتعين لأنهم فسخوا حجهم إلى العمرة وحلوا من إحرامهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن معهم هدى ، وحديث جابر هذا صريح في أنهم لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً قبل التعريف فهو عام يشمل القارن والمتمتع ، وإذا قيل إن الذين لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً هم القارنون لا المتمتعون قلنا هذا تقييد لما أطلقه الحديث بغير دليل مع أن حديث جابر المتقدم لا يهتمل مجالاً لقائل حيث جاء فيه : « فأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، ومسسنا الطيب ، فلما كان يوم التروية أهلنا بالحج وكفنا الطواف الأول بين الصفا والمروة » ويؤيد ذلك ما في سنن أبي داود ، عن جابر قال « قدم رسول الله ﷺ وأصحابه لأربع خلون من ذى الحجة ، فلما طافوا بالبيت وبالصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمرة إلا من كان معه الهدى ، فلما كان يوم التروية أهلوا بالحج ، فلما كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة » انتهى ويؤيد ذلك أيضاً ما في سنن النسائي .

قال النسائي في سننه : كم طواف القارن والمتمتع بين الصفا والمروة ؟ وساق بسنده إلى جابر رضي الله عنه أنه قال : « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً » انتهى ، قال السندي في حاشيته على سنن النسائي قوله وأصحابه : أي الذين وافقوه في القران ، وقيل بل مطلقاً والصحابة كانوا

هما بين قارن ومتمتع وكل منهما يكفيه سعي واحد وعليه بني المصنف يعني النسائي ترجمته انتهى كلام السندي . قلت : فترجمة النسائي لحديث جابر وهي قوله كم طواف القارن والمتمتع بين الصفا والمروة تفيد أنه يرى شمول الحديث للقارن والمتمتع جميعاً والله أعلم ، ولكن يشكك على ما تقدم ماروي البخاري في صحيحه في باب قول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قال عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن متمعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلده الهدى ، فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة وأئتنا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فإنه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله ثم أمرنا عشية التروية أن نهبل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تم حجنا وعلينا الهدى كما قال تعالى : فإستيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم إلى أمصاركم الشاة تجزيء فجمعوا النسكين في عام بين الحج والعمرة ، الحديث ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : قوله فقد تم حجنا ومن هنا أي من قوله فقد تم حجنا إلي آخر الحديث موقوف على ابن عباس ، ومن هنا إلى أوله مرفوع انتهى ، فحديث ابن عباس هذا يدل على أن المتمتع لا يكفيه لعمرة وحجه سعي واحد بين الصفا والمروة وأنه لا بد له من سعيين واحد للعمرة وآخر للحج والله أعلم . قلت : ومما تقدم يتضح أن المتمتع بكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة لعمرة وحجه لحديث جابر المتقدم ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ورواية عن الإمام أحمد ، وإن سعي بينهما مرتين واحدة لعمرة ، وأخرى لحجه عملاً بحديث ابن عباس المتقدم فهو أحوط وهو قول جمهور

العلماء والله أعلم ، ثم بعد التحلل الثاني قد حل له كل شيء حتى النساء .
(فائدة) إذا مرض من أحرم بالحج وأتى ببعض المناسك وعجز عن طواف
الإفاضة فإنه يعطاف به محمولا أو راكباً ولا يستناب إن كان حجه فرضاً، فإن كان
نفلًا جاز له أن يستناب ولو لغير عذر ، لأنه إذا جازت الاستنابة في كل الحج
ولو لغير عذر جازت في بعضه من باب أولى ، والله أعلم .

(تمة) إذا توفى إنسان وقد بقي عليه بعض مناسك الحج فإنها تفعل عنه
بعد موته ، ولا فرق بين الفرض والنفل ولا كون الحج عن نفسه أو عن غيره ،
وتقدم في فصل الاستنابة في الحج أول الكتاب فليراجع كما تقدم ذلك أيضاً في باب
محظورات الإحرام ، ولكن في صحيح البخاري ما نصه: باب المحرم يموت بعرفة ،
ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدي عنه بقية الحج ، ثم ذكر حديث الرجل الذي وقصته
راحلته وهو واقف بعرفة قال القسطلاني في شرحه على البخاري بعد قول المصنف
بقية الحج : أي كرمي الجمار والحلق وطواف الإفاضة لأن أثر إحرامه باق لأنه
يبعث يوم القيامة ملبياً ، وإنما لم يأمر النبي ﷺ أن يؤدي عنه بقية الحج لأنه
مات قبل التمكن من أداء بقية فهو غير مخاطب به كمن شرع في صلاة مفروضة
أول وقتها فمات في أثناءها فإنه لا تبعه عليه فيها إجماعاً انتهى كلام القسطلاني .

فصل

ثم يأتي زمزم فيشرب منها لما أحبَّ الحديث جابر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « ماء زمزم لما شرب له » رواه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة
والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذرى والدمياطى وحسنه الحافظ وفي
إسناده عبد الله بن المؤمل وقد تفرد به كما قال البيهقي وهو ضعيف وأعله ابن القطان

به ، وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر ، وفيه سويد بن سعيد ، وهو ضعيف جداً وإن كان مسلم قد أخرج له فإنما أخرج له في المتابعات ، لكن يأتي في كلام قال ابن القيم رحمه الله تعالى إن عبد الله ابن المبارك روى هذا الحديث عن ابن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر ، وأن ابن أبي الموالى ثقة . وعن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله ، رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، وأخرجه البيهقي والحاكم وصححه ، وعن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إلى السقاية فاستسقى ، فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله رسول الله ﷺ بشراب من عندها ، فقال : اسقني ، فقال : يا رسول الله إنهم يجعلون أيديهم فيه ، قال : اسقني فشرب ، ثم أتني زمزم وهم يستقون ويعملون فيها ، فقال : اعملوا فإنكم علي عمل صالح ، ثم قال : لولا أن تغابوا انزلت حتى أضع الحبل على هذه ، يعني عاتقه وأشار إلى عاتقه » رواه البخاري . وفي الحديث كراهة التقذر والتكره للمأكولات والمشروبات وأن الأصل فيها الطهارة والنظافة حتى يتحقق ما يخالف الأصل . وفيه توأضه صلى الله عليه وسلم حيث شرب من ماء زمزم وهم يضعون أيديهم فيه . وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلعون من ماء زمزم » رواه ابن ماجه والدارقطني والحاكم . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . « ماء زمزم لما شرب له ، إن شربته لتستشفى به شفائك الله ، وإن شربته يشبعك أشبعك الله به ، وإن شربته لقطع ظمئك قطعه الله ، وإن شربته مستعيذاً أعاذك الله ، وهي هزيمة جبريل وسقيا إسماعيل » رواه الدارقطني قال : فكان ابن عباس إذا شرب ماء زمزم ، قال : اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً

واسعاً ، وشفاء من كل داء . قوله : ماء زمزم لما شرب له . فيه دليل على أن ماء زمزم ينفع الشارب إذا شاء الله لأى أمر شربه لأجله سواء كان من أمور الدنيا أو الآخرة ، لأن « ما » فى قوله لما شرب له من صيغ العموم . قوله : لولا أن تغلبوا وذلك بأن يظن الناس أن النزع سنة فينزع كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها . قوله : لا يتضلعون : أى لا يروون من ماء زمزم . قال فى القاموس : وتضلع : امتلاً شبعاً أو ريباً حتى بلغ الماء أضلاعه انتهى . قوله : هزيمة جبريل بالزاي : أى حفرة جبريل لأنه ضربها برجله فنبع الماء ، قال فى القاموس : هزمه يهزمه : غمزه بيده فصارت فيه حفرة ، ثم قال : والهزائم البئار الكبيرة الغزر الماء . قوله : وسقيا إسماعيل : أى أظهره الله ليسقى بها إسماعيل فى أول الأمر .

(فائدة) سبب ظهور زمزم هو ما روي ابن عباس رضى الله عنهما « أن مهاجر لما أشرفت على المروة حين أصابها وولدها العطش على ما تقدم فى السعى سمعت صوتاً فقالت صه ، تريد نفسها ، ثم سمعت فسمعت أيضاً ، فقالت قد أسمعت إن كان عندك غواث ، فإذا هى بالملك عند موضع زمزم فبحث بعقبه أو قال يجناحه حتى ظهر الماء فجعلت تحوطه ، وتقول بيدها هكذا تغترف من الماء فى سقائها وهو يفور بعدما تغترف » قال ابن عباس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يرحم الله أم إسماعيل لو تركت زمزم أو قال : لو لم تغترف من الماء لكانت زمزم عيناً معيناً ، قال فشربت وأرضعت ولدها ، فقال لها الملك : لا تخافوا الضيعة فإن ها هنا بيت الله يبنى هذا الغلام وأبوه فإن الله لا يضيع أهله ، وكان البيت مرتفعاً من الأرض كالراية تأتبه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله » أخرجه البخارى .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : ماء زمزم سيد المياه وأشرفها وأجلها قدراً وأحبها إلى النفوس وأغلاها ثمناً وأنفسها عند الناس، وهو هزمة جبرائيل وسقيا إسماعيل . وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذرٍّ وقد أقام بين الكعبة وأستارها أربعين ما بين يوم وليلة ، وليس له طعام غيره ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «إنها طعامٌ طعم» وزاد غير مسلم بإسناده «وشفاء سقم» . وفي سنن ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : «ماء زمزم لما شرب له» وقد ضعف هذا الحديث طائفة بعبد الله بن المؤمل رواية عن محمد بن المنكدر ، وقد روينا عن عبد الله بن المبارك أنه لما حج أتى زمزم فقال : اللهم إن ابن أبي الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر رضى الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ماء زمزم لما شرب له» فأني أشربه لظماً يوم القيامة ، وابن أبي الموالى ثقة ، فلحديث إذاً حسن ، وقد صححه بعضهم وجعله بعضهم موضوعاً ، وكلا القولين فيه مجازفة . وقد جربت أنا وغيرى من الاستشفاء بماء زمزم أموراً عجيبة واستشفيت به من عدة أمراض فبرأت بإذن الله ، وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد قريباً من نصف الشهر أو أكثر ولا يجد جوعاً ويطوف مع الناس كأحدهم وأخبرنى أنه ربما بقي عليه أربعين يوماً وكان له قوة يجامع بها أهله ويصوم ويطوف مراراً انتهى كلام ابن القيم رحمه الله تعالى . وفي صحيح مسلم في فضائل أبي ذرٍّ ثم قال يعنى رسول الله ﷺ «متى كنت هاهنا؟ قال : قلت قد كنت هاهنا منذ ثلاثين بين ليلة ويوم ، قال : فن كان يطعمك؟ قال قلت : ما كان لى طعام إلا ماء زمزم ، فسمنت حتى تكسرت عكُنْ بطني ، وما أجد على كبدى سخفةً جوع ، قال : إنها مباركة إنها طعام طعم» . وعن

ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم
تقشرب وهو قائم ، قال عاصم : خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير » رواه
البخاري . قوله : قال عاصم ، يعني الأحوال . قوله خلف عكرمة يعنى مولى
ابن عباس ، قوله ما كان يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قوله يومئذ أى يوم
سقاها ابن عباس من ماء زمزم إلا راكباً على بعير .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى . ثم أنى ﷺ زمزم بعد أن قضى طوافه وهم
يسقون ، فقال : « لولا أن يغلبكم الناس لنزلت فسقيت معكم ثم ناولوه اللوف شرب
وهو قائم ، فقيل هذا نسخ لتهيئه عن الشرب قائماً ، وقيل بل بيان منه لأن
النهي على وجه الاختيار وترك الأولى ، وقيل بل للحاجة وهذا أظهر ، وهل كان
في طوافه هذا راكباً أو ماشياً؟ فروى مسلم في صحيحه عن جابر قال « طاف رسول الله
ﷺ بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن بمحجنه لأن يراه الناس
ولا يشرف وليسألوه فإن الناس عَشَوْه » وفي الصحيحين عن ابن عباس قال :
« طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن » وهذا
الطواف ليس بطواف الوداع فإنه كان ليلاً ، وليس بطواف القدوم لوجهين
ثم ذكرهما رحمه الله تعالى انتهى . قلت : فإذا لم يكن طواف الوداع ولا طواف
القدوم فإن الطواف المذكور هو طواف الإفاضة الذى هو ركن الحج والله أعلم .

(الطيفة) : سأل الحافظ ابن حجر العسقلانى الشيخ ابن عرفة حين اجتماعه به فى مصر
عن ماء زمزم لم لم يكن عذبا؟ فقال ابن عرفة فى جوابه : إنما لم يكن عذبا لىكون
شربه تعبداً لا تلذذاً ، فاستحسن ابن حجر جوابه وطرب به انتهى . قال الأزرقي
فى تاريخ مكة : وعن وهب بن منبه أنه قال فى زمزم : والذى نفسى بيده إنها
لطفى كتاب الله تعالى مضمونة ، وإنها لطفى كتاب الله بركة وإنها لطفى كتاب الله سبحانه

شرب الأبرار، وإني في كتاب الله طعامٌ طعم وشفاء سقم، إلى أن قال: والذي نفس
جوهب بيده لا يعمد إليها أحد في شرب منها حتى يتضلع إلا تزعت منه داء وأحدثت
الله شفاء، وبسند الأزرقى إلى علي رضي الله عنه قال: خير بئر في الناس بئر زمزم،
وبسنده إلى العباس بن عبد المطلب قال: تنافس الناس في زمزم في الجاهلية حتى
إن كان أهل العيال يغدون بعيالهم فيشربون منها فتكون صبوحا لهم وقد كنا
نعمدها عونا على العيال. وبسنده إلى ابن عباس قال: كانت تسمى في الجاهلية شباعة
يعني زمزم وإني انعم العون على العيال، وبسنده إلى ابن عباس أيضا قال قال رسول الله
ﷺ: «التضلع من ماء زمزم براءة من النفاق» وبسنده إلى الضحاك بن مزاحم قال:
بلغني أن التضلع من ماء زمزم براءة من النفاق وأن ماءها يذهب الصداع انتهى
قال في المنتهى وشرحه ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ويتضلع منه ويرش على
يديه وثوبه لحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: كنت جالسا عند ابن
عباس فجاءه رجل فقال من أين جئت؟ قال: من زمزم، قال فشربت منها كما
ينبغي؟ قال: كيف؟ قال: إذا شربت منها فاستقبل القبلة أي الكعبة واذكر
اسم الله وتنفس ثلاثا من ماء زمزم واتضلع منها، فإذا فرغت منها فاحمد الله فإن
رسول الله ﷺ قال «آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم»
رواه ابن ملجه انتهى، وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة.
(فائدتان: الأولى) قال الشيخ محمد السفاريني: ورد أن زمزم عين من
الجنة، وذكر بعضهم أن حبشياً وقع في بئر زمزم فنزحت من أجله
فوجدوها تنور من ثلاث أعين، أقواها وأكثرها ماء عين من ناحية الحجر
الأسود، والثانية من جهة الصفا، والثالثة من جهة المروة انتهى. (الثانية)
قال الشيخ ابن العماد في شرح الغاية: لا بأس بنقل ماء زمزم للهدية تبركا به كما

يفعله كثير من الحجاج . وخاصيته من أنه طعام طعمهم وشفاء سقم لا ترفع كما ظنه بعضهم ، ولا تبدله الملائكة كما ظنه آخرون ، لكن من صحبه معه وفقد الماء في الطريق لا يباح له التيمم لأن عنده ماء طهوراً ويجب عليه استعماله ، وكذا إن اضطر إليه عطشان من حيوان محترم فيجب بدله ، فليحفظ فإنه مهم انتهى .

قلت : لا نسام لابن العماد إطلاقه هذا الكلام في عدم إباحة التيمم لمن كان معه ماء من زمزم لاسيما إذا كان قليلاً لأن المسلمين قديماً وحديثاً وفيهم العلماء المحققون يتيممون ومعهم الماء الذي يحتاجونه لشربهم وطبخهم خصوصاً في الطرق التي لا يوجد فيها الماء مسافة اليومين والثلاثة والأربعة على الأقل ، وقد ير دون الماء ومعهم شيء فاضل من الماء الذي يحملونه ولا يوجب ذلك عدم صحة تيممهم ، أما وجوب بدله إذا اضطر إليه عطشان فهو صحيح بشرط أن لا يحتاج إليه صاحبه فإن احتاج إليه صاحبه واضطر إلى شربه فلا يلزمه بدله لغيره ، لأن حاجته مقدمة على حاجة غيره ، والضرر لا يزال بالضرر كما نص العلماء على ذلك ، والله أعلم .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : ومن حمل شيئاً من ماء زمزم جاز فقد كان الساف يحملونه انتهى . ويسن أن يدخل البيت والحجر منه لحديث عائشة قالت :

« خرج رسول الله ﷺ من عندي وهو قرير العين طيب النفس ، ثم رجع إلي وهو حزين فقلت له ؟ فقال إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت إني أخف أن أكون أتيت أمتي من بعدى ، رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي ، وأخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم . وعن أسامة بن زيد قال « دخلت مع رسول الله ﷺ البيت ، فجاس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ، ثم قام إلى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وخده ويديه ثم هلل وكبر ودعا ، ثم فعل ذلك بالأركان كلها ، ثم خرج فأقبل على القبلة وهو على الباب

فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثاً ، رواه أحمد والنسائي ورجاله رجال الصحيح ، وأصله في صحيح مسلم بلفظ « إن النبي ﷺ لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه » . قال الشوكاني : في هذا الحديث دليل على مشروعية وضع الصدر والخد على جميع الأركان مع التهليل والتكبير والدعاء انتهى .

وعن عبد الرحمن بن صفوان قال « لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا أخدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطهم » . رواه أحمد وأبو داود ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه ، وقد ذكر الدارقطني أن يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد ، ولكن ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوى الحفظ ، وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الكبار . قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : وله أن يفعل الالتزام قبل طواف الوداع فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، وللصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة انتهى . قلت : الالتزام للقادم قديكون من باب الاشتياق للبيت بعد الغربة الطويلة عنه وللمسافر أيضاً لأنه أراد مفارقة بيت الله العتيق ، وقد يكون الالتزام من باب الذل والخضوع بين يدي الله في هذا المقام الشريف على حسب نية الملتزم وقصده ، خلافاً لما يعتقد بعض الجهلة من أن التزام البيت والتمسح به ووضع الخد والصدر عليه يحصل لهم به بركة البيت من الشفاء والنفع ودفع الضرر والسقم ، وهذا الاعتقاد من أعظم الضلال عياداً بالله من الخذلان . وكان ابن عباس رضي الله عنهما يلتزم ما بين الركن والباب ويقول لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه ، فيجب على كل مسلم أن يخلص عمله لله جل وعلا ، وأن يتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالإخلاص في العمل والمتابعة للرسول

صلى الله عليه وسلم شرطان لقبول العمل ، فإن فقد الشرطان أو أحدهما فالعمل غير مقبول عند الله ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا والله أعلم . قال الشيخ صرعى فى الغاية : ولا يرفع بصره إلى سقف البيت ولا يشتغل بذاته بل بإقباله على ربه انتهى . قلت : وذلك لما ذكره المحب الطبرى فى القرى عن عائشة أنها قالت : « واعجبا للمرء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف لا يدع ذلك إلا لاله تعالى وإعظاما له » دخل رسول الله ﷺ للكعبة ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها ، أخرجه أبو ذر وابن الصلاح فى منسكهما انتهى . قال ابن ظهيرة فى الجامع اللطيف : ومنها أنه لا يرفع بصره إلى السقف لحديث عائشة رضى الله عنها قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها ، أخرجه البيهقى فى سننه والحاكم فى المستدرک . قال المحب الطبرى : وإنما كره ذلك لأنه يولد الغفلة واللهو عن المقصد انتهى ، ويكون حال دخول البيت والحجر حافيا بلاخف ولا نعل لما روى الأزرقى عن الواقدى عن أشياخه : أول من خلع الخف والنعل فلم يدخل الكعبة بهما الوليد بن المغيرة إعظاما لها فجرى ذلك عادة وبغير سلاح نصا ، ويكبر فى نواحيه ، ويدعو فى نواحيه ، ويصلى فيه ركعتين لقول ابن عمر « دخل النبي ﷺ وبلال وأسامة بن زيد البيت ، فقلت لبلال : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال نعم ، قلت أين ؟ قال بين العمودين تلقاء وجهه قال ونسيت أن أسأله كم صلى ، متفق عليه ، فإن لم يدخل البيت فلا بأس لحديث عائشة وتقدم قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : ودخول نفس الكعبة ليس بقرض ولا سنة مؤكدة بل دخولها حسن والنبي ﷺ لم يدخلها فى الحج ولا فى العمرة لا عمرة الجمرات ولا عمرة القضية ، وإنما دخلها عام فتح

مكة . ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره ، وإذا دخل من الباب حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع والباب خلفه فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ، ولا يدخلها إلا حافياً ، والحجر أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة ، وليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج بل يجوز له من المشى حافياً وغير ذلك ما يجوز لغيره ، والإكثار من الطواف بالبيت من الأعمال الصالحة انتهى .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : وها هنا ثلاث مسائل : هل دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت في حجته أم لا ؟ وهل وقف في الملتزم بعد الوداع أم لا ؟ وهل صلى الصبح ليلة الوداع بمكة أو خارجاً منها ؟ فأما المسألة الأولى : فزعم كثير من الفقهاء وغيرهم أنه دخل البيت في حجته ، ويرى كثير من الناس أن دخول البيت من سنن الحج اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والذي يدل عليه سنته أنه لم يدخل البيت في حجته ولا في عمرته وإنما دخله عام الفتح . وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : « دخل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة على ناقه لأسامة حتى أتاه بفناء الكعبة فدعا عثمان بن طلحة بالفتح فجاءه ففتح فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وأسامة وبلال وعثمان بن طلحة ، فأجفوا عليهم الباب ملياً ثم فتحوه ، قال عبد الله : فبادرت الناس فوجدت بلالاً على الباب فقلت : أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : بين العمودين المتقدمين . قال : ونسيت أن أسأله كم صلى رسول الله ﷺ ، وفي صحيح البخاري عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، قال : فأمر بها فأخرجت ، قال : فأخرجوا

صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأضلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قالهم الله ، أما والله لقد عاموا أهما لم يستقسما بها قط ، ، قال فدخل البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه ، فقبل كان ذلك دخولين صلى في أحدهما ولم يصل في الآخر ، وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء مراراً لا اختلاف ألفاظه ، وجعلوا اشتراءه من جابر بغيره مراراً لا اختلاف ألفاظه ، وجعلوا طواف الوداع مرتين لا اختلاف سياقه ونظائر ذلك . وأما الجهادة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجنبون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوم . قال البخاري وغيره من الأئمة : والقول قول بلال لأنه مثبت شاهد صلانه ، بخلاف ابن عباس ، والمقصود أن دخوله إنما كان في غزاة الفتح لا في حجة ولا عمرة ، وفي صحيح البخاري عن إسماعيل بن أبي خالد قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى : أدخل النبي صلى الله عليه وسلم في عمرته البيت ؟ قال : لا ، وقالت عائشة : «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندي وهو قرير العين طيب النفس ثم رجع إليّ وهو حزين القلب ، فقلت يا رسول الله خرجت من عندي وأنت كذا وكذا ؟ فقال : إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلت إني أخاف أن أكون قد أتعبت أمتي من بعدى ، فهذا ليس فيه أنه كان في حجته بل إذا تأملته حق التأمل أطلعتك التأمل على أنه كان في غزاة الفتح والله أعلم . وسألته عائشة أن تدخل البيت فأمرها أن تصلي في الحجر ركعتين .

وأما المسألة الثانية وهي وقوفه في الملتزم ، فالذي روى عنه أنه فعله يوم الفتح ففي سنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي صفوان قال : «لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة انطلقت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج من

الكعبة هو وأصحابه وقد استلموا الركن من الباب إلى الحطيم ووضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم ، وروى أبو داود أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه قال : « طفت مع عبد الله فلما حاذى دبر الكعبة قلت : ألا تتعوذ؟ قال نعوذ بالله من النار ، ثم مضى حتى استلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره وجهته وذراعيه وكفيه هكذا وبسطهما بسطاً ، وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ، فهذا يحتمل أن يكون في وقت الوداع وأن يكون في غيره ، ولكن قال مجاهد والشافعي وغيرهما إنه يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ويدعو ، وكان ابن عباس رضى الله عنهما يلتزم ما بين الركن والباب ، وكان يقول لا يلتزم ما بينهما أحد يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه والله أعلم انتهى كلام ابن القيم ، ومراده بقوله طفت مع عبد الله هو عبد بن عمرو بن العاص رضى الله عنه ، فعمر بن عمرو هو جد شعيب المذكور ، والطائف هو محمد مع أبيه عبد الله بن عمرو ، والله أعلم .

وأما المسألة الثالثة ، وهي موضع صلاته ﷺ صلاة الصبح صبيحة ليلة الوداع ، فنذكرها إن شاء الله عند الكلام عن وجوب طواف الوداع على من خرج من مكة . قال في الإقناع وشرحه : ومن أراد أن يستشفى بشيء من طيب الكعبة فليأت بطيب من عنده فليرقه على البيت ثم يأخذه ولا يأخذ من طيب الكعبة شيئاً : أى يحرم ذلك لأنه صرف للموقوف في غير ما وقف عليه انتهى . قلت : وفي جواز الاستشفاء بالطيب الذى يضعه على الكعبة نظر ظاهر ، ولو قيل بالمنع من ذلك لكان له وجه صحيح لأنه من قبيل التبرك ولم يرد عن النبي ﷺ جواز ذلك ، ولا فعله الخلفاء الراشدون رضى الله عنهم

ولا سائر الصحابة رضى الله عنهم ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه والله الموفق
المهادى إلى سواء السبيل .

(تنبيهان : الأول) منع الإمام مالك أن يشترك مع بنى شيبه غيرهم في
خدمة البيت لأنها ولاية منه ﷺ لهم ، وأما نزعها منهم بالكيفية فقد نص
الحديث على منعه ، وذلك « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض من عثمان
ابن طلحة يوم الفتح مفتاح الكعبة ودخل به الكعبة ومعه أسامة بن زيد
وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة فخرج وهو يتلو هذه الآية (إن الله يأمركم أن
تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فدعا عثمان بن طلحة فدفع إليه المفتاح وقال : خذوها
يا بنى أبى طلحة بأمانة الله سبحانه لا ينزعها منكم إلا ظالم ، وروى الأزرقى
بسنده قال « ثم نزل رسول الله ﷺ من الكعبة ومعه المفتاح فتجى ناحية من
المسجد فجلس وكان قد قبض السقاية من العباس ، وقبض المفتاح من عثمان
ابن طلحة ، فلما جلس بسط العباس بن عبد المطلب يده فقال : أبى وأمى يارسول
الله اجمع لنا الحجابة والسقاية ، فقال رسول الله ﷺ : أعطيتكم ما ترزقون منه ،
ثم قال صلى الله عليه وسلم : ادع لى عثمان ، فقام عثمان بن عفان ، فقال : ادع
لى عثمان ، فقام عثمان بن طلحة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لعثمان بن طلحة يوماً وهو بمكة يدعو إلى الإسلام ومع عثمان بن طلحة
المفتاح فقال ﷺ لملك سترى هذا المفتاح يوماً بيدي أضعه حيث شئت ،
فقال عثمان : لقد هلكت قريش يومئذ وذات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بل عزت وعمرت يومئذ يا عثمان ، قال عثمان : فدعانى رسول الله ﷺ بعد
أخذه المفتاح ، فذكرت قوله صلى الله عليه وسلم وما كان قبل لى ، فأقبلت
فاستقبلته ببشر واستقبلنى ببشر ، ثم قال : خذوها يا بنى أبى طلحة تالدة خالدة

لا ينزعها منكم إلا ظالم ، يا عثمان إن الله سبحانه وتعالى استأمنكم على بيته فخذوها بأمانة الله عز وجل ، قال عثمان : فلما وليت ناداني فرجعت إليه فقال صلى الله عليه وسلم ، ألم يكن الذي قلت لك ؟ قال فذكرت قوله لى بمكة ، فقلت بلى أشهد أنك رسول الله فأعطاه المفتاح والنبي ﷺ مضطبع عليه بثوبه وقال عليه السلام غيبوه ، انتهى .

(التنبيه الثاني) قال الخطاب : أجمع العلماء على حرمة أخذ خَدَمَةِ الكعبة لأجرة على فتحها لدخول الناس خلافا لما يعتقد به بعض الجهلة من أن بنى شيبة لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ماشاءوا انتهى كلام الخطاب . قلت وهو كما قال ، لأن هذا يناقى أخذ الحجابة بأمانة الله التي اشترطها عليهم النبي ﷺ . وفي زمنا هذا إذا فتح آل شيبة الكعبة في موسم الحج يحصل لهم من الحجاج الذين يدخلونها شيء من المال ولو تنزهوا عن الأخذ لكان هو اللائق بهم والأحسن في حقهم والله ولى التوفيق . قال في لباب المناسك وشرحه للملا على قارى : أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما إلى السلطان إذا صارت خلقا إن شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت كما اقتصر عليه في الفتاوى السراجية وإن شاء ملكها لأحد ولو لو احد من المسلمين إذا كان من المساكين ، وإن شاء فرقها على الفقراء : أى جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شيبة وخدمهم فيهم ، ولا بأس بالشراء منهم ، أى من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما فى النخبة ، لكن فى البحر الزاخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه فى أوراق المصحف ، ومن حمل شيئا من ذلك فعليه رده ، ولا عبرة بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من بنى شيبة فإنهم لا يملكونه انتهى . وفى النخبة : رجل اشترى

من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز، ولو نقله المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام، أما إذا نقله الإمام للخدام أو لآخر من المسامين فجاز كما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى، وهو محمول على ما إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فإنه يراعى شرط واقفه في جميع الأحكام انتهى. قال في الدر المختار على متن تنوير الأبصار للحنفية: يندب دخول البيت إذا لم يشتمل على إيذاء نفسه أو غيره، وما يقوله العوام من العروة الوثقى والسمار الذي في وسطه أنه سرّة الدنيا لا أصل له، ولا يجوز شراء كسوة الكعبة من بنى شيبه بل من الإمام أو نائبه وله لبسها ولو جنباً أو حائضاً انتهى، قال في رد المحتار لابن عابدين الحنفى قوله: إذا لم يشتمل على إيذاء نفسه ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله، لقوله في شرح اللباب: ويحرم أخذ الأجرة ممن يدخل البيت بلاخلاف بين علماء الإسلام وأئمة الأنام كما صرح به في البحر وغيره انتهى. وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج انتهى من رد المحتار. وقال أيضاً قوله: وله لبسها: أى للشارى إن كان امرأة أو كان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح اللباب، ونقل بعض المحشين عن المنسك الكبير للسندى تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم تكن عليها كتابة لاسيما كلمة التوحيد انتهى من رد المحتار. قال في الإقناع وشرحه: ويتصدق بثياب الكعبة إذا نزع قص عليه الإمام أحمد لفعل عمر رواه مسلم عن ابن أبي نجيح عنه فهو مرسل، وروى الثورى أن شيبه كان يدفع خلقان البيت إلى المساكين وقياساً على الوقف المنقطع بجامع انقطاع المصرف انتهى، وفي هذه الأزمان يأخذ آل شيبه كسوة الكعبة القديمة كل سنة ويبيعونها في الدكاكين وغيرها جهاراً ويتمولون

قيمتها مع غنائم عن ثمنها وهذا يخالف للنصوص الشرعية لأن مصرف كسوة الكعبة إذا نزع للفقراء والمساكين ، والله أعلم ثم في سنة ١٣٨١ رأت الحكومة حفظ كسوة الكعبة في دائرة الأوقاف بعد أن تكسى بالكسوة الجديدة ، وذلك لأمر شرعية ، وقررت لآل شيبه مبلغاً كبيراً عوضاً عن الكسوة القديمة وصار آل شيبه يقبضونه سنوياً من الحكومة السعودية ، أيدها الله بنصره .

فصل

ثم يرجع من أفاض إلى مكة بعد الطواف والسعي على ما تقدم إلى منى فبقيت بها وجوباً ، قال الشيخ مرعي في غايته : ويتجه المراد معظم الليل انتهى الحديث ابن عباس قال : « لم يرخس النبي ﷺ لأحد يبيت بمكة إلا للعباس لأجل سقايته » رواه ابن ماجه ثلاث ليال إن لم يتعجل وفي يومين وليلتين إن تعجل ويصلي بها ظهر يوم النحر نصاً ، نقله أبو طالب الحديث ابن عمر « أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى » متفق عليه . فإن قيل جاء في حديث جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم انصرف إلى المنحرف فنحر ، ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر » مختصر من مسلم ، وظاهر هذا التنافي قلت : قد جمع النووي بينهما بأنه طاف للإفاضة قبل الزوال ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه حين سألوه ذلك فيكون متنفلاً بالظهر الثانية التي بمنى وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلواته صلى الله عليه وسلم ببطن نخل أحد أنواع صلاة الخوف مرتين مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى ، وجاز صلواته بمكة ، وهما صادقان .

وذكر ابن المنذر نحوه ، ويمكن الجمع بأن يقال إنه صلى بمكة ، ثم رجع إلى مئذنة فوجد أصحابه يصلون الظهر فدخل معهم متنفلا لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى والله أعلم انتهى كلام النووي . قلت وقد ساق المحقق شمس الدين بن القيم رحمه الله حديث ابن عمر ، وحديث جابر ، ثم قال : واختلف في ترجيح أحد هذين القولين على الآخر ثم ذكر الوجوه التي قال بها كل فريق . ومن الوجوه التي احتج بها من رجح حديث ابن عمر الوجه الخامس ، وهو أن حديث ابن عمر متفق عليه وحديث جابر من أفراد مسلم فحديث ابن عمر أصح منه ، وكذلك هو في إسناده فإن رواه أحفظ وأشهر وأتقن فأين يقع حاتم بن إسماعيل من عبید الله ؟ وأين يقع حفظ جعفر من حفظ نافع انتهى ، ثم بعد ذلك رجح رحمه الله حديث ابن عمر فإنه لما ساق بعض الأوهام التي ذكرها بعضهم في صفة حجته صلى الله عليه وسلم قال : ومنها على القول الراجح وهم من قال إنه صلى الظهر يوم النحر بمكة ، والصحيح أنه صلاها بمنى انتهى وما صححه رحمه الله هو الذي نص عليه الإمام أحمد . قال في المنتهى وشرحه : ثم يرجع من أفاض إلى مكة فيصلى ظهر يوم النحر بمنى لحديث ابن عمر ، قال في الإقناع وشرحه ويصلى بها يعني منى ظهر يوم النحر نصا نقله أبو طالب لحديث ابن عمر ، قال عطاء كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمنى بالخياف قاله في المغني وتقدم .

(فائدة) يكبر المحرم في دبر كل صلاة من صلاة الظهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق ، لأنه قبل صلاة الظهر مشغول بالتلبية فلا يقطعها إلا عند رمي جمرة العقبة ، وليس بعدها صلاة قبل الظهر فيكبر بعدها ويستوي هو والحلال في آخر مدة الكبير . وهذا ما لم يكن قد دفع من مزدلفة بعد نصف الليل

ورمى الجمرة قبل الفجر فإنه يقطع التلبية من ابتداء الرمي وحينئذ يكبر دبر صلاة الفجر والله أعلم. وصفة التكبير ما ذكر في صلاة العيد، وهو أن يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، ويرمى الجمرات الثلاث بمني في أيام التشريق وهي أيام منى الثلاثة التي تلي يوم النحر كل يوم بعد الزوال لحديث جابر قال: «رمى النبي صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس» أخرجه الجماعة وقال ابن عمر: «كننا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا» رواه البخارى وأبو داود، وقوله نتحين: أى نراقب الوقت المطلوب، ولقوله صلى الله عليه وسلم «لتأخذوا عنى مناسككم» وأى وقت رمى بعد الزوال أجزاءه إلا أن المستحب المبادرة إليها حين الزوال لقول ابن عمر. وسميت أيام التشريق بذلك لتشريق الناس لحوم الأضاحى فيها وهو تقديدها ونشرها فى الشمس، أو لإشراق نهارها بنور الشمس وليلها بنور القمر. فإن قيل لو كانت الحكمة فى تسميتها ذلك لزم أن تسمى كل هذه الأيام الثلاثة فى جميع شهور السنة أيام التشريق. قيل حكمة التسمية لا يلزم اطرادها. قال ابن القيم رحمه الله تعالى «ثم رجع صلى الله عليه وسلم بعد الإفاضة إلى منى من نومه ذلك فبات بها فلما أصبح انتظر زوال الشمس فلما زالت مشى من رحله إلى الجمار ولم يركب فبدأ بالجمرة الأولى التي تلى مسجد الخيف فرماها بسبع حصيات واحدة بعد واحدة يقول مع كل حصاة: الله أكبر ثم يقدم على الجمرة أمامها حتى أسهل فقام مستقبلاً القبلة ثم رفع يديه ودعا دعاء طويلاً بقدر سورة البقرة ثم أتى إلى الجمرة الوسطى فرماها كذلك ثم انحدر ذات اليسار مما يلي الوادى فوقف مستقبلاً القبلة رافعاً يديه يدعو قريباً من وقوفه الأول ثم أتى الجمرة الثالثة، وهى جمرة العقبة فاستبطن الوادى واستعرض الجمرة فجعل

البيت عن يساره ومنى عن يمينه فرماها بسبع حصيات كذلك ولم يرمها من أعلاها كما يفعل الجهال ولا جعلها عن يمينه واستقبل البيت وقت الرمي كما ذكره غير واحد من الفقهاء ، فلما أكمل الرمي رجع من فوره ولم يقف عندها « فقيل الضيق المكان بالجبل ، وقيل وهو أصح إن دعاءه كان في نفس العبادة قبل الفراغ منها « فلما رمى جرة العقبة فرغ الرمي ، والدعاء في صلب العبادة قبل الفراغ منها أفضل منه بعد الفراغ منها إلى أن قال : ولم ينزل في نفسه هل كان يرمي قبل صلاة الظهر أو بعدها ، والذي يغلب على الظن أنه كان يرمي قبل الصلاة ثم يرجع فيصلي لأن جابراً وغيره قالوا كان يرمي إذا زالت الشمس فعقبوا زوال الشمس برميه ، وأيضا فإن وقت الزوال للرمي أيام مني كطلوع الشمس لرمي يوم النحر والنبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر لما دخل وقت الرمي لم يقدم عليه شيئا من عبادات ذلك اليوم ، وأيضا فإن الترمذي وابن ماجه روياني سنتهما عن ابن عباس رضي الله عنهما « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار إذا زالت الشمس » زاد ابن ماجه « قد رما إذا فرغ من رميه صلى الظهر » ، وقال الترمذي حديث حسن ولكن في إسناد حديث الترمذي الحجاج بن أرطاة ، وفي إسناد حديث ابن ماجه إبراهيم بن عثمان بن شذبية ولا يحتج به ولكن ليس في الباب غير هذا . وذكر الإمام أحمد أنه كان يرمي يوم النحر راكباً وأيام مني ماشياً في ذهابه ورجوعه انتهى كلام ابن القيم . قال في الإقناع وشرحه : ويستحب الرمي أيام مني قبل صلاة الظهر لقول ابن عباس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر » رواه ابن ماجه انتهى ، وفي إسناده ماتقدم ، وللسقاة والرعاة الرمي ليلاً ونهاراً ولا يذرو ولو كان كان رميهم في يوم واحد ، أو في ليلة واحدة من أيام التشريق ،

وإن رمى غير السقاة وازعاة قبل الزوال ، أو ليلا لم يجزئه الرمي فيعيده نصاً ،
وبه قال مالك والشافعي ، ورخص إسحاق وأصحاب الرأي في الرمي يوم النفر
قبل الزوال ولا ينفر إلا بعد الزوال ، وعن أحمد مثله . قال في الإحصاف وعنه
يجوز رمي متعجل قبل الزوال وينفر بعده ، ونقل ابن منصور : إن رمى عند
طلوعها متعجل ، ثم نفر كأنه لم ير عليه دما وجزم به الزركشي انتهى ، والمذهب
الأول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما رمى بعد الزوال ، وآخر وقت رمى كل
يوم من أيام الرمي الأربعة إلى المغرب لأنه آخر النهار . ويستحب أن لا يدع
الصلاة مع الإمام في مسجد مني وهو مسجد الخيف لفعله عليه الصلاة والسلام
وفعل أصحابه ، فإن كان الإمام غير مرضى لفسق أو نحوه ، صلى المرء برفقته
محافظة على الجماعة . قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : ويستحب أن لا يدع
الصلاة في مسجد مني وهو مسجد الخيف مع الإمام فإن النبي ﷺ وأبا بكر
وعمر كانوا يصلون بالناس قصر ابلا جمع بني ويقصر الناس كلهم خلفهم أهل
مكة وغير أهل مكة ، وإنا روينا عن النبي ﷺ أنه قال « يا أهل مكة آتموا
صلاتكم فإننا قوم سَفَرٌ » لما صلى بهم بمكة نفسها ، فإن لم يكن للناس إمام
عام صلى الرجل بأصحابه ، والمسجد بني بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
على عهده انتهى كلامه ، ويرمي كل جرة من الثلاث بسبع حصيات واحدة
بعد واحدة كما تقدم في رمي جرة العقبة ، فيبدأ بالجرة الأولى ، وهي أبعدهن
من مكة وتلي مسجد الخيف في القرب فيجعلها عن يساره ويرميها بسبع
حصيات ، ثم يتقدم قليلا قليلا لثلاث يصيبه الحصا فيقف ويدعو رافعا يديه ويطيل ،
ثم يأتي الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها كذلك بسبع حصيات ويقف عندها
بعد أن يتقدم قليلا قليلا لثلاث يصيبه الحصا ويدعو ويرفع يديه ويطيل ، ثم يأتي جرة

العقبة ويجعلها عن يمينه ويستبطن الوادي : أى يأتى من بطنه عند رميها ولا يقف عندها ، هكذا ذكر فقهاؤنا رحمهم الله . والصحيح أنه يستعرض جرة العقبة عند الرمي ويجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه وتقدم ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : «أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليلتي أيام التشرى يرمى الجمرة إذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ، ويرمي الثالثة ، ولا يقف عندها ، رواه أحمد وأبو داود . قال ابن القيم رحمه الله : حديث عائشة هذا ليس بالبين في أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة يومئذ ، وأين هذا في صريح الدلالة إلى قول ابن عمر «أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى» متفق عليه ، وحديث عائشة من رواية محمد بن إسحاق وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به ولم يصرح بالسماع بل عنعنه انهمى ، وتماه في زاد المعاد ، وعن ابن عمر : «أنه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ، ثم يرمى جرة العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم يتصرف ، ويقول : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعلها ، رواه أحمد والبخارى ، وروى أبو داود أن ابن عمر كان يدعو بدعائه الذى دعاه به بعرفة ويزيد «وأصلح وأتم لنا مناسكنا» وقال ابن المنذر : كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند الرمي : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيًا مشكوراً ، وعن ابن عمر : «أن النبي ﷺ كان إذا رمى الجمار مشى إليها حذاهما وراجعا» رواه الترمذى وصححه ، وفى لفظ عنه «أنه كان يرمى الجمرة

يوم النحر راكباً وسائر ذلك ماشياً ويخبرهم أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك «
رواه أحمد . وأخرج نحوه أبو داود عنه بلفظ « كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة
بعده يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » وعن
ابن عباس « أن النبي ﷺ كان يمشى إلى الجمار » رواه الترمذي ، قال في المنتهى
هو الإقناع والغاية وغيرها من كتب الأصحاب : ويستقبل القبلة في الجمرات كلها ،
والصحيح الذي تدل عليه السنة أنه في رمي جرة العقبة يجعل البيت عن يساره
ومنى عن يمينه وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم رحمهما الله وتقدم التنبيه
على ذلك غير مرة ، وترتيب الجمرات شرط بأن يرمى أولاً الجرة التي تلي في
القرب مسجد الحيف ثم الوسطى ثم العقبة ، فإن نكس الرمي بأن قدم على
الأولى غيرها لم يجزئه ما قدمه على الأولى ، نص عليه لأن النبي ﷺ رتبها في
الرمي ، وقال : « لتأخذوا عني مناسككم » ولأنه نسك متكرر فلشروط
الترتيب فيه كالسعي ، قال في المنتهى وشرحه : وترتيب الجمرات شرط ، فلو
نكس فبدأ بغير الأولى لم يجتسب له إلا بها ويعيد الآخرتين مرتبتين كالعدد
أي السبع حصيات فهو شرط لكل واحدة منها لأنه عليه الصلاة والسلام
رمى كلا منها بسبع ، فإن أخل الرامي بحصاة من الأولى لم يصح رمي الثانية
ولا الثالثة ، وإن أخل بحصاة من الثانية لم يصح رمي الثالثة لإخلاله بالترتيب
انتهى ملخصاً ، وإن جهل الرامي محلها بأن جهل من أي جرة ترك الحصاة
بني على اليقين ، فإن شك أمن الأولى أو ما بعدها ، جعله من الأولى ، أو
شك في كونه من الثانية أو الثالثة جعله من الثانية لثبوت ذمته بيقين كما لو يقن
تترك ركن وجهل محله .

(فائدة) هل تجب المواولة في الرمي أم لا ؟ قال الشيخ مرعي في غايته ويتجه

أنه لا تجب الموالاة رمي انتهى ، قال الشيخ محمد الخلوتي : الظاهر أنه لا يشترط الموالاة ويدل عليه قولهم وإن جهل من أيها تركت بنى على اليقين أى فيجعلها من الأولى فيذهب إليها فيرميها بحصاة واحدة فقط ثم يعيد رمي ما بعدها فإنه لو كانت الموالاة معتبرة لأعاد رمي الأولى كاملاً لطول الزمن انتهى . قلت : قال في المغنى : فأما السعى بين الصفا والمروة ، فظاهر كلام أحمد أن الموالاة غير مشترطة فيه ، وقال القاضى : تشترط الموالاة ، والأول أصح فإنه نسك لا يتعلق بالبيت فلم تشترط له الموالاة كالرمي والحلاق انتهى ملخصاً ، فجعل صاحب المغنى الرمي والحلاق أصلاً في عدم اشتراط الموالاة فيها وقاس عليهما السعى بين الصفا والمروة ومثله في الشرح الكبير ، ومن هذا يتضح صحة ما بحثه الشيخ مرعى ومحمد الخلوتي والله أعلم . ثم يرمى في اليوم الثانى ثلاث الجمرات مرتبة على صفة ما تقدم ، ويرمى في اليوم الثالث كذلك إن لم يتعجل في اليوم الثانى ، وعدد الحصاة لكل جمره سبع حصيات لما تقدم . وأما جميع حصا الجمار فسبعون إن لم يتعجل يرمى منها جمره العقبة يوم النحر بسبع حصيات وباقيها في أيام التشريق كل يوم إحدى وعشرين حصاة في الجمرات الثلاث كل جمره بسبع حصيات وتقدم ذلك . أما من تعجل فعدد الحصا في حقه تسع وأربعون حصاة لأن لليوم الثالث يسقط عنه رميه ، وكل هذا ظاهر لا غبار عليه ، وإن أخر الرمي كله مع رمي يوم النحر بأن أخر رمي جمره العقبة يوم النحر ، وأخر رمي الأولى والثانى من أيام التشريق فرماها بعد الزوال آخر أيام التشريق أجزاءه أداءً لأن أيام الرمي كلها بمثابة اليوم الواحد لأنها كلها وقت للرمي ، ومعنى ذلك أن أيام الرمي الأربعة كيوم واحد منها للرمي تأخيراً لا تقدماً ، فلورمى جمرات الأيام الثلاثة مرتباً في أول يوم من أيام التشريق مثلاً لم يجزئه ، ولو أخر الرمي كله إلى آخر يوم منها ورمى مرتباً بعد الزوال

أجزأه لكنه بتأخير الرمي إلى آخر أيام التشريق تارك الأفضل وهو الإتيان بالرمي في مواضعه المتقدمة ، قال في المنتهى وشرحه : وإن أخر رمي يوم ولو كان المؤخر رميه يوم النحر إلى غده أو أكثر أجزاء أداء ، أو أخر رمي الكل إلى آخر أيام التشريق ورمائها بعد الزوال أجزاء رميه أداء لأن أيام التشريق كلها وقت للرمي ، فإذا أخره عن أول وقته إلى آخره أجزاء كتأخير وقوف بعرفة إلى آخر وقته ، ويجب ترتيبه أي الرمي بالنية كجموعتين وفوائت الصلاة ، فإذا أخر الكل مثلاً بدأ بجمرة العقبة فرمى فنوى رميها ليوم النحر ، ثم يأتي الأولى ثم الوسطى ثم العقبة ناوياً عن أول يوم من أيام التشريق ، ثم يعود فيبدأ من الأولى حتى يأتي على الأخيرة ناوياً عن الثاني وهكذا عن الثالث انتهى . وإن أخر الرمي كله عن أيام التشريق أو أخر جمرة العقبة عن أيام التشريق أو ترك المبيت بمكة ليلة أو أكثر من ليالي أيام التشريق غير الثالثة من تعجل فعليه دم لقول ابن عباس : من ترك نسكاً أو نسيه فإنه يهريق دماً . قال الشيخ منصور في شرح الإقناع : وعلم منه أنه لو ترك دون ليلة فلا شيء عليه وظاهره ولو أكثرها انتهى ، قال في شرح المنتهى : ولعل المراد لا يجب استيعاب الليلة بالمبيت بل كزلفة على ما سبق انتهى ، وقال الشيخ مرعي : ويتجه المراد أي من البيوتة بمكة معظم الليل ، وتقدم .

ولا يأتي بالرمي بعد أيام التشريق كما بيوتة بمكة لياليها إذا تركها لا يأتي بها لفوات وقته واستقرار الفداء الواجب فيه ، قال في المنتهى وشرحه : وفي ترك حصاة واحدة ما في إزالة شعرة طعام مسكين ، وفي ترك حصاتين ما في إزالة شعرتين مثل ذلك ، وهذا إنما يتصور في آخر جمرة من آخر يوم وإلا لم يصح رمي ما بعدها وفي أكثر من حصاتين دم لما تقدم في حاق الرأس انتهى ، قال

الخلوي : قوله وفي ترك حصاة الخ بشرط أن يكون من الأخيرة ، وأن يكون سائر ما قبلها من الجمرات وقع تاما وأن تكون أيام التشريق قد مضت ، فإنه لو كان الترك من غير الأخيرة لم يصح رمي ما بعد الجمرات التي ترك منها ولو كان ما قبل المتروك منها ناقصا لم يصح رميه ولم يصح رمي ما بعده بالمرّة ولو كان الترك من الأخيرة ولم تمض جميع أيام التشريق وجب عليه أن يعيد ولم يجزئه الإطعام لبقاء وقت الرمي كما تقدم جميع ذلك فافهم تسلم انتهى . وعن الإمام أحمد يجزئه خمس حصيات ، وفي رواية أخرى ست ، قال في المغني : والأولى أن لا ينقص في الرمي عن سبع حصيات لأن النبي ﷺ رمى بسبع حصيات فإن نقص حصاة أو حصانين فلا بأس ولا ينقص أكثر من ذلك نص عليه لما روى ابن أبي نجيح قال : سئل طاوس عن رجل ترك حصاة قال : يتصدق بتمرّة أو لقمة فذكرت ذلك لمجاهد فقال إن أبا عبد الرحمن لم يسمع قول سعد يعني ابن مالك قال سعد : لا رجونا من الحجّة مع رسول الله ﷺ بعضنا يقول رميت بست وبعضنا يقول بسبع ، فلم يجب بعضنا على بعض ، رواه الأثرم وغيره ، ومتى أخل بحصاة واجبة من الأولى لم يصح رمي الثانية حتى يكمل الأولى ، فإن لم يدر من أي الجمار تركها بنى على اليقين ، وإن أخل بحصاة غير واجبة لم يؤثر تركها انتهى من المغني ملخصا ومثله في الشرح الكبير ، والمذهب ما قدمناه من أن عدد السبع شرط ، وحديث سعيد هذا رواه أيضا أحمد والنسائي ورجاله رجال الصحيح ؛ ولكن لا يكون دليلا بمجرد ترك إنكار بعض الصحابة على البعض الآخر إلا أن يثبت أن النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره وقد رمى ﷺ بسبع حصيات وقال : « لتأخذوا عني مناسككم » ، والله أعلم ، وليس على أهل سقاية الحاج وهم سقاة زمزم على ما في المطلع لابن أبي

الفتح والمستوعب للسامري والمبدع وغيرها من كتب الأصحاب ولا على
الرعاء مبيت بمكة ولا مزدلفة لما روى ابن عمر « أن العباس استأذن النبي ﷺ
أن يبیت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » متفق عليه ، وعن عاصم بن
عدى « أن رسول الله ﷺ رخص لرعاة الإبل فى البيتوتة عن منى يرمون
يوم النحر ثم يرمون يومين ثم يرمون يوم النفر ، رواه الخمسة وصححه الترمذى
وابن حبان . قوله يرمون يوم النحر : أى جمرة العقبة ثم يخرجون ولا يبيتون
بمنى . قوله ثم يرمون يومين : أى يرمون اليوم الثانى عشر لذلك اليوم واليوم
الذى فاتهم الرمى فيه وهو اليوم الحادى عشر . قوله ثم يرمون يوم النفر :
أى اليوم الثالث عشر إن لم يتعجلوا والله أعلم ، وفى رواية « رخص للرعاء أن
يرموا يومًا ويدعوا يومًا ، رواه أبو داود والنسائى ، وفى الموطأ بسنده عن عاصم
ابن عدى بلفظ « إن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل فى البيتوتة خارجين عن
منى يرمون يوم النحر ، ثم يرمون الغد ، ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر » ،
قال مالك : تفسير الحديث الذى أرخص فيه رسول الله ﷺ لرعاء الإبل فى
تأخير رمى الجمار فيما نرى ، والله أعلم أنهم يرمون يوم النحر فإذا مضى اليوم
الذى يلى يوم النحر رموا من الغد ، وذلك يوم النفر الأول فيرمون لليوم الذى
مضى ثم يرمون ليومهم ذلك لأنه لا يقضى أحد شيئًا حتى يجب عليه فإذا
وجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك فإن بدا لهم النفر فقد فرغوا وإن
أقاموا إلى الغد رموا مع الناس يوم النفر الآخر ونفروا انتهى .

(فائدة) المراد بالسقاة أهل زمزم خاصة ، وأما السقاة فى غير زمزم كالذين
يذهبون إلى المياه ويرجعون بالماء إلى الحاج بمكة فحكم أهل الأعدار
بأنهم ليسوا بالسقاة المشار إليهم فى الحديث والله أعلم ، فإن غربت الشمس وأهل

سقاية الحج والرعاة بمنى لزوم الرعاء المبيت لا تقضاء وقت الرعى وهو النهار دون
أهل السقاية فلا يلزمهم المبيت ولو غربت وهم بمنى لأنهم يستقون بالليل .
(فائدة) قال المحب بن نصر الله في حواشي السكافي : لزوم المبيت للرعاة إذا
غربت الشمس هل هو مطلقاً أو بشرط أن لا تكون إبلهم في المرعى ، فإن
كانت فيه كان لهم الخروج من منى بعد الغروب إليها لم أجد فيه نقلاً ، والظاهر
أنهم إن خافوا عليها الخروج والإفلا انتهى ، قال في الإنصاف والمريض ، ومن
له مال يخاف عليه ونحوه كغيره يعني في لزوم البيوتة بمنى ، هذا المذهب وعليه
الأصحاب ، ثم قال : وقيل أهل الأعدار من غير الرعاء كالمرضى ومن له مال
يخاف ضياعه ونحوهم حكمهم حكم الرعاء في ترك البيوتة جزم به المصنف ، يعني
الموفق والشارح وابن تيميم ، قال في الفصول : وكذا خوف فوات ماله وموت
مريض ، ثم قال : قلت هذا والذي قبله هو الصواب ، قال الشارح : وأهل
الأعدار كالمرضى ومن خاف ضياع ماله ونحوهم كالرعاء ، لأن الرخصة لهؤلاء
تنبيه علي غيرهم انتهى . قال ابن القيم رحمه الله : وإذا كان النبي ﷺ قد رخص
لأهل السقاية وللرعاة في ترك البيوتة ، فمن له مال يخاف ضياعه أو مريض
يخاف من تخلفه عنه أو كان مريضاً لا تمكنه البيوتة سقطت عنه بتنبيه النص
على هؤلاء والله أعلم انتهى ، وإن كان مريضاً أو مجوساً أو له عذر جاز أن
يستنيب من يرمى عنه كالمعضوب يستنيب في الحج كله إذا عجز عنه والأولى
أن يشهده إن قدر على الحضور ليتحقق الرمي . ويستحب أن يضع المريض
ونحوه الحصا في يد النائب ليكون له عمل في الرمي ، ولو أغمى على المستنيب
لم تبطل النيابة بذلك فله الرمي عنه كما لو استنابه في الحج ثم أغمى عليه وهذا
فيما إذا كان الحج فرضاً ، أما إن كان نفلاً جاز له أن يستنيب من يرمى عنه ولو

تغير عذر لما تقدم أول الكتاب أن النيابة في حج النفل تجوز للقادر في كله
وفي بعضه ، فتنبه لهذا ولا تغفل ، والله أعلم .

(فائدة جلية) ذكر الأصحاب أنه لا يجوز للنائب في رمي الجمار أن يرمى
عن مستنبيه قبل رميه عن نفسه، وقيدوا ذلك بما إذا كان محرما بفرضه ، قال
مخى المغني : ولا يجوز أن يرمى عنه إلا من قد رمى عن نفسه لأنه لا يجوز أن
ينوب عن الغير وعليه فرض نفسه انتهى . قال في الشرح الكبير : ولا يجوز
أن يرمى إلا من قد رمى عن نفسه لأنه لا يجوز أن ينوب عن الغير وعليه فرض
نفسه كالحج انتهى ، قال في المنتهى وشرحه : لكن لا يبدأ ولي في رمي جمرات
إلا بنفسه كنيابة حج ، فإن رمى عن موليه وقع عن نفسه إن كان محرما بفرضه
انتهى ، قال الشيخ محمد الخلوئي في حاشيته على قول صاحب المنتهى : لكن
لا يبدأ في رمي إلا بنفسه : أي فيما إذا كان حج فرض كما قيد به في شرحه انتهى ،
قال في الإقناع وشرحه لكن لا يجوز أن يرمى عنه : أي عن الصغير إلا من رمى
عن نفسه كما في النيابة في الحج إن كان الولي محرما بفرضه قاله في المبدع وشرح
المنتهى انتهى ، ففهوم عبارة المغني والشرح وشرح المنتهى وحاشية الخلوئي والإقناع
وشرحه أنه لو كان الولي أو النائب محرما بنفل أنه يجوز أن يرمى عن مستنبيه
أو موليه قبل أن يرمى عن نفسه ، وإذا قلنا بعدم جواز رمي النائب عن مستنبيه
أو الولي عن موليه قبل رميه عن نفسه فيما إذا كان حجه فرضا فهل إذا رمى
النائب عن نفسه أو الولي عن موليه الجمرة الأولى في أيام التشريق يجوز أن
يرميها عن مستنبيه أو موليه في ذلك اليوم قبل رمي الجمرة الوسطى وجرة
المقبة عن نفسه ، أو لا يجوز ؟ لم أر لأصحابنا الحنابلة كلاما في ذلك ، وجواز ذلك
لا يبعد فيما يظهر لأنه إن رمى الجمرة الأولى عن مستنبيه أو موليه بعد رميها

عن نفسه ولأنه ليس فيه إخلال بالترتيب المشترط في رمي الجمار، والمنع منه القول بالجواز يحتاج إلى دليل، والله أعلم.

ونسوق الآن بعض عبارات أصحاب المذاهب، فنقول: قال ابن حجر الهيثمي الشافعي: فلو رمى الجمره الأولى لم يصح أن يرمى عن المستنيب قبل أن يرمى الجمرتين الباقيتين عن نفسه على الأوجه عندي من احتمالين للأسنوي، خلافا للزركشي حيث رجح مقابله، قال لأن الموالاته بين الجمرات لا تشترط، وكما له أن يطوف عن غيره إذا كان قد طاف عن نفسه وبقي عليه أعمال الحج انتهى، والفرق أن الطواف ركن مستقل بنفسه لا ارتباط له بما بعده فيث عمله جاز له فعله عن غيره، وأما رمي الجمرات الثلاث فهو واجب واحد له أجزاء كما أن الطواف كذلك، فكما ليس له الطواف عن غيره ما بقي عليه من طوافه شيء وإن لم تجب الموالاته فيه كذلك ليس له الرمي عن غيره ما بقي عليه من رميه شيء، وبدل لما ذكرته قولهم: من عليه رمي اليوم الثاني مثلاً لو رمى في اليوم الثالث لكل جمره أربع عشرة حصاة لم يقع شيء منها عن يومه لأن رمي أمسه لم يتم؛ ولو كان الأمر كما ذكره لزمه الوقوع عن يومه لأن رمي أمسه بالنسبة لكل جمره تم قبل الشروع في الجمره الثانية، فدل كلامهم على أن الجمرات كالجمره الواحدة وهو صريح فيما ذكرته إلى أن قال: وبما تقرر يعلم أنه لو استناب من عليه رمي أول أيام التشريق في ثنائها من رمي أولها عن نفسه تخير النائب بين أن يقدم رمي نفسه عند كل جمره أو رمي مستنبيه لأنه قد فعل ما استنيب فيه انتهى كلام ابن حجر المذكور، وقال أيضاً في تحفة المحتاج: فرع لو أنابه جماعة في الرمي عنهم جاز كما هو ظاهر لكن هل يلزمه الترتيب بينهم بأن لا يرمي عن الثاني مثلاً إلا بعد استكمال رمي الأول، أو لا يلزمه ذلك فله أن

يرمى الأولى عن السكك ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة كذلك؟ كل محتمل والأول أقرب قياساً على ما لو استتيب عن آخر وعليه رمي لا يجوز له أن يرمي عن مستتبيه إلا بعد كمال رميه عن نفسه كما تقرر . فإن قات ما عليه لازم له فوجب الترتيب فيه ، بخلاف ما على الأول في مسألتنا . قلت : قصد الرمي له صيره كأنه ملزوم به فلزمه الترتيب رعاية لذلك انتهى كلام صاحب التحفة . وفي حاشية الشيخ أحمد بن قاسم الشافعي أن ما ذكره صاحب التحفة أحد احتمالين ، والثاني أنه لا يتوقف على رمي الجميع بل إن رمى الجرة الأولى صح أن يرمي عقبه عن لمستتيب قبل أن يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه ، وفي الخادم أنه الظاهر انتهى ملخصاً . وقال في لباب المناسك وشرحه من كتب الحنفية : ولورمى بحصاتين إحداهما عن نفسه والأخرى عن غيره جاز ويكره ، أي تركه السنة فإنه ينبغي أن يرمي السبع عن نفسه أولاً ثم يرميها عن غيره نيابة انتهى . وقل في توضيح المناسك من كتب المالكية : ويستحب لمن يرمي عن غيره أن يرمي أولاً عن نفسه ثم عن ناب عنه ، فإن رمى جرة بتمامها أولاً عن نفسه ثم رماها عن ناب عنه أو العكس أجزاءه وترك المندوب وهو المتتابع بين الجرات الثلاث من غير فصل بشيء ، ولورمى حصاة عن نفسه وحصاة عن ناب عنه أجزاءه أيضاً وترك المندوب وهو متتابع الحصيات من غير فصل خلافاً للقابسي القائل إنه يعيد عن نفسه وعن غيره ولا يعتمد من ذلك ولا بحصاة واحدة ، ومنه على الظاهر لو رمى عن نفسه حصاتين أو أكثر وعن الآخر مثله أو دون أو أكثر كما في البناني ؛ وأما إن شرك بينه وبين من ناب عنه في الحصاة الواحدة لم يجزئه عن واحد منهما وكذا رمى بحصاتين قصد بهما عن نفسه ومن ناب عنه انتهى ، ومن هذا يظهر الجواز في مسألتنا هذه لدى الحنفية والإجزاء لدى المالكية والصحة

لدى الشافعية في أحد الاحتمالين للأسنوى ووجه الزركشى الشافعي واستظهره في الخادم، والله أعلم. وتقدم الكلام في ذلك في فصل ويصح الحج والعمرة من صغير. (فائدة) ذكر الأصحاب أنه لا يعتد برى حلال ومرادهم بذلك والله أعلم من لم يحج في تلك السنة التي رمى فيها لأنه غير متلبس بتلك العبادة فلم يكن صالحاً لأدائها عن نفسه فعن غيره من باب أولى، والله أعلم، وتقدم في فصل الاستنابة في الحج والعمرة وفي فصل ومن أحرم وأطلق شيء من مسائل النياية فليعاود عند الاحتياج إليه.

ويستحب للإمام أو نائبه أن يخطب في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال خطبة يعلمهم فيها حكم التعمير والتأخير والتوديع لحاجة الناس إلى تعليمهم ذلك لحديث سراء بنت زهارة قالت: «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرؤوس فقال: أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم قال: أليس أوسط أيام التشريق» رواه أبو داود وسكت عنه، وسكت عنه المنذرى، وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات، وعن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجلين من بني بكر قالوا: «رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند رحلته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي خطب بمنى» رواه أبو داود وسكت عنه، وسكت عنه المنذرى والحافظ في التلخيص ورجال الصحيح. وعن أبي نضرة قال: حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في أوسط أيام التشريق فقال: «يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى أبلغت؟ قالوا: بلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه أحمد، قال في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح، وسمى اليوم الثاني

من أيام التشريق بيوم الرؤوس لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس الأضاحي ،
والله أعلم .

(فائدة) الخطب المشروعة في الحج ثلاث : أولها بيطن عرنة يوم عرفة ،
وثانيها بمنى يوم النحر بكرة ، وثالثها بمني أيضاً في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال
والله أعلم . ولكل حاج ولو أراد الإقامة بمكة التعميل إن أحب لقوله تعالى :
(فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى) . قال عطاء : هي
للناس عامة : يعني أهل مكة وغيرهم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أيام منى ثلاثة
فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه » رواه أبو داود وابن
ماجه إلا الإمام المقيم للمناسك فليس له التعميل لأجل من يتأخر من الناس ،
والأفضل التأخير .

قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد كلام له سبق : ثم إن شاء رمي في اليوم
الثالث وهو الأفضل ، وإن شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه قبل غروب الشمس
كما قال تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن
اتقى) ولا ينفر الإمام الذي يقيم للناس المناسك ، بل السنة أن يقيم إلى اليوم
الثالث انتهى .

قال ابن القيم في زاد المعاد : ولم يتعجل ﷺ في يومين ، بل تأخر حتى
أكمل رمي أيام التشريق الثلاثة انتهى . فإن أحب غير الإمام أن يتعجل
في ثاني أيام التشريق ، وهو النفر الأول خرج من منى قبل غروب الشمس
لظاهر الآية والخبر ، ولا يضر رجوعه إلى منى بعد ذلك لحصول الرخصة ؛
ومعنى هذا أن من تعجل في اليوم الثاني من منى ثم رجع إلى منى وغربت
الشمس وهو بمني لم يلزمه البيت فيها ، والله أعلم ، وليس على المتعجل لليوم

الثالث رمى نص عليه ، قال في الإقناع وشرحه : ويدفن بقية الحصاص وهو حصاه
اليوم الثالث ، قال في الفروع في الأشهر زاد بعضهم في المرمى انتهى . قلت :
وله طرحه بالأرض لعدم الدليل على دفنه هذا إن كان قد جمعه ، وإن غربت الشمس
وهو بمنى لزمه المبيت والرمى من الغد بعد الزوال . قال ابن المنذر : ثبت أن عمر قال :
من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس ولأنه بعد إدراكه
الليل لم يتعجل في يومين ، أما من تعجل في يومين ثم رجع إلى منى وأدركه الغروب
بها لم يلزمه المبيت فيها كما تقدم ، والله أعلم ، وقال أبو حنيفة : له أن ينفر ما لم يطلع
فجر اليوم الثالث لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب ، وحجة
الحنابلة قوله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) واليوم اسم للنهار ، فمن
أدركه الليل فمات تعجل في يومين كما تقدم عن عمر رضي الله عنه . قلت : لكن لو نوي
التمعجل وقام بطرح خيامه وحملها مع أثاثه ، ثم عرض له ما يمنعه من الخروج من منى
كمثل توقف سير السيارات وما أشبه ذلك وغربت الشمس وهو بمنى ، فالظاهر أنه
لا يلزمه المبيت والرمى عن الغد لما فيه من الضرر والخرج ، لاسيما بعد حمل خيامه
وأثاثه على السيارات والله أعلم ، ثم رأيت النووي صرح بذلك حيث قال ولو ارتحل
فغربت الشمس قبل انفصاله من منى فله النفر ولو غربت وهو في شغل الارتحال
انتهى . ثم ينفر الإمام في اليوم الثالث ، وهو النفر الثاني وينفر معه في ذلك اليوم من
لم ينفر في اليوم الثاني . ويستحب إذا نفر من منى نزوله بالأبطح وهو المحصب
والخيف والبطحاء والحصبة ، قال في الإقناع : وحدة ما بين الجبلين إلى المقبرة
انتهى : يعنى مقبرة مكة وهي المعلاة ، والله أعلم ، فيصلى به الظهرين والعشاءين
ويجمع يسيراً ثم يدخل مكة ، لحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر
والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به » ، رواه

البخارى، وعن ابن عمر « أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
بالبطحاء ثم هجع هجعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعلها » رواه أحمد وأبو داود
والبخارى بمعناه، وعن الزهري عن سالم: أن أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون
الأبطح، قال الزهري: وأخبرني عروة عن عائشة « أنها لم تفعل ذلك وقالت:
إنما نزله رسول الله ﷺ لأنه كان منزلاً أسمع لخروجه » رواه مسلم، وعن
عائشة قالت: « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزله رسول ﷺ لأنه كان أسمع
لخروجه إذا خرج » متفق عليه. وعن ابن عباس قال: « التحصيب ليس بشيء »
إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ متفق عليه، وقول ابن عباس: ليس بشيء
أى ليس بسنة والله أعلم. قلت: ويترجح أن النزول بالمحصب مستحب لتقريره
صلى الله عليه وسلم على ذلك وفعله، وقد فعله الخلفاء الراشدون بعده كما رواه مسلم
عن سالم. وقال ابن عمر « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر
وعثمان ينزلون الأبطح ». قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، ويدل
لاستحباب التحصيب ما أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه
من حديث أسامة بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: نحن نازلون
بخيف بنى كنانة حيث قاسمت قريشاً على الكفر، يعنى بخيف بنى كنانة المحصب
وذلك أن بنى كنانة حالفت قريشاً على بنى هاشم أن لا يناكحوهم ولا يؤووهم
ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزهري:
والخيف الوادى، وحكى النووى عن القاضى عياض أنه مستحب عند جميع
العلماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ثم إذا نقر من منى، فإن بات
بالمحصب وهو الأبطح وهو ما بين الجبلين إلى المقبرة ثم نقر بعد ذلك لحسن، فإن
النبي صلى الله عليه وسلم بات به وخرج ولم يُقم بمكة بعد صدوره من منى لكنه

هودع البيت انتهى ، قال ابن القيم : ونفر صلى الله عليه وسلم من منى في حجته يوم الثلاثاء بعد الظهر إلى المحصب وهو الأبطح وهو خيف بنى كنانة فوجد أبا رافع قد ضرب فيه قبته هنالك وكان على ثقله توفيقاً من الله عز وجل دون أن يأمره به رسول الله ﷺ ، فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ورقد رقدة ثم نهض إلى مكة فطاف للوداع ليلا سحراً ولم ير مل في هذا الطواف ، ثم خرج من أسفلها إلى المدينة ولم يرجع إلى المحصب . وفي الصحيحين عن عائشة (خرجنا مع رسول الله ﷺ) وذكرت الحديث ، قالت : « حين قضى الله الحج ونفرنا من منى فنزلنا بالمحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال له اخرج بأختك من الحرم ثم افرغا من طوافكما ثم اثنياني ههنا بالمحصب ، قالت : فقضى الله العمرة وفرغنا من طوافنا في جوف الليل ، فأثنياه بالمحصب ، فقال فرغتما ؟ قلنا : نعم ، فأذن في الناس بالرحيل فر بالبيت فطاف به ، ثم ارتحل متوجهاً إلى المدينة » فهذا من أصح حديث على وجه الأرض . وقد اختلف السلف في التحصيب هل هو سنة أو منزل اتفاق على قولين ، فقالت طائفة : هو من سنن الحج ، فإن في الصحيحين عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال حين أراد أن ينفر من منى : نحن نازلون غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر » يعني بذلك المحصب . وذلك أن قريشاً وبنى كنانة تقاسموا على بني هاشم وبني المطلب أن لا يناكحوهم ولا يكون بينهم شيء حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقصد النبي صلى الله عليه وسلم إظهار شعائر الإسلام في المكان الذي أظهر وافية شعائر الكفر والعداوة لله ورسوله ، وهذه كانت عادته صلاة الله وسلامه عليه أن يقيم شعائر التوحيد في مواضع شعائر الكفر والشرك ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبني مسجد الطائف موضع اللات ،

قالوا في صحيح مسلم عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلونه » وفي رواية لمسلم عنه « أنه كان يرى التحصيب سنة » وقال البخاري عنه « كان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع ، ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك » وذهب آخرون منهم ابن عباس وعائشة إلى أنه ليس بسنة وإنما هو منزل اتفاق ، ففي الصحيحين عن ابن عباس « ليس المحصب بشيء وإنما هو منزل نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون أسمع لخروجه » وفي صحيح مسلم عن أبي رافع « لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل بمن معي بالأبطح ، ولكن أنا ضربت قبته ، ثم جاء فنزل فأنزله الله فيه بتوفيقه تصديقاً لقول رسوله : نحن نازلون غداً بخيف بنى كنانة » وتنفيذاً لما عزم عليه وموافقة منه لرسوله صلاة الله وسلامه عليه انتهى كلام ابن القيم ماخصاً . قلت : نزول المحصب حسن ومستحب ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عازم على نزوله حين أراد أن ينفر من منى كما في حديث أبي هريرة المتفق عليه وتقدم . قال الحافظ بن حجر في فتح الباري : والحاصل أن من نفي أن التحصيب سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من الناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبتة كابن عمر أراد دخوله في عموم التأسى بأفعاله صلى الله عليه وسلم لا الإلزام بذلك انتهى . قال بعضهم : المحصب داخل في حدود منى واحتج لذلك بقول الشافعي وهو عالم بمكة وأقطارها :

يارا كبا قف بالمحصب من منى واهتف بقاطن خيفها والناهض
وهذا الاحتجاج ليس بشيء بل هو وهم ، لأن قوله : من منى متعلق برا كبا
وليس قوله من منى في موضع الصفة للمحصب كما توهمه هذا المحتج فافهم تسلم
ويحتمل أن قوله قف بالمحصب من منى ، أي قف عند الجمرات التي تحصب أي

ترى بالجمار، قال جرير :

كأن في الخدِّ قد رَ الشمس طالعة لمآدني من جمار الناس تحصيب
أراد يوم منى وحصب الجمار رميها ، وهذا أظهر في معنى البيت المذكور ،
والله أعلم .

قال الشيخ سليمان بن عليّ في منسكه : ويسن إذا نزل من منى نزوله بالأبطح وهو المحصب . وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة فيصلى به الظهرين والعشاءين ويهجع يسيراً ثم يدخل مكة ، كذا ذكر في الإقناع والمنتهى وشرحه وغيرهم ، فدلّ هذا على أن الأبطح ليس من مكة : فلو أقام به من ودّع أو أاجر لم تجب عليه إعادة الوداع ، لأنها إقامة كمن خرج من مكة إلى بعض بقاع الحرم ؛ ويؤيد ذلك ما في المغني قال : وإن أحرّم خارجاً منها (أي مكة) من الحرم جاز لقول جابر : « فأهلنا من الأبطح » انتهى ، إذا تقرر هذا فالأبطح ليس من مكة انتهى كلام الشيخ سليمان . قلت : الظاهر والله أعلم أنه لم يكن في زمن الشيخ سليمان بنيان بالأبطح ولم تصل دور مكة إليه ، وأما في زمننا هذا فقد جاوز العمران الأبطح فصار الأبطح بذلك من مكة لاتصال دور مكة به ومجاورتها له ، وأما ما ذكره صاحب المغني من قوله : وإن أحرّم خارجاً منها : أي مكة من الحرم الخ ، فذلك كان في وقته حيث لم يصل العمران إلى الأبطح ، فعلى هذا من ودّع البيت ثم أقام بالأبطح أو أاجر فيه لزمه إعادة الوداع لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، هذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

(تمة) قال بعضهم : اعلم أن منى بها خمس خصال : إحداها أن ما قبل من حصا الجمار يرفع كما تقدم ، ذكر ذلك عن السلف : الثانية اتساعها للججاج مع حضيقتها في الأعين . الثالثة كون الحدأة لا تخطف منها اللحم . الرابعة كون

الذباب لا يقع في الطعام وإن كان من شأنه أن لا ينفك عنه كالعسل والسكر .
الخامسة قلة البعوض بها ، ونظمها بعضهم ، فقال :

وأي مني خمس فنها آساعها لحجاج بيت الله لو جاوزوا الحداً
ومنع حداة من تخطف لحما وقلة وجدان البعوض بها عدداً
وكون ذباب لا يقع في طعامها ورفع الحصال المقبول دون الذي رداً

فصل — ل

فاذا أتى مكة متعجل أو غيره وأراد خروجا لبلده أو غيره لم يخرج من مكة حتى يودع البيت بالطواف إذا فرغ من جميع أموره ليكون آخر عهده بالبيت على ما جرت به العادة في توديع المسافرين إخوانه وأهله ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون آخر عهده بالبيت إن لم يقيم بمكة أو حرماها ، فإن أقام بمكة أو حرماها فلا وداع عليه ، وهو على كل خارج من مكة ووطنه في غير الحرم ، سواء كان حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً ، وتقدم في أول فصل من هذا الكتاب حكم طواف الصغير فليراجع عند الاحتياج إليه ، ودليل ذلك ما روى ابن عباس قال : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض » متفق عليه وفي رواية عنه قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفِرُ أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص الحائض أن تصدق قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت في الإفاضة » رواه أحمد . وعن عائشة قالت « حاضت صغية بنت حبي بعد ما أفاضت ، قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحابستنا هي ؟ قلت يا رسول الله

إنها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة قال فلتنفر إذا ، متفق عليه ، ومن كان خارج الحرم ثم أراد الخروج من مكة فليليه الوداع سواء أراد الرجوع إلى بلده أو غيره لما تقدم ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : فلا يخرج الحاج حتى يودع البيت فيطوف طواف الوداع حتى يكون آخر عهده بالبيت ، ومن أقام بمكة فلا وداع عليه ، وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون بعد جميع أموره فلا يشتغل بعده بتجارة ولا نحوها ، لكن إن قضى حاجته أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك مما هو من أسباب الرحيل فلا إعادة عليه ، وإن أقام بعد الوداع أعاده ، وهذا الطواف واجب عند الجمهور ، ويمكن يسقط عن الحائض انتهى كلامه ، ومن مفهومه يؤخذ أنه لو دخل منزله بعد طواف الوداع فاشتغل فيه بغير ما هو من أسباب الرحيل أنه يلزمه إعادة الوداع ، وبالأولى لو ودع في الليل ونام في بيته أو غيره من مساكن مكة أو ما يدخل في مساها ، لأن هذا يعد إقامة وينافي مقتضى الحديث الذي نص فيه بأن يكون آخر عهده بالبيت ، أما لو ودع البيت ثم انتظر وداع رفقة حتى يسافروا جميعاً فإنه لا يضر هذا الانتظار إذا لم يشتغل بعد الوداع بما هو ممنوع منه ، والله أعلم . وقال في الترغيب والتلخيص : لا يجب طواف الوداع على غير الحاج ، قال في الفروع : وإن خرج غير حاج فظاهر كلام شيخنا لا يودع انتهى . قلت : كلام شيخ الإسلام يخالف ما استظهره في الفروع . قال شيخ الإسلام : وطواف الوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد الخروج من مكة انتهى ، والمذهب وجوبه على كل من أراد الخروج من مكة وبلده في غير الحرم . (هذا بحث نفيس مهم لا تجده في غير هذا الكتاب) وهو أن يقال : هل يجوز طواف

الوداع أول أيام التشريق قبل حل النفر والفراغ من واجبات الحج والإقامة بعده بمعنى والبيع والشراء فيه أم لا؟ فنقول وبالله التوفيق : قال في المنتهى وشرحه : فإذا أتى مكة متمجلاً أو غيره لم يخرج من مكة حتى يودع البيت بالطواف انتهى ملخصاً ، قال الشيخ عثمان النجدي : فهم منه أنه لو سافر إلى بلده من منى ولم يأت مكة لاوداع عليه ، صرح به في الإقناع عن الشيخ تقي الدين في موضع انتهى . قلت : لم أجد ذلك في الإقناع بعد المراجعة مراراً اللهم إلا أن يكون مراده بذلك قوله الآتي وطواف الوداع ليس من الحج إلى آخره وهذا ليس بصريح فيما قاله عن الشيخ تقي الدين ، وقال النووي الشافعي : ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع انتهى ، قال ابن حجر المسكي : أي بعد نفره ، وإن كان قد طاف قبل عودته من مكة إلى منى كما في المجموع انتهى ، وقال ابن نصر الله البغدادي الحنبلي في حواشي الكافي ، وظاهر كلام الأصحاب لزوم دخول مكة بعد أيام منى لكل حاج ولو لم يكن طريق بلده إليها لوجب طواف الوداع عليه ولم يصرحوا به ، وقال ابن نصر أيضاً : وقوة كلام الأصحاب أن أول وقت طواف الوداع بعد أيام منى ، فلو ودع قبلها لم يجزئه ولم أجد به تصريحاً ، ويؤخذ ذلك من قولهم : من أخر طواف الزيارة فطافه عند الخروج كفاه ذلك الطواف عن طواف الزيارة والوداع ولم يقولوا من اكتفى بطواف الزيارة يوم النحر عن طواف الوداع ولم يعد إلى مكة انتهى . قلت : بل قد صرح به المغني حيث قال فيما يأتي كما لو طافه قبل حل النفر ، أي فإنه لا يجزئه . قال في المغني : ووقته بعد فراغ المرء من جميع أموره ليكون آخر عهده بالبيت على ما جرت به العادة في توديع المسافرين إخوانه وأهله ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حتى يكون آخر عهده بالبيت » انتهى . قال في الإنباف : وظاهر (م - ٩ - مفيد الأنام - ثاني)

كلام المصنف يعنى الموفق أن طواف الوداع يجب ولو لم يكن بمكة ، قال فى
الفروع وهو ظاهر كلامهم ، قال الآجري : يطوفه من أراد الخروج من مكة
أو من منى أو من نفرٍ آخر انتهى . وفى أثناء كلام للشيخ بحى بن عطوة النجدي
تلميذ الشيخ العسكري قال : وأخبرنا جماعة أن الشويكي أفتام بجواز طواف
الوداع أول أيام التشريق قبل حلِّ النفر والفرارغ من واجبات الحج والبيع
والشراء والإقامة بعده بمنى ، ونقلوا عنه أنه بالغ حتى نسب ذلك إلى جميع
الأصحاب ، ولو تحقق ما صرح به الزركشى والمغنى والشرح الكبير وغيرها
من كتب الأصحاب ما قال ما قال . قال الخرقى : فإذا أتى مكة لم يخرج حتى
يودع البيت ، قال الزركشى والمراد الخروج من الحرم ، قال فى الشرح : ووقته
بعد فراغ المرء من جميع أموره ليكون آخر عهده بالبيت وكذا قال فى المغنى
قال : ولقد كشفت قريباً من خمسين كتاباً من كتب المذهب فلم أظفر فيها
بما نسبه هذا المتفقه إليهم وأفتى به عنهم ، وأنا أتعجب منه كيف صدرت منه
هذه النسبة إلى جميع الأصحاب والصریح عنهم العكس ، ولعله دخل عليه اللبس
من لفظ الخروج فى كلام الخرقى وتوهم أنه الخروج من مكة وليس كذلك
فقد صرح الزركشى أن مراد الخرقى الخروج من الحرم ولعله ذهل عن وقت
الطواف : أعنى طواف الوداع ، ولو حقق النظر فى المغنى والشرح الكبير
وغيرها زالت عنه ضبابة الشك ولعله اعتمد على ما وجهه ابن مفايح فى فروعه
قال : فإن ودع ثم أقام بمنى ولم يدخل مكة فيتوجه جوازه ، ومراده بعد حل
النفر ودخول وقت الوداع هذا مع تسليم جواز الإفتاء بالتوجيه المذكور
وجواز اعتماد المقلد عليه من غير نظر فى الترجيح انتهى كلام ابن عطوة .
قلت : أما لفظ الخروج ، فهو صريح فى كلام الأصحاب أنه الخروج من مكة

خلافًا لما فهمه الشيخ أحمد بن عطوة ، قال الخري : فإذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت يطوف به سبعًا ويصلي ركعتين إذا فرغ من جميع أموره حتى يكون آخر عهدته بالبيت ، قال الموفق في المغني : وجملة ذلك أن من أتى مكة لا يخلو إما أن يريد الإقامة بها أو الخروج منها فإن أقام بها فلا وداع عليه ، فأما الخارج من مكة فليس له أن يخرج حتى يودع البيت بطواف سبع وهو واجب من تركه لزمه دم انتهى ملخصًا ومثله في الشرح الكبير ، قال في الإقناع وشرحه : فإذا أراد الخروج من مكة لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف إلى أن قال وهو على كل خارج من مكة انتهى ملخصًا . قال في المنتهى وشرحه : فإذا أتى مكة متمجبل أو غيره وأراد خروجًا لبلده أو غيره لم يخرج من مكة حتى يودع البيت بالطواف انتهى ، وقال في الإقناع أيضًا ، قال الشيخ : وطواف الوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد الخروج من مكة ، قال في المستوعب : ومتى أراد الحاج الخروج من مكة لم يخرج حتى يودع انتهى ، وأما فتوى للشيخ الشويكي يجوز طواف الوداع أول أيام التشريق قبل حل النفر والفراغ من واجبات الحج والإقامة بمنى فلا نسلم له صحة فتواه هذه لما تقدم عن ابن نصر الله أن ظاهر كلام الأصحاب لزوم دخول مكة بعد أيام منى لسكل حاج ولو لم يكن طريق بلده عليها لوجب طواف الوداع عليه ولما تقدم عنه أيضًا أن قوة كلام الأصحاب أن أول وقت طواف الوداع بعد أيام منى ، فلو ودع قبلها لم يجزئه . قال في المغني بعد كلام سبق ولأنه إذا أقام بعده ، أي طواف الوداع ، خرج عن أن يكون وداعًا في العادة فلم يجزه كما لو طافه قبل حل النفر الخ فجعل صاحب المغني ما إذا طاف للوداع قبل حل النفر أصلا في عدم الإجزاء وقاس عليه من ودع بعد حل النفر ثم اشتغل بتجارة أو إقامة فعلم عنه أنه لو طاف للوداع قبل

حل النفر وهو ثلثي عشر ذى الحجة أنه لا يجزئه لأن وقت طواف الوداع لا يدخل إلا بعد حل النفر ، والله أعلم ، ومثله في الشرح الكبير . وأما توجيه صاحب الفروع الذي نصه : فإن ودع ثم أقام بمنى ولم يدخل مكة فيتوجه جوازه فراده والله أعلم إذا كان طاف للوداع بعد حل النفر ودخول وقت الوداع ، وقد نص العلماء أن وقت طواف الوداع إذا فرغ من جميع أموره : ومن كان بقي عليه المبيت ليالي منى ورمى الجمار فإنه لا يكون قد فرغ من جميع أموره ، بل بقي عليه شيء من واجبات الحج ، أما إذا نفر من منى النفر الأول أو الآخر ، ثم ودع البيت وسافر ونزل خارجاً عن بنيان مكة للبيتوتة أو المقيبل أو غيرها ، سواء كان ذلك النزول بمنى أو غيره من بقاع الحرم المنفصلة عن مسمى بنيان مكة فلا يلزمه إعادة طواف الوداع لأنه قد سافر عن مكة وليس مقيماً بها بعد الوداع ، هذا ما ظهر لي في تحرير هذه المسألة التي طال فيها النزاع قديماً وحديثاً والله سبحانه وتعالى أعلم ، وفي التحفة للشافعية : وإذا أراد الحاج أو المتمر المسكى وغيره الخروج من مكة ، أو منى عقب نفره منها ، وإن كان طاف للوداع عقب طواف الإفاضة عند عودته إليها طاف وجوباً للوداع إذ لا يعتد به ، ولا يسمى طواف وداع إلا بعد فراغ جميع النسك انتهى ما خصصاً بتصرف في التقديم والتأخير ، قال في المغنى : فصل ومن كان منزله في الحرم فهو كالمسكى لا وداع عليه ، ومن كان منزله خارج الحرم قريباً منه فظاهر كلام الخرق أنه لا يخرج حتى يودع البيت ، وهذا قول أبي ثور وقياس قول مالك ذكره ابن القاسم . وقال أصحاب الرأي في أهل بستان ابن عامر وأهل المواقيت إنهم بمنزلة أهل مكة في طواف الوداع لأنهم معدودون من حاضري المسجد الحرام بدليل سقوط دم المتعة عنهم . ولنا عموم قوله ﷺ : لا ينفرن

أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، ولأنه خارج عن الحرم فلزمه التوديع كالبعيد انتهى ، وكذا في الشرح الكبير ، قال في الإقناع وشرحه : ومن كان خارجه : أى خارج الحرم ثم أراد الخروج من مكة فعليه الوداع وهو على كل خارج من مكة انتهى ملخصاً ، وتقدم أول الفصل أنه إذا قام بمكة أو حرماً لا وداع عليه وأنه على كل خارج من مكة ووطنه في غير الحرم ثم بعد طواف الوداع يصلى ركعتين خلف المقام كسائر الطوافات ، قال في المنتهى والإقناع وغيرهما ويأتى الحطيم نصاً أيضاً وهو تحت الميزاب فيدعو انتهى .

قال ابن القيم : وأما الحطيم فقيل فيه أقوال : أحدها أنه ما بين الركن والباب وهو الملتزم ، وقيل هو جدار الحجر لأن البيت رفع وترك هذا الجدار محطوماً ، والصحيح أن الحطيم الحجر نفسه وهو الذى ذكره البخارى في صحيحه واحتج عليه بحديث الإسراء قال : « بينا أنا نائم فى الحطيم ، وربما قال : فى الحجر ، قال : وهو حطيم بمعنى محطوم كقتيل بمعنى مقتول انتهى . ثم يأتى زمزم فيشرب منها ثم يستلم الحجر ويقبله ويدعو فى الملتزم بما يأتى من الدعاء ، وتقدم فى فصل ويحصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة شىء من الآثار الواردة فى فضل ماء زمزم وما يقال عند شربه فليراجع . قال شيخ الإسلام : ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتصلع منها ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية : ومنها : اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، ورياً وشعباً ، وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبى واملاهُ من خشيتك ، ولا يستحب الاغتسال منها انتهى ، فإن ودع ثم اشتغل بغير شد رحل أو أبحر أو أقام أعاد الوداع وجوباً ، لأن طواف الوداع إنما يكون عند خروجه من مكة ليسكون آخر عهده بالبيت وتقدم ذلك ، ولا يعمد الوداع إن اشترى حاجة فى طريقه أو اشترى زاداً أو شيئاً

لنفسه أو وصلي لأن ذلك لا يمنع أن يكون آخر عهده بالبيت الطواف ، وتقدم أول الفصل حكم ما لو ودع في الليل ونام فليراجع . قال في الإفتاح وشرحه : فإن خرج قبله : أى قبل الوداع فعليه الرجوع إليه ، أى إلى الوداع لفعله إن كان قريباً دون مسافة القصر ولم يخف على نفسه أو ماله أو فوات رفقته أو غير ذلك من الأعداء ، ولا شيء عليه إذا رجع قريباً سواء كان ممن له عذر يسقط عنه الرجوع أولاً ، لأن الدم لم يستقر عليه لسكونه في حكم الحاضر ، فإن لم يمكنه الرجوع لعذر مما تقدم أو غيره أو أمكنه الرجوع للوداع ولم يرجع أو بعد مسافة قصر عن مكة فعليه دم رجع إلى مكة وطاف للوداع أولاً ، لأنه قد استقر عليه ببلوغه مسافة القصر فلم يسقط برجوعه كمن تجاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم ثم رجع إلى الميقات ، وسواء تركه : أى طواف الوداع عمداً أو خطأً أو نسياناً لعذر أو غيره لأنه من واجبات الحج فاستوى عمده وخطؤه والمذور وغيره كسائر واجبات الحج ، ومتى رجع مع القرب لم يلزمه إحرام لأنه في حكم الحاضر ويلزمه مع البعد الإحرام بعمرة يأتي بها فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ، ثم يطوف الوداع إذا فرغ من أموره انتهى . قال الخرقى : مسألة : فإن خرج قبل الوداع رجع إن كان بالقرب ، وإن بعد بعث بدم : قال في المغنى : هذا قول عطاء والثوري والشافعي وإسحاق وأبي ثور . والقريب : هو الذي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، والبعيد : من بلغ مسافة القصر نص عليه أحمد وهو قول الشافعي ، وكان عطاء يرى الطائف قريباً . وقال الثوري : حد ذلك الحرم ، فمن كان في الحرم فهو قريب . ومن خرج منه فهو بعيد . ووجه القول الأول أن من دون مسافة القصر في حكم الحاضر في أنه لا يقصر ولا يفطر ولذلك عدده من حاضري المسجد الحرام . وقد روى أن عمر ردّ رجلاً من مرّ إلى مكة ليكون

آخر عهده بالبیت ، رواه سعيد ، وإن لم يمكنه الرجوع لعذر فهو كالبعيد ، ولو لم يرجع القريب الذى يمكنه الرجوع لم يكن عليه أكثر من دم ، ولا فرق بين تركه عمداً أو خطأ لعذر أو غيره لأنه من واجبات الحج فاستوى عمده وخطؤه والمعذر وغيره كسائر واجباته ، فإن رجع البعيد فطاف للوداع ، فقال القاضى : لا يسقط عنه الدم لأنه قد استقر عليه الدم ببلوغه مسافة القصر فلم يسقط برجوعه كمن تجاوز الميقات غير محرم فأحرم دونه ثم رجع إليه ، وإن رجع القريب فطاف فلا دم عليه سواء كان ممن له عذر يُسقط عنه الرجوع أو لا لأن الدم لم يستقر عليه لسكونه فى حكم الحاضر ، ويحتمل سقوط الدم عن البعيد برجوعه لأنه واجب أتى به فلم يجب عليه بدله كالقريب .

فصل

إذا رجع البعيد فينبغى أن لا يجوز له تجاوز الميقات إن كان جاوزه إلا محرماً لأنه ليس من أهل الأعدار فيلزمه طواف لإحرامه بالعمرة والسعى وطواف لوداعه ، وفى سقوط الدم عنه ما ذكرنا من الخلاف ، وإن كان دون الميقات أحرم من موضعه . فأما إن رجع القريب فظاهر قول من ذكرنا قوله أنه لا يلزمه إحرام لأنه رجع لإتمام نسك ما مور به فأشبهه من رجع لطواف الزيارة : فإن ودع وخرج ثم دخل مكة لحاجة ، فقال أحمد أحب إلى أن لا يدخل إلا محرماً ، وأحب إلى إذا خرج أن يودع البيت بالطواف ، وهذا لأنه لم يدخل لإتمام النسك إنما دخل لحاجة غير متكررة فأشبهه من يدخلها للإقامة بها انتهى كلام صاحب المغنى ومثله فى الشرح الكبير ، وإن آخر طواف الزيارة ونصه أو التمدوم فطافه عند الخروج كفاه فلك الطواف عن طواف الوداع ،

قال الشيخ مرعى فى الغاية ويتجه من تعليمهم ولو لم ينو طواف الوداع حال شروعه فى طواف الزيارة أو القدوم انتهى ، لأن المأمور به أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل ، ولأنهما عبادتان من جنس فأجزأت إحداهما عن الأخرى ، ولأن ما شرع مثل تحية المسجد يجرى عنه الواجب من جنسه كإجزاء المكتوبة عن تحية المسجد وكإجزاء المكتوبة أيضاً عن ركعتى الطواف وعن ركعتى الإحرام وكغسل الجنابة عن غسل الجمعة ، فإن نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة ولو كان ناسياً لطواف الزيارة ، لأنه لم ينوه ، وفى الحديث « وإنما لكل امرئ ما نوى » .

فإن قيل كيف يتصور أجزاء طواف القدوم عن طواف الوداع ، وقد قال الأصحاب ثم يفيض إلى مكة فيطوف مفرد وقارن لم يدخلها قبل القدوم برمل ثم للزيارة ؟ قلنا : يتصور فيما إذا لم يكن دخل مكة لضيق وقت الوقوف بعرفة مثلاً وقصد عرفات فلما رجع منها طاف للزيارة أو لا ثم طاف للقدوم إما نسياناً أو غيره فطواف القدوم هذا وإن كان متأخراً عن طواف الزيارة يكفيه عن طواف الوداع ، وهذا على القول بسنية طواف القدوم بعد الرجوع من عرفة للمتمتع والمفرد والقارن اللذين لم يدخلوا مكة قبل وقوفهما بعرفة وهو نص الإمام أحمد اختاره الخرقى ، أما على اختيار الموفق والشارح وشيخ الإسلام وابن القيم وابن رجب فلا يسن طواف القدوم بعد الرجوع من عرفة وهو الذى تدل عليه السنة كما تقدم فى فصل : ثم يفيض إلى مكة ، ويكتفى بطواف الزيارة الذى هو ركن فى الحج والله أعلم ، ولا وداع على حائض ونفساء لحديث ابن عباس وفيه « إلا أنه خفف عن الحائض ، وتقدم ، والنفساء فى معناها لأن حكمه حكم الحيض فيما يمنعه وغيره ، ولا فدية على الحائض والنفساء لظاهر حديث صفية

المتقدم فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بفدية إلا أن تطهر الحائض والنفساء قبل مفارقة بنيان مكة فيلزمهما العود ويغتسلان للحيض والنفاس لأنهما في حكم المقيم بدليل أنهما لا يستبيحان الرخص قبل مفارقة البنيان ثم يودعان ، فإن لم تعودا للوداع مع طهرهما قبل مفارقة البنيان ولو لعذر فعليهما دم لتركهما نسكا واجبا ، فأما إن فارقت الحائض والنفساء البنيان قبل طهرهما لم يجب عليها الرجوع لخروجها عن حكم الحاضر . فإن قيل فلم لا يجب الرجوع عليهما مع القرب كما يجب على الخارج لغير عذر؟ قلنا: هناك ترك واجبا فلم يسقط بخروجه مع القرب كما تقدم تفصيله وههنا لم يكن واجبا عليهما ولا يثبت وجوبه ابتداء إلا في حق من كان مقيما وهما حين الإقامة لا يجب عليهما لحصول الحيض والنفاس والله أعلم . وأما المعذور غير الحائض والنفساء كالمريض ونحوه فعليه دم إذا ترك طواف الوداع لأن الواجب لا يسقط جبرانه بالعذر وتقدم .

(فائدة) لا يصح أن يستناب في طواف الوداع إذا كان حجه فرضاً بل يطاف به راكباً على نحو كرسى أو جمولا ، فإن لم يفعل فعليه دم ، أما إن كان حجه نفلا فله الاستنابة فيه ولو كان لغير عذر كطواف الإفاضة وأولى ، والله أعلم ، وتقدم ذلك في فصل الاستنابة في الحج والعمرة .

(تنبيه) الدم الذي يجب على من ترك طواف الوداع كدم التمتع فإذا لم يجد صام عشرة أيام والله أعلم ، فإذا فرغ من الوداع واستلم الحجر وقبّله وقف في الملتزم وهو ما بين الركن الذي به الحجر الأسود وباب الكعبة وقدره أربعة أذرع تقريبا فيلتزم الملتزم ملصقا به صدره ووجهه وبطنه ويدسط يديه عليه ويجعل يمينه نحو الباب ويساره نحو الحجر الأسود ، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه قال : دطفت مع عبد الله بن عمرو بن العاص فلما جاء دبر الكعبة قلت ألا تتعوذ؟

قال نعوذ بالله من النار، ثم استلم الحجر فقام بين الركن والباب فوضع صدره وذراعيه وكفيه هكذا وبسطهما بسطا وقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، رواه أبو داود، ووالد شعيب هو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فعبد الله ابن عمرو رضي الله عنه هو جد شعيب المذكور وتقدم. ويدعو بما أحب من خيري الدنيا والآخرة. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وإن أحب أن يأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ويدعو ويسأل الله حاجته فعل ذلك وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة، وإن شاء قال في دعائه الدعاء المأثور عن ابن عباس: «اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك حملتني على ما سخرت لي من خلقك وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك وأعنتني على أداء نسكي فإن كنت رضية عني فازد عني رضى وإلا فن الآن فارض عني قبل أن تنأى عن بيتك دارى فهذا أو انصرافى إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي والعصمة في ديني وأحسن منقابي وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير، انتهى من منسك شيخ الإسلام رحمه الله، وهذا الدعاء هو نص ما ذكره الأصحاب في كتبهم عند الالتزام. قوله قبل أن تنأى: أي تبعد. قوله فن الآن، الوجه ضم الميم وتشديد النون على أنه صيغة أمر من من يمين مقصود به الدعاء كما ذكره العلامة ابن أبي الفتح الحنبلي في كتابه (المطلع على ألفاظ المقنع) وذكر أنه قرأه كذلك على شيخه الذي قرأه كذلك أيضاً على العلامة أبي محمد موفق الدين بن قدامة مصنف المقنع، قال في المصباح: قوله

وإلا فن الآن : أى وإن كنت ما رضيت فامنن الآن برضاك انتهى ، ويجوز
كسر الميم وفتح النون على أنها حرف جر لا ابتداء الغاية ، والآن : الوقت الحاضر
مبنى على الفتح . قوله فأصبحني العافية ، وقوله وأحسن منقلبي بقطع الهمزة فيهما .
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : ولو وقف عند الباب ودعا هناك من غير
التزام للبيت كان حسنا انتهى . قال فى جمع الجوامع ليوسف بن عبد الهادى
الحنبلى : قال صاحب كتاب الاعلام : لو لم يقف فى الملتزم بل وقف عند الباب
ودعا هناك من غير التزام البيت كان حسنا ، وقد أخبرنا جماعة من شيوخنا
أخبرنا ابن المحب أنبأنا والذى أنبأنا ابن خولان أنبأنا ضياء الدين قال : سمعت
أبا محمد عبد الغنى الغزنوى يقول : سمعت أبا الحسن الدينورى يقول : سمعت أبا
القاسم السهمى يقول : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد البزار يقول : سمعت
محمد بن الحسن يقول : سمعت أبا بكر محمد بن إدريس (هو من أهل مكة وليس
بمحمد بن إدريس الشافعى رحمه الله فإن كنيته أبو عبد الله لا أبو بكر) يقول
سمعت عبد الله بن الزبير الحميدى (هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله
القرشى الأندلسى المسكى صاحب الشافعى ورفيقه فى رحلته إلى مصر وهو شيخ
البخارى وهو لأهل الحجاز كأحمد بن حنبل لأهل العراق) يقول : سمعت
سفيان بن عيينة يقول : سمعت عمرو بن دينار يقول : سمعت ابن عباس يقول :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء وما دعا الله
تعالى فيه أحد دعوة إلا استجابها أو نحو هذا» قال ابن عباس : فوالله مادعوت
الله فيه قط إلا أجابنى ، قال عمرو بن دينار : وأنا والله ما أهمني أمر فدعوت
الله فيه إلا استجاب لى منذ سمعت هذا الحديث من ابن عباس ، قال سفيان
ابن عيينة : وأنا والله مادعوت الله فيه قط بشىء إلا استجاب لى منذ سمعت

هذا الحديث من عمرو بن دينار ، قال الحميدى : وأنا والله مادعوت الله فيه قط بشيء إلا استجاب لى منذ سمعت هذا الحديث من سفيان بن عيينة ، قال محمد بن إدريس المسكى الراوى عن الحميدى : وأنا والله مادعوت الله بشيء فيه إلا استجاب لى منذ سمعت هذا الحديث من الحميدى . قال محمد بن الحسن بن راشد الأنصارى : وأنا والله ما دعوت الله عز وجل بشيء فيه إلا استجاب لى منذ سمعت هذا الحديث من محمد بن إدريس ، قال أبو القاسم عبيد الله البزار : وأنا دعوت الله فيه فاستجاب لى . وقال أبو القاسم السهمى : قلل لنا عبيد الله ابن محمد : دعوت الله عز وجل فيه مرارا فاستجاب لى ، قال أبو الفتح : وأنا دعوت الله فيه فاستجاب لى ، قال الحافظ عبد الغنى : وأنا دعوت الله فيه فاستجاب لى ، قال الحافظ ضياء الدين : وأنا دعوت الله فيه فاستجاب لى انتهى . قال محب الدين الطبرى : هذا حديث حسن غريب من حديث عمرو بن دينار المسكى عن ابن عباس انتهى . وقد أخرج هذا الحديث القاضى عياض فى الشفاء مسلسلا ، وقد روى من حديث أبى الزبير المسكى عن ابن عباس موقوفا ورواية أنى الزبير أخرجها سعيد بن منصور والبيهقى فى سننها وهو شاهد قوى ، وأخرجه الديلمى فى مسند الفردوس من وجه آخر عن محمد بن الحسن ابن راشد الأنصارى تلميذ محمد بن إدريس مسلسلا ، وتقدم فى فصل : ويحصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة الكلام على الالتزام فليراجع ، قال أبو داود فى سننه : حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أنبأنا يحيى بن سعيد أنبأنا السائب ابن عمر المخزومى قال : حدثنى محمد بن عبد الله ابن السائب عن أبيه أنه كان يقول ابن عباس فيقيمه عند الشقة الثالثة مما بلى الركن الذى بلى الحجر مما بلى الباب ، فيقول له ابن عباس : أنبتت أن رسول الله ﷺ كان يصلى ها هنا ؟

فيقول نعم فيقوم فيصلي ، انتهى ، وفي إسناده محمد بن عبد الله بن السائب روى عن أبيه وهو شبه مجهول قاله المنذرى قال الحافظ في التقريب محمد بن عبد الله بن السائب المخزومي مجهول انتهى . قوله كان يقود ابن عباس : أى بعد ما كف بصره فى آخر عمره . قوله أنبت بصيغة الخطاب بحذف همزة الاستفهام ، وفى رواية النسائى فقال ابن عباس أما أنبت . قوله أن رسول الله ﷺ كان يصلى هاهنا فيقول : أى عبد الله بن السائب نعم : أى نعم كان يصلى رسول الله ﷺ هاهنا فيقوم ، أى ابن عباس فيصلى . قلت : ظاهر الحديث أن الشقة الثالثة قريبة من الركن الشامى مما يلي الحجر بكسر الحاء ، وفى تاريخ مكة للطبرى وابن ظهيرة ما يؤيد هذا خلافا لما فى بذل الجهود شرح سنن أبى داود حيث جعل الشقة الثالثة هى المنتزم ، وإن أحب دعافى المنتزم بغير ما تقدم ويصلى على النبى ﷺ ، فإذا خرج ولأها ظهره ولا يلتفت ، قال الإمام أحمد ، فإذا ولّى لا يقف ولا يلتفت ، فإن التفت أعاد الوداع نص عليه يعنى استحبابا قال فى المعنى والشرح ، إذ لا نعلم لا يجب ذلك عليه دليلا انتهى ، وقد قال مجاهد : إذا كدت تخرج من المسجد فالتفت ثم انظر إلى السكبة فقل : اللهم لا تجعله آخر العهد انتهى ، قال أبو عبد الله أكره ذلك ، قال شيخ الإسلام : فإذا ولّى لا يقف ولا يلتفت ولا يمشی القهقرى ، قال الثعالبى فى فقه اللغة : القهقرى مشية الراجع إلى خلف ، حتى قد قيل إنه إذا رأى البيت رجع فودع انتهى كلام شيخ الإسلام . والحائض والنفساء تقفان عند باب المسجد الحرام وتدعوان بذلك الدعاء استحبابا لتعذر دخوله عليهما .

(فائدة) إذا ودع وأراد الخروج من المسجد الحرام فن أى أبوابه يخرج؟ ذهب بعض الشافعية إلى أنه يخرج من باب الحزورة وأنه يندب ذلك لكل

مسافر من مكة ولو لغير بلده لحديث عبد الله بن عدي بن الحمراء رأيت رسول الله ﷺ على راحلته واقفا بالحزورة يعني في حال خروجه من مكة يقول لمكة: والله إنك لخير أرض الله، الحديث. قلت: ولا حجة في هذا الحديث لما ذهب إليه البعض لأن الباب المذكور هو للمسامت لطريق أهل المدينة المنورة والنبي ﷺ خرج من باب الحزورة لأنه هو المسامت لطريقه، أما من كان طريقه شرقا ونحوه فالظاهر أنه مخير والأمر في هذا واسع، وتقدم البحث في موضع الحزورة في فصل: ومكة أفضل من المدينة فليعاود.

قال ابن القيم: وأما المسألة الثالثة وهي موضع صلاته ﷺ صلاة الصبح صبيحة ليلة الوداع، في الصحيحين عن أم سلمة قالت: «شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي؟ فقال: طوفى من وراء الناس وأنت راكبة، قالت: فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور، فهذا محتمل أن يكون في الفجر وفي غيرها وأن يكون في طواف الوداع وغيره فنظرنا في ذلك فإذا البخاري قد روى في صحيحه في هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم لما أراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفى على بعيرك والناس يصلون ففعلته ولم تصل حتى خرجت»، وهذا محال قطعاً أن يكون يوم النحر فهو طواف الوداع بلا ريب، فظهر أنه صلى الصبح يومئذ عند البيت وسمعتة أم سلمة يقرأ فيها بالطور انتهى كلام ابن القيم.

(تنبيه) قد ذكر بعض من ألف في المناسك أنه ينبغي التبرك بالأماكن الآتية وهذا لأصل له في الشرع بل هو من البدع والضلال المبين. فن ذلك

قوله ينبغي التبرك بمولاه صلى الله عليه وسلم بسوق الليل ومولد على رضى الله عنه بقربه ويلى خديجة رضى الله عنها بزقاق الحجر المشهور الآن بمولد السيدة فاطمة رضى الله عنها ، وقد اشتراه معاوية وفتح به بابا من دار أبيه أبى سفيان الذى فى ظهره المسمى بالقبان وهو الآن مستشفى للغرباء وبابه بأثناء سوق المدعى ، فالتبرك بذلك أو شىء منه من البدع المنكرة والأموال المحرمة وكغار حرى وهو المسمى الآن بجبل النور وكالغار الذى فى جبل ثور بأسفل مكة المذكور فى القرآن صعب المرقى وله بابان ضيق وواسع وكمسجد على جبل أبى قبيس يقال له مسجد إبراهيم وكدار الأرقم التى عند الصفا المعروفة الآن بدار الخيزران جارية المهدي العباسى : أم الخليفتين موسى الهادى وهارون الرشيد وكرباط عثمان رضى الله عنه ، وهو رباط معروف يسكنه المغاربة بالسوق الصغير وفيه بئر مالحة وشجرة نبق قطعت والله الحمد سنة أربع وستين وثلاثمائة وألف لأنها تشبه ذات أنواع المذكورة فى الحديث واشتهر عند أهل الابتداع أن المحموم إذا تبخر بشىء من قشرها واغتسل من بئرها وقت خطبة الجمعة يشفى وهذا كله من التنكرات ولا أصل فى الشرع لزيارة جميع ذلك ولالتبرك به ، وكدار أبى بكر الصديق رضى الله عنه التى بزعمهم هاجر النبي ﷺ منها وموضعها بحارة المسفلة وبالقرب منها على مازعمو أموال حمزة رضى الله عنه وهو زاوية بجوار بازان المسفلة مجرى عين مكة لبركة ماجن ، وكمولد عمر رضى الله عنه وهو بزعمهم غار لطيف عليه بناء قد تهدم غالبه فى الجبل المسمى بجبل عمر ، ومنها مسجد فى شعب جياد يسمى مسجد المتكأ بزعمهم أن النبي ﷺ أتىها فيه ، ومنها مسجد صغير مقابل للقبان بسوق المدعى ، ومنها مسجد آخر بعلو سوق المدعى على يسار الصاعد إلى المعلى . مقابل لزقاق بنان ، ومنها مسجد

على يسار الصاعد إلى المعلى أيضاً مقابل لزقاق المجزرة جعل سابقاً مكتباً للصديان والآن عمرته مديرية الأوقاف وجمت أعلاه مسجداً وأسفله دكاكين، ومنها مسجد آخر على يمين الصاعد إلى المعلى على رأس زقاق حوش غراب المقابل للخرازين محوط عليه بأحجار كبار وليس مسقفاً يقال إن النبي ﷺ صلى فيه وهذا لأصل له، ومنها مسجد الراية وهو بأعلامكة على يمين الصاعد إلى المعلى بزعمهم أن النبي ﷺ ركز رايته يوم فتح مكة عنده وهو أمام الحلقة، ومنها مسجد الجن بزعمهم أنهم استمعوا القرآن من النبي ﷺ وهو به، ومنها مسجد الشجرة مقابل مسجد الجن بزعمهم أن النبي ﷺ دعا شجرة في ذلك المسجد فأقبلت تخط الأرض حتى وقفت بين يديه ثم أمرها فرجعت، ومنها مسجد بأعلى مكة عند سوق الغنم بزعمهم أن النبي ﷺ بايع الناس عنده يوم فتح مكة، ومنها مسجد الإجابة وهو مسجد بالحصب المسمى بالأبطح في المعابدة على يسار الصاعد إلى منى بزعمهم أنه منزل النبي ﷺ حين نفر من منى ونزل بالحصب، فهذه البقاع والمساجد والجبال لا تشرع زيارتها ولا التبرك بها وليس لها من الخصوصية ما ليس لغيرها من المساجد والبقاع، وقد ذكرتها هنا للاحتراز عما يزعمه الجهلة فيها وليعلم أن من ألف في فضلها وفضل زيارتها والدعاء فيها وعندها لأصل معه شرعاً بل الاعتقاد فيها بما ذكر من البدع، فيجب على من أراد نجاة نفسه التنبيه لذلك وتنبه من يأتي بالحجاج الغرباء على تلك الأماكن وتعليمهم أن زيارتها غير مشروعة، والله أعلم.

(فائدة) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفح

أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد شيء من ذلك من السنة ولا استحبه أحد من الأئمة، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة، والمشاعر عرفة ومزدلفة ومنى والصفاء والمروة، وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى مثل جبل حرا والجبل الذي عند منى الذي يقال إنه كان فيه قبة الفداء، ونحو ذلك فإنه ليس من سنة النبي صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بل هو بدعة، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقال إنها من الآثار لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم قصد شيء من ذلك لخصوصه ولا زيارة شيء من ذلك، انتهى كلامه، رحمه الله.

فصل

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وإذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده فإنه يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه، والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، ولا تشد الرحال إلا إليه وإلى المسجد الحرام والمسجد الأقصى؛ هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو مروى من طرق آخر، ومسجده كان أصغر مما هو اليوم وكذلك المسجد الحرام لكن زاد فيه الخلفاء الراشدون ومن بعدهم، وحكم الزيادة حكم المزيد في جميع الأحكام، ثم يسلم على النبي ﷺ وصاحبه فإنه قد قال: « ما من رجل يسلم على إيلارد الله على روى حتى أرد عليه السلام، رواه أبو داود وغيره: وكان عبد الله بن عمر إذا دخل المسجد يقول: السلام عليك يا رسول الله السلام عليك

يا أبا بكر السلام عليك يا أبت ثم ينصرف، وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه، ويسلمون عليه مستقبلي الحجره مستديري القبلة عنداً كثر العلماء كمالك والشافعي وأحمد، واتفقوا على أنه لا يستلم الحجره ولا يقبلها ولا يطوف بها ولا يصلي إليها، وإذا قال في سلامه السلام عليك يا رسول الله يا خيرة الله من خلقه يا أكرم الخلق على ربه يا إمام المتقين فهذا كله من صفاته بأبي هو وأمي ﷺ، وكذلك إذا صلى عليه مع السلام عليه فهذا مما أمر الله به، ولا يدعو هناك مستقبلاً للحجره فإن هذا كله منهي عنه باتفاق الأئمة، ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه فإن هذا بدعة ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ولكن كانوا يستقبلون القبلة ويدعون في مسجده فإنه ﷺ قال: « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد »، وقال: « لا تجعلوا قبري عيداً ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصلوا عليّ حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني ». فأخبر ﷺ أنه يسمع الصلاة والسلام من القريب وأنه مبلغ ذلك من البعيد، وزيارة القبور على وجهين: زيارة شرعية وزيارة بدعية، فالشرعية المقصود بها السلام على الميت والدعاء له كما يقصد في الصلاة على جنازته، فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه، فالسنة فيها أن يسلم على الميت ويدعو له، سواء كان نبياً أو غير نبى كما كان النبي ﷺ يأمر أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم، وهكذا يقول إذا زار أهل البقيع ومن به من الصحابة أو غيرهم أو زار شهداء أحد وغيرهم، والزيارة البدعية أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائج من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره أو يقصد الدعاء به فهذا ليس من سنة النبي ﷺ

ولا استعبه أحد من سلف الأمة بل هو من البدع المنهى عنها باتفاق سلف الأمة وأئمتها، والأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل قوله: « من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة ». وقوله: « من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي، ومن زارني بعد مماتي حلت عليه شفاعتي » ونحو ذلك كلها أحاديث ضعيفة بل موضوعة ليست في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها ولا نقلها إمام من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا نحوهم، لكن روى بعضها البزار والدارقطني ونحوهما بأسانيد ضعيفة، لأن من عادة الدارقطني وأمثاله يذكرون هذا في السنن ليعرف، وهو وغيره يشبتون ضعف الضعيف من ذلك، فإذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة ينهى عنها عند قبره وهو أفضل الخلق، فالنهي عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى. ويستحب أن يأتي مسجد قبا ويصلي فيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من تطهر في بيته فأحسن الطهور ثم أتى مسجد قبا لا يريد إلا الصلاة فيه كان له كأجر عمرة » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: « الصلاة في مسجد قبا كعمرة » قال الترمذي حديث حسن. والسفر إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف مستحب في أي وقت شاء سواء كان عام الحج أو بعده، ولا يفعل فيه ولا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يفعل في سائر المساجد، ليس فيها شيء يتمسح به ولا يقبل ولا يطاف به. هذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة.

والدين مبنى على أصليين: أن لا يعبد إلا الله وحده لا شريك له ولا يعبد إلا بما شرع. لا نعبد به بالبدع كما قال تعالى: (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول

في دعائه : اللهم اجعل عملي صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل فيه لأحد شيئاً . وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قيل أخلصه وأصوبه ، قيل : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإن كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة إلى أن قال : ولهذا كان أئمة العلماء يمدون من جملة البدع المنكرة السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وهذا في أصح القولين غير مشروع حتى صرح بعض من قال ذلك أن من سافر هذا السفر لا يقصر فيه الصلاة لأنه سفر معصية ، وكذلك من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق هي منسوبة إليه كالقبر والمقام أو لأجل الإستمادة به ونحو ذلك فهذا شرك وبدعة إلى أن قال : ولهذا نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله وسؤال من مات من الأنبياء والصالحين مثل من يكتب رقعة ويلقها عند قبر نبي أو صالح أو يسجد لقبره أو يدعوه ويرغب إليه . قلت : ما ذكره شيخ الإسلام هنا من قوله ولهذا نهى العلماء إلخ لا ينافي أنه شرك بالله أكبر لأن الشرك بالله أعظم المنهيات . قال الشيخ : ورفع الصوت في المساجد منهي عنه وهو في مسجد النبي ﷺ أشد ، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجلين يرفعان أصواتهما في المسجد فقال : لو أعلم أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً ، إن الأصوات لا ترفع في مسجده ﷺ ، فما يفعله بعض جهال العامة من رفع الصوت عقب الصلاة من قولهم : السلام عليك يا رسول الله بأصوات عالية من أقبح المنكرات ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقب الصلاة لا بأصوات عالية ولا منخفضة ، بل ما في الصلاة من قول المصلي : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته هو

المشروع، كما أن الصلاة عليه مشروعة في كل زمان ومكان. قلت: هذا في زمن شيخ الإسلام رحمه الله فكيف لو رأى زمننا هذا الذي قل فيه العلم النافع وكثر فيه الجهل واتبع فيه الهوى فإنه قد زاد رفع الصوت في مسجده صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الحملة الزائرین فإنه بعد كل صلاة يقومون جماعات في قبلي المسجد ويكون مع كل جماعة مزور يرفع صوته لجماعته فيرفعون أصواتهم بما يقول وهكذا كل جماعة ترفع صوتها فيصير لهم ضجة في المسجد يذوب من سماعها قلب الموحّد (فإن الله وإنا إليه راجعون). قال الشيخ: وفي سنن سعيد بن منصور: أن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلاً ينتاب قبر النبي صلى الله عليه وسلم للدعاء عنده فقال: يا هذا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتخذوا قبري عيداً وصلوا عليّ حينما كنتم فإن صلواتكم تبلغني» فأنت ورجل بالأندلس منه إلا سواء انتهى كلام شيخ الإسلام ما خصاً من منسكه الأخير، قال في المنتهى وشرحه: قال الشيخ تقي الدين: واتفقوا على أنه لا يقبّل الحجر ولا يتمسح بها فإنه من الشرك قال: والشرك لا يفقره الله ولو كان أصغر، وكذا مس القبر أو حائطه ولصق صدره به وتقبيله انتهى. وتستحب الصلاة بمسجده صلى الله عليه وسلم، وهي بألف صلاة، والصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة، وحسنات الحرم في المضاعفة كصلاته لحديث ابن عباس مرفوعاً «من حج من مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة كل حسنة مثل حسنات الحرم، قيل له: وما حسنات الحرم؟ قال: بكل حسنة مائة ألف حسنة» رواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم كلاهما من رواية عيسى بن سوادة، وقال الحاكم صحيح الإسناد، وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر فإن في القلب

من عيسى بن سواده ، قال المنذرى : قال البخارى : هو منكر الحديث انتهى
قال فى الإقناع : وتعظم السيئات به انتهى . سئل أحمد فى رواية ابن منصور :
هل تكتب السيئة أكثر من واحدة ؟ قال : لا إلا بمكة لتعظيم البلد ؛ ولو
أن رجلا بعدن وهم أن يقتل عند البيت أذاقه الله من العذاب الأليم انتهى ،
وظاهر كلام الإقناع أن المضاعفة فى الكيف لا الحكم وهو كلام الشيخ
تقى الدين ، وظاهر كلام الفتوحى فى المنتهى تبعاً للقاضى أبى يعلى وغيره أن
المضاعفة فى الحكم كما هو ظاهر نص الإمام أحمد وكلام ابن عباس : مالى وبلد
تمضاعف فيها السيئات كما تمضاعف الحسنات ، قال منصور البهونى : وهو خاص
فلا يمارضه عموم الآيات بل تخصص به لأن مثله لا يقال من قبل الرأى فهو
بمنزلة المرفوع انتهى . قلت : الذى يترجح عندى هو ما قاله شيخ الإسلام
ابن تيمية رحمه الله تعالى من أن مضاعفة السيئات فى الكيف لا الحكم حتى
لا يتعارض مع قوله جل وعلا (ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) وتقدم البحث
فى ذلك بأبسط من هذا فى فصل : ومكة أفضل من المدينة من باب صيد الحرمین
ونباتهما . ويسن أن يأتى مسجد قبا ، بضم القاف ، يقصروا ويمدو ويصرف على ميلين
من المدينة من جهة الجنوب فيصلى فيه لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يأتیه
راكباً و ماشياً فيصلى فيه ركعتين ، وفى الصحيحين أيضاً كان يأتیه كل سبت
راكباً و ماشياً ، وكان ابن عمر يفعلها ، وتقدم كلام شيخ الإسلام فى ذلك . قال
الإمام أحمد : وإذاحج الذى لم يحج قط ، يعنى من غير طريق الشام لا يأخذ
على طريق المدينة لآنى أخاف أن يحدث به حدث . فينبغى أن يقصد مكة من
أقصر الطرق ولا يتشاغل بغيره انتهى . ويستحب لمن دخل المسجد أن يقدم
رجله اليمنى ، ثم يقول : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى

وافتح لي أبواب رحمتك ، فإذا خرج قدم رجله ليسرى ، وقال مثل ذلك إلا أنه يقول : وافتح لي أبواب فضلك ، قال في المغنى والشرح الكبير : ثم تأتي القبر فتولى ظهرك القبلة وتستقبل وسطه وتقول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ، ونصحت لأمتك ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وعبدت الله حتى أتاك اليقين فصلي الله عليك كثيراً كما يحب ربنا ويرضى اللهم اجزنا عنا نبينا أفضل ماجزيت أحداً من النبيين والمرسلين ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته يغبطه به الأولون والآخرون ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم اجعله أول الشافعين وأنجح السائلين وأكرم الآخرين والأولين برحمتك يا أرحم الراحمين . ثم يتقدم قليلاً ويقول : السلام عليك يا أبابكر الصديق ، السلام عليك يا عمر الفاروق ، السلام عليك يا صاحبي رسول الله ﷺ وجميعيه ووزيره ورحمة الله وبركاته ، اللهم اجزها عن نبيهما وعن الإسلام خيراً (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) انتهى ما خصصاً .

قال الإمام أبو عبد الله الحلبي الشافعي : لولا أن رسول الله ﷺ قال : « لا تطروني » لوجدنا فيما نثني عليه ما تكلم الألسن عن بلوغ مداه ، ولكن امتثال نهييه خصوصاً بحضرة أولى فليمدل عن التوسع في ذلك انتهى ، قلت : ولقد عمت البلوى فكان بعض الجهلة بالتوحيد الذي بعث الله به سيد المرسلين يأتي في زيارته للنبي ﷺ ولغيره من شهداء أحد وأهل البقيع بكلام غير مشروع بل

هو من الشرك كقول بعضهم عند الحجرة : يا رسول الله أتيناك زائرين مستجيرين مستغيثين فلا تردنا خائبين، المدد يا رسول الله، الغوث يا أكرم الخلق على الله يا رسول الله خذ بأيدينا، ونحو ذلك من الكلام الذي هو من الشرك الأكبر (فإن الله وإنا إليه راجعون) فيجب على كل من أراد نجاته نفسه التنبيه لذلك وتنبه الجاهل واستعمال السلام المشروع، والله الموفق الهادي إلى سواء السبيل .

وليس أن يقول عند منصرفه من حجه متوجهاً إلى بلده : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون : أى راجعون ، تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، لما في الصحيحين عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كان إذا قفل من غزوة أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول فذكره » قال في الإقناع وشرحه : ولا بأس أن يقال للحاج إذا قدم « تقبل الله نسكك وأعظم أجرك وأخلف نفقتك » رواه سعيد عن ابن عمر . قال في المستوعب : وكانوا يفتنمون أدعية الحاج قبل أن يتلطخوا بالذنوب ، وفي الخبر : اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج .

(تنبيه) قد ذكر بعض الفقهاء والمؤلفين في المناسك أحاديث ضعيفة بل موضوعة في زيارة قبره ﷺ ، فمنها حديث « من زار قبري وجبت له شفاعتي » رواه الدارقطني والبيهقي وهو حديث منكر ضعيف الإسناد ، وقد تفرد به موسى بن هلال العبدي المجهول الحال عن عبد الله بن عمر العمري المشهور بسوء الحفظ وشدة الغفلة ، ومنها حديث : « من حج فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي » رواه الدارقطني في سننه وغيرها ، وهو حديث منكر المتن ساقط الإسناد ، وذكر بعض العلماء أنه من الأحاديث الموضوعة

والأخبار المكذوبة وهو من رواية حفص بن سليمان ، قال عثمان بن سعيد الدارمي وغيره ، عن يحيى بن معين ليس بثقة ، وقال الإمام أحمد متروك الحديث ، وقال البخاري تركوه ، وقال مسلم بن الحجاج متروك ، وقال علي بن المديني ضعيف وتركته على عمد ، وقال النسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، ومنها حديث « من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني » رواه ابن عدي في الكامل ، وهو حديث منكر جداً لا أصل له بل هو من المكذوبات والموضوعات وهو كذب موضوع على مالك ، وقد عده ابن الجوزي في الموضوعات ، قال ابن حبان في كتاب الضعفاء : النعمان بن شبل أبو شبل من أهل البصرة يروى عن أبي هوانة ومالك والبصريين والحجازيين روى عنه ابن ابنه محمد بن محمد بن النعمان ابن شبل حدثنا عنه الحسن بن سفيان أنه يأتي عن الثقات بالطامات وعن الأثبات بالمقلوبات ، روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني » ، ومن المعلوم عند أهل الحديث أن تفرد مثل محمد بن محمد بن النعمان بن شبل المتهم بالكذب والوضع عن جده النعمان بن شبل الذي لم يعرف بعدالة ولا ضبط من أيبن الأدلة على ضعف ما تفرد به وكذبه ورده ، ونسخة مالك عن نافع عن ابن عمر محفوظة رواها عنه أصحابه رواة الموطأ وليس هذا الحديث منها بل لم يروه مالك قط ولا طرق سمعه ولو كان من حديثه لبادر إلى روايته عنه بعض أصحابه الثقات بل لو تفرد برواية هذا الحديث عنه ثقة معروف من بين سائر أصحاب مالك لأنكره الحفاظ عليه ولعدّوه من الأحاديث المنكرة الشاذة فكيف وهو حديث لم يروه عنه ثقة قط ، ومنها حديث : « من زار قبري » أو قال : « من زارني كنت له شفيماً أو شهيداً » رواه أبو داود الطيالسي في مسنده ، قال :

حدثنا سوار بن ميمون أبو الجراح العبدى ، قال حدثني رجل من آل عمر
عن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من زار قبرى » أو قال : « من
زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً ، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله عز
وجل من الآمنين يوم القيامة » وهذا الحديث ليس بصحيح لا تقطاعه وجهالة
إسناده واضطرابه ، وقد خرج البيهقي في كتاب شعب الإيمان ، وفي كتاب
السنن الكبرى ، وقال في كتاب السنن بعد تخريجه : « هذا إسناد مجهول
انتهى ، وسوار بن ميمون شيخ أبي داود الطيالسي يقلبه بعض الرواة ويقولون
ميمون بن سوار ، وهو شيخ مجهول لا يعرف بعدالة ولا ضبط ، وأما شيخ
سوار في رواية أبي داود هذه فإنه شيخ مبهم وهو أسوأ حالا من المجهول ،
فكل هذه الأحاديث التي ذكرناها ليس فيها حديث صحيح بل كلها ضعيفة أو
موضوعة لا أصل لها ، وأجود ما روى في أحاديث الزيارة ما روى الإمام أحمد
ابن حنبل في مسنده من حديث أبي هريرة قال : حدثنا عبد الله بن يزيد هو
أبو عبد الرحمن المقرئ حدثنا حيوة ، حدثنا أبو صخر أن يزيد بن عبد الله بن
قسيط أخبره عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ما من أحد يسلم على إلا
رد الله عز وجل على روحى حتى أرد عليه السلام » وهذا الحديث هو الذى
اعتمد عليه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما من الأئمة في مسألة الزيارة ، ومع هذا
فإنه لا يسلم من مقال في إسناده ونزاع في دلالاته .

أما المقال في إسناده فمن جهة تفرد أبي صخر به عن ابن قسيط ، وأبو صخر
هو حميد بن زياد وهو ابن أبي المخارق المدني الخراط صاحب العبا ، سكن مصر ،
ويقال حميد بن صخر ، واختلف الأئمة في عدالته فوثقه بعضهم وتكلم فيه
آخرون ، واختلفت الرواية عن يحيى بن معين فيه فقال أحمد بن سعيد بن أبي

هريم عنه : أبو صخر حميد بن زياد الخراط ضعيف الحديث ، وقال إسحاق ابن منصور عنه : أبو صخر حميد بن زياد ضعيف ، وروى عثمان بن سعيد اندارعي عنه حميد بن زياد الخراط ليس به بأس ، وقال في موضع آخر : قلت ليحيى فأبو صخر؟ قال ثقة ، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل سئل أبي عن أبي صخر فقال : ليس به بأس ، وروى عن الإمام أحمد رواية أخرى أنه ضعيف ، وقال النسائي : حميد بن صخر ضعيف ، وفي كتاب الضعفاء للنسائي حميد بن صخر ليس بالقوي ، قال في التقريب : حميد بن زياد أبو صخر بن أبي المخارق الخراط صاحب العبا مدني سكن مصر ، ويقال هو حميد بن صخر أبو مودود الخراط ، وقيل إنهما اثنان صدوق يهيم من السادسة مات سنة تسع وثمانين بعد المائة انتهى ، فقد تبين أن هذا الحديث الذي تفرد به أبو صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا يخلو من مقال في إسناده وأنه لا ينتهي به إلى درجة الصحيح وإنما هو حديث إسناده مقارب وهو صالح أن يكون متابعا لغيره وعاضداً له ، والله أعلم .

وأما النزاع في دلالة الحديث فمن جهة احتمال لفظه ، فإن قوله « مامن أحد يسلم علي » ، يحتمل أن يكون المراد به عند قبره كما فهمه جماعة من الأئمة ، ويحتمل أن يكون معناه على العموم ، وأنه لا فرق في ذلك بين القريب والبعيد ، والذين قالوا بالاحتمال الأول ، وأثبتوا استحباب السلام عليه عند الحجر كمالك وابن حبيب وأحمد بن حنبل وأبي داود احتجوا : إما بفعل ابن عمر كما احتج به مالك وأحمد وغيرهما ، وإما بهذا الحديث فإنه عمدة الإمام أحمد وأبي داود وابن حبيب وأمثالهم ، وليس في لفظ الحديث المعروف في السنن والمسند عند قبري لكن عرفوا أن هذا هو المراد وأنه لم يرد على كل مسلم عليه في كل صلاة في شرق الأرض وغربها ، مع أن هذا المعنى إن كان هو المراد بطل الاستدلال

بالحديث من كل وجه على اختصاص تلك البقعة بالسلام، وإن كان المراد هو السلام عليه عند قبره كما فهمه عامة العلماء فهل يدخل فيه من سلم من خارج الحجرة فهذا مما تنازع فيه الناس، وقد تنازعوا في دلالة فن الناس من يقول هذا إما يتناول من سلم عليه عند قبره كما كانوا يدخلون الحجرة على زمن عائشة فيسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم فكان يرد عليهم فأولئك سلموا عليه عند قبره وكان يرد عليهم، وهذا قد جاء عموماً في حق المؤمنين « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » قالوا: فأما من كان في المسجد فهو لاء لم يسلموا عليه عند قبره لاسيما بعد أن وضع الشباك على الحجرة وإعلاء سلامهم عليه في المسجد كالسلام عليه في الصلاة، وكالسلام عليه إذا دخل المسلم المسجد وخرج منه، وهذا هو السلام الذي أمر الله به في حقه بقوله (صلوا عليه وسلموا تسليماً) وهذا السلام قد ورد أنه من سلم عليه مرة سلم الله عليه عشرًا كما أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرًا، وأما من سلم عليه عند قبره فإنه يرد عليه ذلك كالسلام على سائر المؤمنين ليس هو من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ولا هو السلام المأمور به الذي يسلم الله على صاحبه عشرًا فإن هذا هو الذي أمر الله به في القرآن، وهو لا يختص بمكان دون مكان، وحديث أبي هريرة هذا يدل على أنه يرد السلام على من سلم عليه، والمراد عند قبره، لكن النزاع في معنى كونه عند قبره، هل المراد به في بيته كما يراد مثل ذلك في سائر ما أخبر به من سماع الموتى إنما هو لمن كان عند قبورهم قريباً منها أو يراد به من كان في المسجد أيضاً قريباً من الحجرة كما قاله طائفة من السلف والخلف، وقول من يقول إنه صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة والسلام من البعيد ممتنع

فإنه إن أراد وصول صوت المصلي والمسلم إليه فهذه مكابرة ، وإن أراد أنه صلى الله عليه وسلم يكون بحيث يسمع أصوات الخلائق من بعيد فليس هذا إلا لله رب العالمين الذي يسمع أصوات العباد كلهم ، ويقال أيضاً ليس في الحديث ثناء على المسلم ولا مدح له ولا ترغيب له في ذلك ولا ذكر أجر له كما جاء في الصلاة والسلام المأمور بهما فإنه قد وعد أن من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرًا وكذلك من سلم عليه ، وأيضًا فهما مأمور بهما وكل مأمور به ففاعله محمود مشكور مأجور ، وأما قوله : « ما من رجل يمر بقبر الرجل فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام ، وما من مسلم يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أرد عليه السلام » ، فإنما فيه مدح المسلم عليه والإخبار بسماعه السلام وأنه يرد السلام في كافئ المسلم عليه لا يبقى المسلم عليه فضل فإنه بالرد تحصل المكافأة كما قال تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) والمقصود هنا أن يعرف ما كان عليه السلف من الفرق بين ما أمر الله به من الصلاة والسلام على الرسول ﷺ وبين سلام التحية الموجب للرد الذي يشترك فيه كل مؤمن حي وميت . ومن أعظم ما من الله به على رسوله وعلى أمته واستجاب فيه دعاءه أن دُفن في بيته بجانب مسجده فلا يقدر أحد أن يصل إلا إلى المسجد خصوصًا بعد وضع الشباك على الحجرة ، والمسافر إلى قبره ﷺ إنما يسافر إلى المسجد ، وإذا سمي هذا زيارة لقبره فهو اسم لا مسمى له إنما هو إتيان إلى مسجده ﷺ ولهذا لم يطلق السلف هذا اللفظ ، ولا عند قبره قناديل معلقة ولا ستور مسبلة بل إنما تعلق القناديل في المسجد المؤسس على التقوى ، ولا يقدر أحد أن يُخلَّقَ نفس قبره بزعفران أو غيره من الخلق ، ولا ينذر زيتًا ولا شمعًا ولا استرا ، ولا غير ذلك مما ينذر أهل الإثراك لقبر

غيره ، وإن كان فعل شيء من ذلك في ظاهر الحجر أو كان في بعض الأحوال قد ستر بعض الناس الحجر أو خلقها بعضهم بزعفران، فهذا إنما هو للحائط الذي يلي المسجد لامن باطن الحجر والقبر كما يفعل بقبر غيره . فعلم أن الله سبحانه وتعالى استجاب دعاءه حين قال : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وإن كان كثير من الناس يريدون أن يجعلوه وثناً ويعتقدون أن ذلك تعظيم له كما يريدون ذلك ويعتقدونه في قبر غيره ، فهم لا يتمكنون من ذلك في قبره ﷺ ، بأبي هو وأمي ، لاسيما بعد وضع الشباك علي الحجر ، بل هذا القصد والاعتقاد خيال في أنفسهم لا حقيقة له في الخارج فإي حصل من بعض الزوار في مسجده ﷺ أثناء زيارتهم من البدع والإشراك لا يعد واقعا عند قبره ﷺ ، وإنما ذلك في مسجده ﷺ ، لأنه من الممتنع الوصول إلى قبره ﷺ ، فعلم يقيناً أن الله قد استجاب دعاءه صلى الله عليه وسلم ، كما قال ابن القيم في الكافية الشافية :

ولقد نهانا أن نصير قبره عيداً حذار الشرك بالرحمن

ودعا بأن لا يجعل القبر الذي قد ضمه وثناً من الأوثان

فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة الجدران

حتى اغتدت أرجاؤه بدعائه في عزة وحماية وصيان انتهى

قلت : هذا في زمن ابن القيم ثم بعد زمنه أحيط أيضاً بالشباك الكبير

الموجود الآن فأصبح القبر محاطاً بثلاثة الجدران التي ذكرها ابن القيم رحمه الله

وثلاثة الجدران محاطة بالشباك الكبير من جميع الجهات ، فالحمد لله رب العالمين .

والمقصود أن الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم المأمور بهما في القرآن

لا يوجب الرد ، وهو أفضل من السلام الموجب للرد ، وكانت علي عهد الخلفاء

الراشدين والصحابة حجرتهم صلى الله عليه وسلم خارجة عن المسجد ولم يكن بينهم وبينه إلا الجدار ، ثم إنه إنما أدخلت الحجرة في المسجد في خلافة الوليد ابن عبد الملك بعد موت عامة الصحابة الذين كانوا بالمدينة وكان من آخرهم موتاً جابر بن عبد الله وهو توفي في خلافة عبد الملك قبل خلافة الوليد فإنه توفي سنة بضع وسبعين ، والوليد تولى سنة بضع وثمانين . وتوفي سنة بضع وتسعين فكان بناء المسجد وإدخال الحجرة فيه فيما بين ذلك ، وقد ذكر أبو زيد ممر ابن شبة النخعي في كتاب أخبار المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم عن أشياخه وعن حدثوا عنه أن عمر بن عبد العزيز لما كان نائباً للوليد على المدينة في سنة إحدى وتسعين هجرية هدم المسجد وبناه بالحجارة المنقوشة وهدم حجرات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فأدخلها في المسجد وأدخل القبر فيه ، وقوله في الحديث «إلا رد الله على رُوحى حتى أُرِدَ عليه السلام» يقتضى رد الروح بعد السلام ولا يقتضى استمرارها في الجسد وليعلم أن رد الروح بعد للبدن وعودها إلى الجسد بعد الموت لا يقتضى استمرارها فيه ولا يستلزم حياة أخرى قبل يوم النشور نظير الحياة المعهودة ، بل إعادة الروح إلى الجسد في البرزخ إعادة برزخية لا تزال عن الميت اسم الموت ، وقد ثبت في حديث البراء بن عازب الطويل المشهور في عذاب القبر ونعيمه وفي بيان الميت وحاله أن روحه تعاد إلى جسده مع العلم بأنها غير مستمرة فيه ، وأن هذه إعادة ليست مستلزمة لإثبات حياة مزيلة لاسم الموت ، بل هي نوع حياة برزخية والحياة جنس تحتها أنواع وكذلك الموت ، فأثبت بعض أنواع الموت لا ينافى الحياة كما في الحديث الصحيح أنه كان إذا استيقظ من النوم قال : الحمد لله الذى أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور ، وفي الجملة رد الروح على الميت في البرزخ ورد السلام

على من يسلم عليه لا يستلزم الحياة التي يظنها بعض الغالطين وإن كان نوع حياة برزخية ، وقول من زعم : إنها نظير الحياة المعهودة مخالف للمعقول والمعقول ويلزم منه مفارقة الروح للرفيق الأعلى وحصولها تحت التراب قُرناً بعد قرن والبدن حتى مدرك سميع بصير تحت أطباق التراب والحجارة ولو ازم هذا باطلة مما لا يخفى على العقلاء ، وعند أهل السنة من الفقهاء والمحدثين وغيرهم أن الروح ذات قائمة بنفسها لها صفات تقوم بها وأنها تفارق البدن وتصعد وتنزل وتقبض ، وتنعم وتعذب ، وتدخل وتخرج ، وتذهب وتجيء ، وتسأل وتحاسب ويقبضها الملك ويعرج بها إلى السماء ويشيعها ملائكة السموات إن كانت طيبة وإن كانت خبيثة طرحت طرحاً ، وأنها تحس وتدرك وتأكل وتشرب في البرزخ من الجنة كما دلت عليه السنة الصحيحة في أرواح الشهداء خصوصاً والمؤمنين عموماً ، ومع هذا فلها شأن آخر غير شأن البدن فإنها تكون في الملائكة الأعلى فوق السموات ، وقد تعلقت بالبدن تعلقاً يقتضى رد السلام على من سلم عليه عند قبره وهي في مستقرها في عليين مع الرفيق الأعلى ، وقد مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء على موسى قائماً يصلى في قبره ، ثم رآه في السماء السادسة ولا ريب أن موسى لم يرفع من قبره تلك الليلة لا هو ولا غيره من الأنبياء الذين رآهم في السموات ؛ بل لم تزل تلك منازلهم من السموات ، وإما رآهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء في منازلهم التي كانوا فيها من حين رفعهم الله سبحانه إليها ، ولم تكن صلاة موسى في قبره بموجبة مفارقة روحه للسماء السادسة وحلولها في القبر ، بل هي في مستقرها ولها تعلق بالبدن قوى حتى حمله على الصلاة ، وقد ثبت في الصحيح أن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تأكل من ثمار الجنة ، وتشرب من أنهارها

وتسرح فيها حيث شاءت ثم تأوى إلى قناديل معلقة تحت العرش وهذا شأنها حتى يبعثها الله سبحانه إلى أجسادها، ومع هذا فإذا زارهم المسلم وسلم عليهم عند قبورهم عرفوه وردوا عليه السلام بل ونسمة المؤمن كذلك مع كونها طائراً تعلق في شجر الجنة تُرَدُّ على صاحبها وتشعر بالمسلم إذا سلم عليه عند قبره والله أعلم، قال في الكافية الشافية لابن القيم رحمه الله :

وكذا نشد رحلتنا للمسجد النبوي خير مساجد البلدان
من بعد مكة أو على الإطلاق في — الخلف منذ زمان
فإذا أتينا المسجد النبوي صلينا التحية أولاً ثنتان
ثم اثنتين للزيارة نقصد القبر الشريف ولو على الأجناف
فنعوم دون القبر وقفة خاضع متذل في السر والإعلان
فكأنه في القبر حتى ناطق فالواقفون نواكس الأذقان
ملكهم تلك المهابة فاعترت تلك القوائم كثرة الرجفان
وتفجرت تلك العيون بمائها ولطال ما غاضت على الأزمان
وأنى المسلم بالسلام بهيبة ووقار ذى علم وذى إيمان
لم يرفع الأصوات حول ضريحه كلا ولم يسجد على الأذقان
كلا ولم ير طائفاً بالقبر أسب — وعما كأن القبر بيت ثان
ثم انثني بدعائه متوجهاً لله نحو البيت ذى الأركان
هذى زيارة من غدا متمسكا بشريعة الإسلام والإيمان
من أفضل الأعمال هاتيك الزياره وهى يوم الحشر فى الميزان
لا تلبسوا الحق الذى جاءت به سنن الرسول بأعظم البطلان
هذى زيارتنا ولم تنكر سوى ال بدع المضلة يا أولى العدوان

وحدث شد الرحل نص ثابت يجب المصير إليه بالبرهان انتهى
ويأتى فى كلام شيخ الإسلام أن السلف نصوا على أنه لا يوقف عنده
للدعاء ، قال شيخ الإسلام : اتفق الأئمة على أنه يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
عند زيارته وعلى صاحبيه لما فى السنن عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : ما من رجل يسلم على إلا رد الله على بهن روحى حتى أورد عليه
السلام ، وهو حديث جيد إلى أن قال ومع هذا لم يقل أحد منهم إن الدعاء
مستجاب عند قبره ولا أنه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجهاً إلى قبره بل نصوا
على نقيض ذلك ، وانفقوا كلهم على أنه لا يدعو مستقبل القبر ، وتنازعوا فى
السلام عليه فقال الأكثرون كمالك وأحمد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو
الذى ذكره أصحاب الشافعى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : بل يسلم عليه مستقبل
القبلة بل نص أئمة السلف على أنه لا يوقف عنده الدعاء مطلقاً كما ذكر ذلك
إسماعيل بن إسحاق فى كتاب المبسوط وذكره القاضى عياض ، قال مالك :
لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضى ، وقال أيضاً
فى المبسوط : لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف على قبر
النبي صلى الله عليه وسلم فيصلب عليه ويدعوه ولأنى بكر وعمر ، فقيل له : فإن ناساً من أهل
المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك فى اليوم مرة أو أكثر
وربما وقفوا فى الجمعة أو فى اليوم المرة والمرة أو أكثر عند القبر فيسلمون
ويدعون ساعة؟ فقال : لم يبلغنى هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدتنا ولا يصلح
آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها ولم يبلغنى عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم
كانوا يفعلون ذلك إلا من جاء من سفر أو أراد .

قال ابن القاسم رأيت أهل المدينة إذا خرجوا منها أو دخلوها أتوا القبر

وساموا قال وذلك دأبى فهذا مالك وهو أعلم أهل زمانه : أى زمن تابع التابعين
بالمدينة النبوية التى كان أهلها فى زمن الصحابة والتابعين وتابعهم أعلم الناس
بما يشرع عند قبر النبي ﷺ يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين
أن المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه وهو المشروع من الصلاة والسلام ، وأن
ذلك أيضاً لا يستحب لأهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر أو
إرادته لأن ذلك تحية له ، والمحيا لا يقصد بيته كل وقت لتحيته بخلاف القادمين
من السفر ، وقال مالك فى رواية ابن وهب إذا سلم على النبي ﷺ يقف وجهه
إلى القبر لا إلى القبلة ويدنو ويسلم ولا يس القبر بيده ، وكره مالك أن يقال :
زرنّا قبر النبي ﷺ ، قال القاضى عياض : كراهة مالك له لا إضافته إلى قبر النبي
ﷺ لقوله : « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ينهى عن إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبهه
بفعل ذلك قطعاً للذريعة وحسباً للباب انتهى كلام شيخ الإسلام . وقد تنازع
العلماء فى شد الرحال إلى مجرد زيارة القبور ، والصحيح أنه ينهى عن ذلك
لحديث : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » فإن قيل الحديث نص فى
المساجد لا فى غيرها ، قلنا قد فهم الصحابة من نهيه ﷺ أن يسافر إلى غير
المساجد الثلاثة أن السفر إلى طور سيناء داخل فى النهى وإن لم يكن مسجداً
كما جاء عن بصرة بن أبى بصرة وأبى سعيد وابن عمر وغيرهم ، وحديث بصرة
معروف فى السنن والموطأ ، قال لأبى هريرة وقد أقبل من الطور : لو أدركتكم
قبل أن تخرج إليه لما خرجت سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تعمل المطى
إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى » ،
وأما ابن عمر : فروى أبو زيد عمر بن شبة الميمرى فى كتاب أخبار المدينة ،

حدثنا ابن أبي الوزير ، حدثنا سفیان عن عمرو بن دينار عن طلق عن قزعة قال : أنبت ابن عمر فقلت إني أريد الطور ؟ فقال : « إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى فدع عنك الطور فلا تأنه » رواه أحمد بن حنبل في مسنده ، وهذا النهي عن بصرة ابن أبي بصرة وابن عمر ثم موافقة أبي هريرة يدل على أنهم فهموا من حديث النبي ﷺ النهي فلذلك نهوا عنه لم يحملوه على مجرد نفي الفضيلة وكذلك أبو سعيد الخدري راويه أيضا وحديثه في الصحيحين فروى أبو زيد ، حدثنا هشام ابن عبد الملك ، حدثنا عبد الحميد بن بهرام ، حدثنا شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكر عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينبغي للمطى أن تشد رحالها إلى مسجد تبغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » فأبو سعيد جعل الطور مما نهى عن شد الرحال إليه مع أن اللفظ الذي ذكره إنما فيه النهي عن شدها إلى المساجد فدل على أنه علم أن غير المساجد أولى بالنهي ، والطور إنما يسافر من يسافر إليه لفضيلة البقعة وأن الله سماه الوادي المقدس والبقعة المباركة وكلم الله موسى هناك فالصحابه الذين سمعوا الحديث من النبي ﷺ فهموا منه النهي وفهموا منه تناوله لغير المساجد وهم أعلم بما سمعوه ، والله أعلم .

وأما طلب الاستغفار من النبي ﷺ بعد موته فليس بجائز ، والحكاية المنسوبة عن الإمام مالك بن أنس الذي جاء فيها أنه قال لأبي جعفر المنصور : لم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام بل استقبله واستشفع به يشفعه الله فيك ، قال الله تعالى : (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم) الآية — حكاية باطلة فإن هذه الحكاية لم يذكرها أحد من الأئمة فيما أعلم

ولم يذكر أحد منهم أنه يستحب أن يسأل بعد الموت لا استغفاراً ولا غيره ،
 وكلام الإمام مالك المنصوص عنه وعن أمثاله ينافي هذا ، وإنما يعرف مثل هذا
 في حكاية ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء أنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال :
 كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي إلى قبر النبي ﷺ فقال السلام
 عليك يا رسول الله : سمعت الله يقول (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم) وتلاهذه
 الآية وأنشد هذين البيتين :

يا خير من دفنت بالبقاع أعظمه فطاب من طيبهن القاع والأكم
 نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم
 ثم انصرف الأعرابي فحملتني عيناي فرأيت النبي ﷺ في النوم ، فقال :
 يا عتبي الحق الأعرابي فبشره أن الله تعالى قد غفر له ، ولهذا استحب طائفة
 من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد مثل ذلك واحتجوا بهذه
 الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعي لاسيما في مثل هذا الأمر الذي لو كان
 مشروعاً مندوباً لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم ، وليس
 كل من قضيت حاجته بسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعاً مأموراً به ،
 وهذه الحكاية يروونها بعضهم عن العتبي بلا إسناد ، وبعضهم يروونها عن محمد
 ابن حرب الهلالي ، وبعضهم يروونها عن محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني
 عن الأعرابي ، وقد ذكرها البيهقي في شعب الإيمان بإسناد مظلم عن محمد
 ابن روح بن يزيد البصري ، حدثني أبو حرب الهلالي ، قال : حج أعرابي فلما
 جاء إلى باب مسجد رسول الله ﷺ أناخ راحلته فعقلها ثم دخل المسجد حتى
 أتى القبر ثم ذكر نحو ما تقدم ، وقد وضع لها بعض الكذابين إسناداً إلى
 علي بن أبي طالب ، وفي الجملة ليست هذه الحكاية المذكورة عن الأعرابي

لما تقوم بها حجة وإسنادها مظلم محتلق ولفظها محتلق أيضاً فلا يصلح الاحتجاج
بمثل هذه الحكاية ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم ومن لم يجعل الله له
نوراً فاله من نور، وبالله التوفيق .

فصل

في صفة العمرة وما يتعلق بذلك

من كان في الحرم من مكى وغيره وأراد العمرة خرج إلى الحلّ فأحرم . من
أقربه إلى الحرم وكان ميقاتاً له ، قال في الشرح الكبير : لانعلم فيه خلافاً انتهى ،
ومن التنعيم أفضل ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبى بكر
أن يعمر أخته عائشة من التنعيم .

قال ابن سيرين : بلغني أن النبي صلى الله وسلم وقت لأهل مكة التنعيم ،
وإنما لزم الإحرام من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم ، ومن أى الحل
أحرم جاز ، وإنما أعمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة من التنعيم لأنه أقرب
الحل إلى مكة . ثم بلى الإحرام من التنعيم في الأفضلية الإحرام من الجعرانة
بكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء وقد تكسر العين وتشدد الراء ، وقال
الشافعى : التشديد خطأ . وهى موضع بين مكة والطائف خارج من حدود الحرم
يعتمر منه ، سمي بريطة بنت سعد وكانت تذهب بالجعرانة . قال فى القاموس وهى
المراة فى قوله تعالى : (كالتى تقضت غزلها) قال فى المصباح المنير : والجعرانة
موضع بين مكة والطائف ، وهى على سبعة أميال من مكة وتماهه فيه ، وفى ذلك
الموضع بئر ماؤها من أعذب المياه . ثم بلى الإحرام من الجعرانة فى الأفضلية
الإحرام من الحديدية مصغرة وقد تشدد . قال فى المصباح : الحديدية بئر بقرب

مكة على طريق جدة دون مرحلة تم أطلق على الموضع وتعامه فيه . قال
في القاموس : الحديدية كدويبية وقد تشدد : بقر قرب مكة حرسها الله تعالى
أو لشجرة حدباء كانت هناك انتهى ، قال في شرح القاموس لمرضى الحسيني :
وجزم المتأخرون أنها قريبة من قهوة الشميسى ، والشجرة هي التي كانت تحتها بيعة
الرضوان انتهى ملخصاً . قلت : قد قطع الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله
عنه الشجرة التي بويح تحتها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى الناس
يذهبون إليها مذاهب سداً لذريعة الشرك من التبرك بالأشجار كذات أنواط
المذكورة في حديث أبي واقد الليثي والله أعلم ، والحديدية من الحل وهناك علماء
حدود الحرم قريباً منها كما هو مشاهد . ثم يلي ما سبق في الأفضلية ما بعد عن
الحرم ، وعنه في المسكى كلما تباعد في العمرة فهو أعظم للأجر هي على قدر تبعها ؛
ومن كان خارجاً عن حرم مكة دون المواقيت التي سبقت كأهل لزيمة والشرائع
وبحرة ونحوها فيقات إحرامه بالحج أو العمرة من دويرة أهله كما تقدم في باب
المواقيت لحديث ابن عباس السابق هناك ؛ وإن كان في قرية وأراد الإحرام فإن
له أن يحرم من الجانب الأقرب من الحرم وإحرامه من الجانب الأبعد أفضل
كمن بالمليقات فإن إحرامه من الجانب الأبعد عن الحرم أفضل وتقدم في باب
المواقيت ، وتباح العمرة كل وقت من أوقات السنة في أشهر الحج وغيرها ،
فلا يكره الإحرام بها يوم عرفة ولا يوم النحر ولا أيام التشريق لأن الأصل
الإباحة ولا دليل على الكراهة . فإن قيل كيف يتصور الإحرام بالعمرة يوم
النحر وهو متلبس بحج إذ يكون ذلك من إدخال العمرة على الحج والصحيح
عدم جوازه ؟ فالجواب أن فعل ذلك لمن لم يكن متلبساً بحج أصلاً أو لمن فاته
الحج والله أعلم ، لكن تقدم في باب الإحرام في صفة التمتع أن القاضي أباعلى

قال: لو تحلل من الحج يوم النحر ثم أحرم فيه بعمره فليس بمتمتع فعبارته صريحة في صحة عمرته يوم النحر بعد التحلل الأخير من الحج، فعلى هذا يكون المنوع ما إذا أحرم بالعمرة وهو متلبس بالحج، أما إذا حل منه التحلل الأخير صح الاعتماد إذ ليس فيه إدخال للعمرة على الحج، على أني لم أطلع على أن أحدا من السلف أو ممن يعتمد بقوله اعتمر وهو في تلك الحالة التي بقي عليه بعض مناسك الحج من الرمي والمبيت ليالي منى والله أعلم. ولا بأس أن يعتمر في السنة مرارا روى عن علي وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وطاوس وعكرمة والشافعي، وكره العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك، قال للنخعي ما كانوا يعتمرون في السنة لإمرة، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله. قال في الشرح الكبير: ولنا أن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرة مع قرانها وعمرة بعد حجها ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» متفق عليه، وقال علي رضي الله عنه: في كل شهر مرة. وكان أنس إذا حم رأسه خرج فاعتمر، رواهما الشافعي في مسنده انتهى.. ويكرهه إلا كثار منها والمواالات بينهما نصا باتفاق الساف قاله في الفروع، قال أحمد إن شاء كل شهر وقال لا بد أن يحلق أو يقصر وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس. قال في الشرح: قال شيخنا يعني عمه الموفق وأحوال السلف وأقوالهم على ما قلناه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم تنقل عنه المواالات بينها وإنما نقل عن السلف إنكار ذلك والحق في اتباعهم. قال طاوس: الذين يعتمرون من التمتع ما أدرى يؤجرون عليها أم يعذبون؟ قيل له: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع الطواف بالبيت ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائة طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي

في غير شئ، انتهى، والعمرة في غير أشهر الحج أفضل منها في أشهر الحج نقله الأثرم عن أحمد. واختار في زاد المعاد أن العمرة في أشهر الحج أفضل، وظاهر كلام جماعة التسوية، وأفضلها في رمضان، ويستحب تكرارها فيه لأنها تعدل حجة لحديث ابن عباس مرفوعاً «عمرة في رمضان تعدل حجة» متفق عليه. قال أحمد: من أدرك يوماً من رمضان فقد أدرك عمرة رمضان، وقال أنس «حج النبي ﷺ حجة واحدة واعتمر أربع عمر واحدة في القعدة وعمرة الحديبية وعمرة مع حجته وعمرة الجمرانة إذ قسم غنائم حنين» متفق عليه، وفي الصحيحين عن أنس «أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته» الحديث والتي مع حجته في ذي الحجة. قال ابن القيم: ولا تناقض بين حديث أنس أنهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته وبين قول عائشة وابن عباس لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة لأن مبدأ عمرة القران كان في القعدة ونهايتها كانت في ذي الحجة مع انقضاء الحج، فعائشة وابن عباس أخبرا عن ابتداءها وأنس أخبر عن انقضاءها انتهى. وتسمى العمرة حجاً أصغر لمشاركتها للحج في الإحرام والطواف والسعي والحلق والتقصير، وانفراد الحج بالوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ومنى ورمي الجمار وغير ذلك، قال في المنهى وشرحه: وحرم إحرام بعمرة من الحرم لتركه ميقاته وينعقد إحرامه وعليه دم كن تجاوز ميقاته بلا إحرام ثم أحرم انتهى. قال في الإقناع وشرحه: وإن أحرم بالعمرة من الحرم لم يجزله ذلك لتركه ميقاته وهو الحل وينعقد إحرامه وعليه دم لتركه نسكاً واجباً. قال في المغني والشرح: فإن أحرم بالعمرة من الحرم لم يجز وينعقد وعليه دم وذلك لتركه الإحرام من الميقات وهو الحل، فإن خرج إلى الحل قبل الطواف ثم عاد أجزاءه لأنه قد جمع بين الحل والحرم، وإن لم يخرج حتى قضى عمرته صح أيضاً لأنه قد أتى بأركانها

وإنما أخلّ بالأحرام من ميقاتها وقد جبره فأشبهه من أحرم دون الميقات بالحج
وهذا قول أبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي . والقول
الثاني لا تصح عمرته لأنه نسك فكان من شرطه الجمع بين الحل والحرم كالحج
فعلى هذا وجود هذا الطواف كعدمه وهو باق على إحرامه حتى يخرج إلى الحل
ثم يطوف بعد ذلك ويسعى ، وإن حلق قبل ذلك فعليه دم وكذلك كل ما فعله
من محظورات إحرامه فعليه فديته ، وإن وطىء أفسد عمرته وبمضى في فاسدها
وعليه دم لإفسادها ويقضيها بعمره من الحل ، فإن كانت العمرة التي أفسدها عمرة
الإسلام أجزاء قضاءؤها عن عمرة الإسلام وإفلا انتهى . قال في الرعاية : فإن
أحرم بها من الحرم أو من مكة معتمراً صح في الأصح ولزمه دم ، وقيل إن أحرم
بها مكى من مكة أو من بقية الحرم خرج إلى الحل قبل طوافها وقيل قبل إنتمامها
وعاد فأتمها كفته وعليه دم لإحرامه دون الميقات وإن أتمها قبل أن يخرج ففي
إجزائها وجهان انتهى . قال في الفروع وإن أحرم بالعمرة من مكة أو الحرم لزمه
دم ويجزئه إن خرج إلى الحل قبل طوافها وكذا بعده كإحرامه دون ميقات الحج به
انتهى ، يعني إذا خرج إلى الحل محرماً جزءاً من عمرته وعليه دم لإحرامه به دون ميقاتها
كإحرامه دون ميقات الحج والله أعلم . ثم بعد الإحرام بالعمرة يطوف لعمرته
ويسعى ثم يحلق أو يقصر ولا يحل قبل الحلق أو التقصير ، فإن وطىء قبله فعليه
دم لما روى عن ابن عباس وتقدم . قال في الشرح : وهل يحل قبل الحلق أو
التقصير على روايتين أصلهما هل الحلق والتقصير نسك أو ليس بنسك ؟ فإن
قلنا إنه نسك لم يحل قبله كالرمي ، وإن قلنا ليس بنسك بل إطلاق من
محظور حل قبله كاللبس والطيب ، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك في الحج وهذا
مقيس عليه انتهى . قلت : قد تقدم أن الحلق والتقصير نسك على الصحيح

لا إطلاق من محذور واستوفينا البحث هناك فليراجع فإنه مهم جداً والله
الموفق. وتجزىء عمرة القارن عن عمرة الإسلام، وتجزىء عمرة من التمتع عن عمرة
الإسلام لحديث عائشة حين قرنت الحج والعمرة، فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم حين حلت منهما قد حلت من حجك و عمرتك، وإنما أعمرها من التمتع
قصداً لتنطيب خاطرها وإجابة مسألتها لأنها كانت واجبة عليها. وعن الإمام
أحمد أن العمرة من أدنى الحل لا تجزىء عن العمرة الواجبة، قال إنما هي من أربعة
أميال وثوابها علي قدر نعمها، وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: والله
ما كانت عمرة إنما كانت زيادة، وإذا لم تكن تامة لم تجز لقوله تعالى: (وأتموا
الحج والعمرة لله) قال علي رضي الله عنه إنما هما أن تأتي بهما من ديرة أهلك.
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد كلامه سبق: ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن
كان مع النبي ﷺ إلا عائشة وحدها، لأنها كانت قد حاضت فلم يتمكنها
الطواف، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تقضى الحائض المناسك كلها
إلا الطواف بالبيت»، فأمرها أن تهل بالحج وتدع أفعال العمرة لأنها كانت متمتعة
ثم إنها طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها فأرسلها مع أخيها
عبد الرحمن فاعتمرت من التمتع، والتمتع هو: أقرب الحل إلى مكة وبه اليوم
المساجد التي تسمى مساجد عائشة، ولم تكن هذه على عهد النبي ﷺ وإنما
بنيت بعد ذلك علامة على المسكن الذي أحرمت منه عائشة، وليس دخول
هذه المساجد ولا الصلاة فيها لمن اجتاز بها محرماً لا فرضاً ولا سنة بل قصد
ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة مكروهة، ولكن من خرج من مكة ليعتمر
فإنه إذا دخل واحداً منها وصلّى فيه لأجل الإحرام، فلا بأس بذلك، ولم
يكن علي عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة

ليعتمر إلا لعذر لا في رمضان ولا في غير رمضان ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة إلا عائشة كما ذكر ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين ، والذين استحبوا الإفرا من الصحابة إنما استحبوا أن يحج في سفرة ويعتمر في أخرى ، ولم يستحبوا أن يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية ، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط ، اللهم إلا أن يكون شيئاً نادراً ، وإن تنازع السلف في هذا هل يكون متمتعاً عليه دم أم لا ، وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الإسلام أم لا ؟ وقد اعتمر النبي ﷺ بعد هجرته أربع عمر : عمرة الحديبية وصل إلى الحديبية ، والحديبية وراء الجبل الذي بالتنعيم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة ثم صدته المشركون عن البيت فصالحهم وحل من إحرامه وانصرف ، وعمرة القضية اعتمر من العام القابل ، وعمرة الجعرانة كان قد قاتل المشركين بحنين وحنين من ناحية المشرق من ناحية الطائف وأما بدر فهى بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين ولكن قرنا في الذكر لأن الله تعالى أنزل فيهما الملائكة لنصر النبي ﷺ والمؤمنين في القتال ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجعرانة ، فلما قسم غنائم حنين اعتمر بالجعرانة داخلاً إلى مكة لا خارجاً منها للإحرام ، والعمرة الرابعة مع حجته فإنه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته وباتفاق الصحابة على ذلك ، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أن النبي ﷺ تمتع متمتعاً حل فيه بل كانوا يسمون القران متمتعاً ولا نقل عن أحد من الصحابة أنه لما قرن طواف طوافين وسعى سعيين وعمامة المنقول عن الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج ، كعائشة ، وابن عمر ، وجابر ، قالوا : إنه تمتع بالعمرة إلى الحج ، وقد ثبت هذا في الصحيحين عن عائشة

وابن عمر بإسناد أصح من إسناد الأفراد ومرادهم بالتمتع القران كما ثبت ذلك في الصحاح أيضاً انتهى كلامه رحمه الله تعالى . وفي صحيح البخارى « أن النبي ﷺ قال لعائشة : انتظري فإذا ظهرت فاخرجي إلى التنعيم فأهلي ثم ائتيا بمكان كذا ولكنهما على قدر نفقتك أو نصيبك ، انتهى ، وقوله بمكان كذا : أي بالأبطح وهو المحصب ، والله أعلم ، وروى ابن أبي شيبه عن مجاهد قال : سئل عمر عن العمرة بعد الحج فقال هي خير من لا شيء ، وسئلت عائشة فقالت علي قدر النفقة ، وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد أنهم كرهوا العمرة بعد الحج ، وقالوا : لا تجزى ولا تقي ، وقالوا : الطواف بالبيت والصلاة أفضل .

(تمة) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تابعوا بين الحج والعمرة فإنها ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة ، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة » قال الترمذى حسن صحيح . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » متفق عليه .

فصل

أركان الحج أربعة : الأول الوقوف بعرفة لحديث « الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه » رواه أبو داود . الثاني طواف الزيارة ، قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لا خلاف في ذلك بين العلماء لقوله تعالى : (وليطوفوا بالبيت العتيق) قال في المنتهى وشرحه : فلو تركه أى طواف الزيارة وأتى بغيره من فرائض الحج وبعده عن مكة مسافة قصر رجع إلى مكة معتمراً فأتى بأفعال العمرة ثم يطوف للزيارة ، فإن وطئ أحرم من التنعيم على حديث

ابن عباس وعليه دم انتهى ، قال الخلوئي : قوله يعنى فى متن المنتهى فلو تركه
رجع معتمرا ظاهره سواء قرب أو لم يقرب وتعليل الشارح فيما سبق بخالفه ،
وعلى كل حال ففيه إدخال العمرة على الحج وهو لا يصح على الصحيح من
المذهب قاله ابن نصر الله انتهى ، وتقدم فى فصل : ثم يفيض إلى مكة البحث
فى هذه المسئلة . الثالث : السعى بين الصفا والمروة وفاقا للملك والشافعى لحديث
عائشة قالت : « طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون تعنى بين الصفا والمروة
وكانت سنة فلمعمرى ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة ، رواه مسلم ،
ولحديث « اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعى » رواه ابن ماجه ، وعنه :
إن السعى سنة لادم فى تركه ، روى ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن
سيرين ، وعنه أنه واجب اختاره الموفق والشارح والقاضى وصاحب الفائق وهو
قول الحسن وأبى حنيفة والثورى فعلى القول بوجوده يجب بتركه دم ، والصحيح
من المذهب أنه ركن . الرابع : الإحرام وهو نية الذسك وإن لم يتجرد من
ثيابه المحرمة على المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات »
وكبقية العبادات ، قال الشيخ منصور : لكن قياسها أنه شرط انتهى .
وعن أحمد رواية أن الإحرام شرط وهو قول أبى حنيفة . وواجبات الحج سبعة :
الأول : الإحرام من الميقات المعتبر له إنشاء ودواما ، قال فى التلخيص والإنشاء
أولى لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر المواقيت وقال : « هن لمن ولمن مرّ عليهن
من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة » . الثانى : الوقوف بعرفة إلى الليل على
من وقف نهاراً لما تقدم . الثالث : المبيت بمنى ليالى أيام التشريق إلا إن كان
من أهل الأعدار ولمن تعجل عن الليلة الثالثة على ما تقدم تفصيله . الخامس :
الرمى للجمار مرتبا على ما سبق . السادس : الحلق أو التقصير إن به شعر .

السابع : طواف الوداع ، قال في المنتهى وشرحه وهو الصدر بفتح الصاد المهملة ،
وقدم الزركشي وتبعه في الإقناع أن طواف الصدر هو طواف الزيارة انتهى ،
قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : وطواف الوداع ليس من الحج وإنما هو
لكل من أراد الخروج من مكة انتهى ، والمسنون المبيت بمكة ليلة عرفة ، وطواف
القدوم ، والرمل ، والاضطباع ، والتلبية ، واستلام الركنين ، وتقبيل الحجر
الأسود ، والمشى ، والسعى شديداً في مواضعها ، والخطب والأذكار ، والدعاء ،
ورقى الصفا والمروة ، والاعتسال والتطيب في البدن ، والصلاة قبل الإحرام ،
واستقبال القبلة عند الوقوف بعرفة وعند الرمي ما عدا جرة العقبة فإن الصحيح
الذي تدل عليه السنة أنه يجعل القبلة عن يساره ومنى عن يمينه وإن كان خلاف
المذهب عند المتأخرين والله أعلم ، والوقوف بعد الرمي طويلاً عند الجمرتين
الأولى والثانية فقط دون جرة العقبة .

وأركان العمرة ثلاثة : الأول : الإحرام ، الثاني : الطواف ، الثالث : السعى لما

تقدم في الحج .

وواجبات العمرة شيئان : الأول الإحرام من الحبل ، الثاني : الحلق أو
التقصير ، فمن أتى بواحد منهما فقد أتى بالواجب ، فمن ترك الإحرام لم ينقص
نسكه حجاً كان أو عمرة ، ومن ترك ركناً غير الإحرام لم يتم نسكه إلا به أو
ترك نية الركن غير الإحرام لأن الإحرام هو نفس النية وغير الوقوف بعرفة
لأنه لا يحتاج إلى نية لقيام الإحرام عنها لم يتم نسكه إلا به فمن طاف أو سعى بلا
نية أعاده بنية . ومن ترك واجباً عمداً أو سهواً أو جهلاً أو لعذر فعليه دم بتركه
لقول ابن عباس وتقدم فإن عدم الدم فكصوم متعة يصوم عشرة أيام ثلاثة في
الحج وسبعة إذا رجع ، ولا إطعام فيه على المذهب . قال في المغني والشرح :

ومن لزمه صوم المتعة فبات قبل أن يأتي به لعذر منعه عن الصوم فلا شيء عليه وإن كان لغير عذر أطعم عنه كما يطعم عن صوم أيام رمضان ؛ لأنه صوم واجب بأصل الشرع أشبهه صوم رمضان انتهى . ومن ترك سنة فلا شيء عليه ، لكن ينقص به أجر الحج ويثاب على فعله ، قال في الفصول وغيره ولم يشرع الدم عنها لأن جبران الصلاة أدخل فيتعدى إلى صلاته من صلاة غيره . قلت : معنى كلام صاحب الفصول أنه لا يشرع لمن ترك سنة من سنن الحج أن يجبره بدم بخلاف ما إذا ترك سنة من سنن الصلاة فعنده يشرع أن يجبرها بسجدة السهو ، لأن جبران الصلاة أدخل لسكن ذكر في شرح المنتهى أنه يباح السجود لترك سنة من سنن الصلاة . وفي الإقناع : ولا يشرع السجود لترك سنة ولو قولية وإن سجد فلا بأس انتهى . قال في الإقناع وشرحه قال أبو الوفا على بن عقيل : وتكره تسمية من لم يحج ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرورة في الإسلام ، لأنه اسم جاهلي . قلت : والضرورة بفتح الصاد المهملة وضم الراء الأولى ، ويسمى بذلك من لم يحج عن نفسه ، قال ويكره أن يقال حجة الوداع لأنه اسم على أن لا يعود ، قال وأن يقال شوط بل طوفة وطوفتان انتهى ، قال السيوطي في الجامع الصغير : حديث « لا ضرورة في الإسلام » رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والحاكم انتهى .

فص — ل

يعتبر في أمير الحاج أن يكون مطاعاً ذا رأى وشجاعة وهداية ، وعليه جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يتفرقوا فيخاف عليهم ، وعليه ترتيبهم في السير والنزول ، حتى لا يتنازعوها ولا يضلوا عنه ، ويرفق بهم في السير ، ويسير سير

أضعفهم ما لم يحصل عليهم ما هو أهم منه كخوف عطش أو عدو أو فراغ علف ونحو ذلك، ومحل فراغ العلف إذا كانوا على بهائم، ويسلك بهم أوضح الطرق ويرتاد لهم المياه ويحرسهم إذا نزلوا، ويحوظهم إذا رحلوا حتى لا يتخطفهم متلصص، ويكف عنهم من يصددهم عن المسير بقتال إن قدر عليه أو ببذل مال إن أجاب الحجيج إليه، ولا يحل له أن يجبر أحداً على بذل الخفارة إن امتنع منها لأن بذل المال في الخفارة لا يجب، اللهم إلا أن يخاف عليهم إن لم يبذلوا الخفارة من النهب والسلب أو القتل مع عجزهم عن مدافعة طالب الخفارة فله إذاً إجبار الحجيج على بذلها. قال الشيخ تقي الدين: ومن جرد معهم وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كافة الطريق أبيع له ولا ينقص أجره وله أجر الحج والجهاد وهذا كأخذ بعض الإقطاع ليصرفه في المصالح وليس في هذا اختلاف ويلزم المقطع بذل ما أمر به انتهى. وفي سنة إحدى وسبعين وثلثمائة وألف طرح الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل الخفارة التي تؤخذ من الحجاج في زمنه وزمن أمراء مكة السابقين فصارت حسنة من حسناته والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، ويصلح أمير الحجاج بين الخصمين ولا يحكم بينهما إلا أن يفوض إليه الحكم فيعتبر كونه من أهله فإن دخلوا بلداً، فلحاكم البلد الحكم بينهما، ولو تنازع واحد من الحجيج وواحد من أهل البلد لم يحكم بينهما إلا حاكم البلد، ويراعى الأمير اتساع الوقت حتى يأمن فوات الحج ولا يلحقهم ضيق في الحث على السير، فإذا وصل الميقات أمهاتهم للإحرام ولا إقامة سنته، فإن كان الوقت واسماً دخل بهم مكة وخرج بهم مع أهلها إلى منى ثم عرفات، وإن كان ضيقاً عدل إلى عرفات مخافة من فوات الحج فاذا وصل الحجيج مكة، فن لم يكن على عزم العود زالت إمارته عنه، ومن كان على عزم العود فهو تحت إمارته (م - ١٢ - مفيد الأنام - ثاني)

وملتزم أحكام طاعته في غير معصية ، وإذا قضى الناس حجهم أمهلهم الأيام التي جرت العادة بها لإنجاز حوائجهم ولا يعجل عليهم في الخروج لئلا يحصل عليهم ضرر بذلك ، ويلزمه انتظار حائض تطهر لطواف الزيارة لأنه ركن لا يتم الحج إلا به ، بخلاف انتظار النساء لأن مدة النفاس طويلة وفيه مشقة على الحجيج إذا انتظروا طهرها ، هكذا ذكر الأصحاب ومعنى هذا أن هذه النساء الغربية المسكينة تبقى بمكة حتى تطهر من نفاسها ثم تطوف ولو كان عليها ضرر في البقاء مطلقاً وقد تقدم في باب دخول مكة كلام شيخ الإسلام وابن القيم في جواز طواف الحائض للضرورة ويقاس عليها النساء ، ثم يعود بهم إلى وطنهم ويكون في عودهم ملتزماً فيهم من الحقوق ما كان ملتزماً في ذهابه إلى الحج حتى يصل إلى البلد الذي سار بهم منه فتنقطع إمارته بالعود إليه ، وشهر السلاح عند قدوم الحاج الشامي تبوك بدعة محرمة ، ومثله ما يفعله الحاج المصري ليلة بدر في المحل المعروف بجبل الزينة من إيقاد الشموع . قال شيخ الإسلام : وما يذكره الجهال من حصار تبوك كذب فلم يكن بها حصن ولا مقاتلة فان مغازي النبي ﷺ كانت بضعاً وعشرين لم يقاتل فيها إلا في تسع : بدر ، وأحد ، والخندق ، وبنى المصطلق ، والغابة ، وفتح خيبر ، وفتح مكة ، وفتح حنين ، والطائف . وقال : من اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة فإنه يستتاب بعد تعريفه إن كان جاهلاً ، فإن تاب وإلا قتل ، ولا يسقط حق الأذى من مال أو عرض أو دم بالحج إجماعاً .

باب

الإحصار والفوات وما يتعلق بهما

الفوات مصدر فاته يفوته فواتا وفوتنا وهو سبق لا يدرك فهو أخص من السابق ، والإحصار مصدر أحصره إذا حبسه فهو الحبس ، وأصل الإحصار المنع ، من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة في وقته المعتبر له لعذر من حصر أو غيره أو لعذر فاته الحج ذلك العام لا نعلم فيه خلافا لانقضاء زمن الوقوف لقول جابر : « لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير : فقلت له أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ؟ قال : نعم ، رواه الأثرم بإسناده ولحديث « الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه ، فهفومه فوت الحج بخروج ليلة جمع وسقط عنه توابع الوقوف كبيت بزدلفة ومني ورمي جبار وانقلب إحرامه بالحج عمرة نصا ، وسواء كان قارنا أو غير قارن لأن عمرة القارن لا يلزمه أفماها ، وإنما يمنع من عمرة على عمرة إذا لزمه المضي في كل منهما . وقال ابن حامد : لا ينقلب إحرام بالحج عمرة بل يتحلل بطواف وسمي وحلق ، وهو مذهب مالك والشافعي لأن إحرامه انعقد بأحد النسكين فلم ينقلب إلى الآخر كما لو أحرم بالعمرة ، قال في المغني : ويحتمل أن من قال يجعل إحرامه عمرة أراد به يفعل ما فعل المعتبر وهو الطواف والسعي : أي والحلق أو التقصير ولا يكون بين القولين خلاف انتهى . وعلى المذهب إذا انقلب إحرامه بالحج عمرة فإنه يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر ، قال الشيخ مرعي في الغاية ويتحلل بها ولو لم ينوه انتهى ، قال في المغني : من فاته الحج يتحلل بطواف وسمي وحلق هذا الصحيح من المذهب ، وروى ذلك عن عمر بن

الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وروى الشافعي في مسنده أن عمر قال لأبي أيوب حين فاته الحج: اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإن أدركت الحج قابلاً فحج وأهد ما استيسر من الهدى. وروى الأثرم بإسناده عن سليمان بن يسار: أن هبار بن الأسود حج من الشام فقدم يوم النحر، فقال له عمر: ما حبسك؟ قال: حسبت أن اليوم يوم عرفة، قال: فانطلق إلى البيت قطف به سبعمائة وإن كان معك هدية فانحزها، ثم إذا كان عام قابل فاحجج فإن وجدت سعة فأهد فإن لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت إن شاء الله تعالى. وروى النجاشي بإسناده عن عطاء أن النبي ﷺ قال: «من فاته الحج فعليه دم وليجعلها عمرة»، وليحج من قابل ولأنه يجوز فسخ الحج إلى العمرة من غير فوات فع الفوات أولى انتهى ملخصاً. قلت: الظاهر أن محل جواز فسخ الحج إلى العمرة قبل الفوات هو فيما إذا تمكن من الحج تلك السنة التي فسخ فيها والله أعلم. ومحل انقلاب إحرامه بالحج عمرة إن لم يختار البقاء على إحرامه ليحج من قابل من غير إحرام متجدد فإن اختار ذلك فله استدامة الإحرام لأنه رضى بالمشقة على نفسه، ولا تجزي هذه العمرة التي انقلب إحرامه بالحج إليها عن عمرة الإسلام نصاً لحديث «وإنما لكل امرئ ما نوى»، وهذه لم ينوها ولو جوبها كعمرة مندورة، وعلى من فاته الحج وانقلب في إحرامه عمرة القضاء ولو كان الحج الفاتت نفلاً لما روى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من فاته عرفات فقد فاته الحج وليتجمل بعمرة وعليه الحج من قابل»، وعمومه شامل للفرض والنفل وكذا ما سبق عن عمر، ولأن الحج يلزمه بالشروع فيه فيصير كالمندوب بخلاف سائر التطوعات، وروى ذلك

عن عمر وابنه وزيد وابن عباس وابن الزبير ومروان ، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وهو الصحيح من المذهب . وعن أحمد لا قضاء عليه بل إن كانت فرضاً فعلها بالوجوب السابق وإن كانت نهياً لاسقطت ، وروى هذا عن عطاء وهو إحدى الروايتين عن مالك ، لأن النبي ﷺ لما سئل عن الحج أكثر من مرة قال : بل مرة واحدة ولو أوجبنا القضاء كان أكثر من مرة ، ولأنه معذور في ترك إتمام حجه فلم يلزمه القضاء كالمحصر ولأنها عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها كسائر التطوعات ، ووجه الرواية الأولى التي هي المذهب ما ذكرنا من الحديث وإجماع الصحابة . وأما قوله ﷺ (الحج مرة) فالمراد به الواجب بأصل الشرع حجة واحدة وهذه إنما وجبت بإيجابها بالشرع فيها كالمندورة . وأما المحصر فإنه غير منسوب إلى تفریط فلذا لا يجب عليه قضاء النفل ، بخلاف من فاته الحج انتهى ، قال الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي في المنهج وشرحه : ولا إعادة على محصر تحل لعدم وروده ولأن الفوات نشأ عن الإحصار الذي لا صنع له فيه ، فإن كان نسكه فرضاً ففي ذمته إن استقر عليه ، وإن لم يستقر اعتبرت استطاعته بعد زوال الإحصار إن وجدت وجب وإلا فلا . وعلى من فاته وقوف بعرفة تحلل ويحصل بعمل عمرة بأن يطوف ويسعى ويحلق وعليه دم وإعادة فوراً للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً كما في الإفساد انتهى ، قال البيهقي في حاشيته على المنهج وشرحه : فإن قلت هلا وجب القضاء على المحصر قياساً على الفوات ؟ قلت : لا لأن المحصر أذن له الشارع في الخروج من العبادة فكان حجه غير واجب الإتمام فلا يجب تداركه بخلاف الفوات انتهى كلام البيهقي الشافعي ، وإذا قضى حجته الفاتئة أجزاء القضاء عن الحجة الواجبة بغير خلاف لأن الحجة المقضية لو تمت لأجزأت عن الواجبة عليه ، فكذلك

قضاؤها يجوزها عنها لأن القضاء يقوم مقام الأداء ، ومحل وجوب القضاء عليه إن لم يشترط في ابتداء إحراره بأن لم يقل فإن حبسني حابس فمحل حيث حبستني ، فإن اشترط في ابتداء إحراره لم يلزمه قضاء نفل ولا هدى لحديث ضباعة ، وتقدم في باب الإحرام مفصلاً . ويلزم من فاته الحج أيضاً إن لم يكن اشترط أن يحل حيث حبستني هدى عن الفوات شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة من حين الفوات ساق الهدى أولاً ، نص عليه يؤخره إلى القضاء بذبحه فيه لأنه حل من إحراره قبل تمامه فلزمه هدى كالمحصر ، قال في المنى إذا ثبت هذا فإنه يخرج الهدى في سنة القضاء إن قلنا بوجوب القضاء وإلا أخرجه في عامه ، وإذا كان معه هدى قد ساقه نحره ، ولا يجوز إن قلنا بوجوب القضاء بل عليه في السنة الثانية هدى أيضاً نص عليه أحمد ، وذلك لحديث عمر الذي ذكرناه . والهدى ما استيسر مثل هدى المتعة لحديث عمر أيضاً : والمتنع والمفرد والقارن والسكي وغيره سواء فيما ذكرنا ، لأن الفوات يشمل الجميع انتهى ، ومثله في الشرح ومراده بحديث عمر هو ما ذكره آنفاً من قصة أبي أيوب وهبار ، قال في المستوعب : وإن كان قد ساق هدياً نحره ولم يجزه عن دم الفوات ، وقاله ابن أبي موسى وصاحب التلخيص وغيرهم انتهى . قال الشيخ سليمان بن علي في منسكه : وعلي من لم يتحلل قبل الفوات بنحو عمرة ولم يشترط أول إحراره للقضاء حتى المتنفل وعليه هدى شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة من الفوات ويؤخره للقضاء ، فإن عدمه زمن وجوبه صام كتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع انتهى . قلت سبقه إلى ذلك الشيخ مرعي في الغاية قال شارحها الشيخ مصطفى ولا يلزمه قضاء نفل ؛ أي إذا تحلل قبل الفوات بنحو عمرة ، قال : وهذا ما انفرد به المصنف وكأنه فاسه على المحصر ولم يسبق إليه انتهى . قال في الإقناع : فإن كان الذي

فاته الحج قارنا قضى قارنا ، قال الشيخ منصور في شرحه له : أى لزمه في العام الثانى مثل ما أهل به أولاً نص عليه ، لأن القضاء يجب على حسب الأداء في صورته ومعناه ، فيجب أن يكون هنا كذلك . قال في الشرح : ويلزمه دمان لقرانه وفواته انتهى كلام منصور ، وقال في الإقناع وشرحه في باب الإحرام : وإذا قضى القارن قارنا لزمه دمان دم لقرانه الأول ودم لقرانه الثانى ، وإن قضى القارن مفردا لم يلزمه شيء لقرانه الأول لأنه أتى بنسك أفضل من نسكه وجزم غير واحد بأنه يلزمه دم لقرانه الأول لأن القضاء كالأداء ، قال في الفروع : وهو ممنوع فإذا فرغ من قضى مفردا من الحج أحرم بالعمرة من الميقات الأبعد : أى أبعد الميقاتين اللذين أحرم فى أحدهما بالقران وفى الآخر بالحج كمن فسد حجه ثم قضاه يحرم من أبعد الميقاتين ، وإلا ، أى وإن لم يحرم بالعمرة من أبعد الميقاتين ، لزمه دم لتركه واجبا ، وإن قضى القارن متمتعاً فإذا تحلل من العمرة أحرم بالحج من أبعد الموضعين : الميقات الأصيل والموضع الذى أحرم منه الإحرام الأول الذى أفسده . قلت : والظاهر أنه لادم عليه إذا لفوات الشرط الرابع انتهى كلام الإقناع وشرحه . قوله وجزم غير واحد بأنه يلزمه دم لقرانه الأول لأن القضاء كالأداء ، أقول : فى هذا التمهيل نظر لأن القضاء هو الأفراد والأداء هو القران ، ولو قال لأن الدم لا يسقط بفوات النسك لصلح التمهيل والتعبير ، وتقدم فى باب الإحرام أنه لا يسقط دم التمتع والقران بفساد نسكهما ولا يسقط دم التمتع والقران أيضاً بفوات الحج فليراجع ، وقوله لفوات الشرط الرابع ، مراده بذلك هو ما ذكره فى باب الإحرام حيث قالوا : ويجب على المتمتع دم نسك لا جبران بسبعة شروط : الرابع منها أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر فإن سافر مسافة قصر فأكثر فأحرم بالحج فلا دم عليه ، وذكرنا هناك الكلام

مستوفى فليراجع ، قال الشيخ سليمان بن علي في منسكه : ويجب قضاء على صفة أداء فن فاته الحج قارنا قضى قارنا وهو خلاف قولهم في دم التمتع وإذا قضى مفرداً لم يلزمه شيء ، فإذا فاته النسك المفضول قضى على صفته وجاز قضاؤه بنسك أفضل منه لآعكسه فن فاته الحج قارنا قضى قارناً وجاز مفرداً ومتمتماً فدل هذا على صحة القضاء بالنسك الفاضل عن النسك المفضول بخلاف العكس ، فلو خالف وأتى بالنسك المفضول قضاء عن الفاضل فالذى يظهر صحة النسك ذلك لـسكن لم يزل القضاء في ذمته حتى يقضيه بمثل نسك الفئات أو بنسك أفضل منه كما ذكرنا والله أعلم انتهى . قال الشيخ مرعي في الغاية : ويجب قضاء على صفة أداء فن فاته الحج قارنا قضى قارنا وهو خلاف قولهم في دم التمتع وإذا قضى مفرداً لم يلزمه شيء انتهى كلام مرعي . قلت : قد بحث الشيخ منصور بأن معنى قول الأصحاب هنا فإن كان الذي فاته الحج قارناً قضى قارناً لأنه يلزمه قضاء النسكين : أي الحج والعمرة ، لأن يكون قارناً لأنهم صرحوا في باب الإحرام بأن القارن له أن يقضى قارناً أو مفرداً أو متمتماً والله أعلم ، وتقديم ذلك ، فإن عدم الهدى زمن الوجوب وهو طلوع فجر يوم النحر من عام الفوات صام عشرة أيام ثلاثة في حجة القضاء وسبعة إذا رجع ، أي فرغ من حجة القضاء كتمتع ، لا أثر عمر المتقدم في قضية هبار بن الأسود ، والمكي وغيره في ذلك سواء ، قال في الإنصاف متى يكون قد وجب فيه وجهان : أحدهما وجب في سنته ولـسكن يؤخر إخراجه إلى قابل ، والثاني لم يجب إلا في سنة القضاء إلى أن قال : قلت : الصواب وجوبه مع القضاء انتهى ، قال في الغاية : وظاهر كلامهم أن زمن الوجوب وقت الفوات والأثر بخلافه انتهى ، قال في المنتهى : فإن عدمه أي الهدى زمن الوجوب صام كتمتع ، قال الخلو في قوله : صام كتمتع : أي في العام

الذي أراد القضاء فيه وأجزأه الصوم ولو أيسر عند إرادة الصوم لما تقدم من أن الاعتبار فيه وفي الكفارات بوقت الوجوب على الصحيح من المذهب انتهى ، قلت : نص الاثر يخالف هذا لأنه جاء فيه ثم إذا كان عام قابل فالحجج فإن وجدت سعة فأهد فإن لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت ، فاعتبر الوجوب مع القضاء وأنه إن وجد سعة زمن القضاء أهدي وإلا صام ، وقد صوّبه في الإنصاف ، ويؤيد ذلك قوله في المغنى والشرح : ويعتبر اليسار والإعسار في زمن الوجوب ، وهو في سنة القضاء إن قلنا بوجوبه ، أو في سنة الفوات إن قلنا لا يجب القضاء انتهى ، والعبد لا يهدى ولو أذنه سيده لأنه لا مال له لأنه لا يملك ولو ماله غير المكاتب ، ويجب عليه الصوم المذكور بدل الهدى ، وعلى قياس هذا كل دم لزمه في الإحرام لفعل محذور أو غيره لا يجزئه عنه إلا الصيام لما تقدم ، وإذا صام العبد بدل الهدى فإنه يصوم عشرة أيام كالحج ثلاثة في حجة القضاء وسبعة إذا رجع خلافاً للخرق وتبمه في الإقناع حيث قال يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً حيث يصوم الحر ، قال في الإقناع : فإن عدم (أى من فاته الحج) الهدى زمن الوجوب صام عشرة أيام ثلاثة في الحج : أى حج القضاء ، وسبعة إذا رجع ثم حل ؛ قال منصور قوله : ثم حل يقتضى أنه لا يحل حتى يصوم ، وليس بظاهر لأنه ليس كالمحصر بل يحصل التحلل بنفس إتمام النسك على ما تقدم في صفة الحج إذ لم يفرقوا بين القضاء وغيره ، ولم يذكر ثم حل في المنتهى وغيره فيمن فاته الحج بل في المحصر انتهى . (فائدة) وإن أخطأ الناس فوقفوا في غير يوم عرفة بأن وقفوا الثامن أو العاشر ظناً منهم أنه يوم عرفة أجزاءهم نصاً لما روي الدارقطنى بإسناده عن عبد العزيز بن عبد الله بن جابر بن أسيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه » وقد روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فطر كم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون » رواه الدارقطني وغيره ، قال في الفروع : ويتوجه وقوف مرتين إن وقف بمصنوعهم لاسيما من رآه ، وصرح جماعة إن أخطأوا الغلط في العدد أو في الرؤية أو في الاجتهاد مع الغيم أجراً ، وهو ظاهر كلام الإمام وغيره انتهى ، قال شيخ الإسلام : الوقوف مرتين بدعة لم يفعله السلف وقال فلوراه طائفة قليلة لم ينفردوا بالوقوف بل الوقوف مع الجمهور انتهى . قلت : ما قاله شيخ الإسلام هو الحق الذي لا ريب فيه خلافاً لما وجهه ابن مفلح في فروعه من الوقوف مرتين فإنه توجيهه ليس بوجيه وليته سار على منهاج شيخه كما سار عليه شمس الدين بن القيم وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي صاحب الصارم المنكي والله الموفق يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ، قال في الإقناع وشرحه : وإن أخطأ بعضهم فإنه الحج ، هذه عبارة غالب الأصحاب ، وفي الانتصار وإن أخطأ عدد يسير ، وفي الكافي والمجرد وإن أخطأ نفر منهم ، قال ابن قتيبة : يقال إن نفر ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ولذلك قال في المنتهى وإن وقف الكل أو إلا يسيراً الثامن أو العاشر خطأ أجزاء انتهى كلام الإقناع وشرحه ، قال في شرح المنتهى وظاهره سواء أخطأوا الغلط في العدد أو الرؤية أو الاجتهاد في الغيم ، قال في الفروع : وهو ظاهر كلام الإمام وغيره وإن أخطأ دون الأكثر فاتهم الحج لأنهم لم يقفوا في وقته ، وأما الأكثر فقد ألحق بالكل في مواضع فكذا هنا على ظاهر الانتصار وغيره ، وفي المقنع وإن أخطأ بعضهم فقد فاتته الحج ، قال في الإصناف : هذا المذهب وعليه الجمهور ولم يخالفه في التنقيح وجزم به في الإقناع انتهى نقل عبد الله ، قال عليه الصلاة والسلام : « يوم عرفة اليوم الذي يعرف الناس فيه »

فإذا شك الناس في عرفة فقال قوم يوم النحر فوقف الإمام بالناس يوم عرفة ثم علم أنه يوم النحر أجزاءهم ، قال في المنع : وإن أخطأ الناس فوقفوا في غير يوم عرفة أجزاءهم وإن أخطأ بعضهم فاته الحج ، قال في الشرح الكبير : فإن اختلفوا فأصاب بعض وأخطأ بعض لم يُجْزَ مَنْ أخطأ لأنهم غير معذورين في ذلك ، وقد ذكرنا حديث هبار حين قال لعمر : ظننت أن اليوم يوم عرفة فلم يعذر بذلك انتهى .

فصل

ومن أحرم فحصره بالبلد عدو في حج أو عمرة من الوصول إلى البيت أو حصره بالطريق قبل الوقوف بعرفة أو بعده أو منع من دخول الحرم ظلما أو جن أو أغشى عليه ولم يكن له طريق آمن إلى الحج ولو بعدت وخشى فوات الحج ذبح هديا شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة لقوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه حين أحصروا في الحديبية أن ينحروا ويحلقوا ويحلوا . قال الشافعي : لا خلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حصر الحديبية ، ولأنه أبيض له التحلل قبل إتمام نسكه فوجب الهدى في صورة ما لو حصر بعد الوقوف كما لو حصر قبله . فإن قيل : كيف يتصور من المجنون والمغشى عليه أن يتحلل إذا خشى فوات الوقوف بذبح هدى بنية التحلل أو بصوم عشرة أيام بالنية أيضا ؟ قلنا : لعل ذلك فيما إذا منعه الجنون أو الإغماء عن الذهاب إلى الوقوف لأنه لا يصح منهما ثم عقل أو أفاق قبل الفوات ولكن في زمن لا يمكنه الوصول فيه إلى عرفة إلا بعد فوات وقت الوقوف فتحلل حينئذ والله أعلم .

(تنبيه) فوت الحج ليس شرطاً لتحلل المحصر كما تدل عليه الآية والخبر وكلام الأصحاب، بل إذا خشي فوات الحج فله التحلل بذبح الهدى في موضع حصره، حلاً كان أو حرماً لذبحه صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية، وهي من الحل والله أعلم، وينوي المحصر بذبح الهدى التحلل وجوباً لحديث «إنما الأعمال بالنيات» قال في الإقناع: وحلق أو قصر، قال في شرح الإقناع وجوباً، قدمه في الرعاية واختاره القاضي في التعليق وغيره وقدم في المحرر وشرح ابن رزين عدم الوجوب وهو ظاهر الخرق والمنهى لعدم ذكره في الآية انتهى، وقال في الإقناع وشرحه أيضاً: ثم حل من إحرامه انتهى يعني بعد الذبح والحلق أو التقصير. وقال في الغاية: ومن منع البيت ظلماً ولو بعد الوقوف ولم يرم ويحلق، أو في عمرة ذبح هدياً حيث أحصر بنية التحلل وجوباً فإن لم يجد صام عشرة أيام بالنية وحل، ويتجه صحة تنميم ما بقى من أركان حجه بإحرام ثانٍ إذا زال حصره ولا إطعام في ذلك ولا مدخل لحلق أو تقصير خلافاً له (يعني للإقناع) وعند بعضهم إن عجز عن صوم لعذر حل ثم صام بعده انتهى كلام صاحب الغاية. قال في المنتهى: ومن منع عن البيت ولو بعد الوقوف أو في عمرة ذبح هدياً بنية التحلل وجوباً فإن لم يجد هدياً صام عشرة أيام بالنية وحل انتهى، قال منصور في شرح المنتهى: وظاهره أن الحلق أو التقصير ليس واجباً هنا وأن التحلل يحصل بدونه، وهو أحد القولين قدمه في المحرر وابن رزين في شرحه وهو ظاهر الخرق لأنه من توابع الوقوف كالرمي، وقدم الوجوب في الرعاية الكبرى واختاره القاضي في التعليق وغيره وجزم به في الإقناع انتهى.

(فائدة) قول الأصحاب في حق المحصر: ذبح هدياً بنية التحلل أي ولو كان

قد عينه هدياً هذا ظاهر كلام المحب ابن نصر الله البغدادي في الحواشي وصرح به في المغني فقال: وإذا قدر المحصر على الهدى فليس له الحل قبل ذبحه فإن كان معه هدى قد ساقه أجزاءه وإن لم يكن معه لزمه شراؤه إن أمكنه، ويجزئه أدنى الهدى وهو شاة أو سبع بدنة لقوله تعالى: (فما استيسر من الهدى) انتهى قلت: ويجزئه أيضاً سبع بقرة كما صرحوا به والله أعلم.

(تذييه) ظاهر الأحاديث الصحيحة أن الحلق أو التقصير لا بد منه في حق المحصر لما روي المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في حديث عمرة الحديدية والصلح «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا» رواه أحمد والبخاري وأبو داود، وقال البخاري في صحيحه: باب النحر قبل الحلق في الحصر، حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن المسور رضى الله عنه «أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك»، وعن المسور ومروان أيضاً قالوا: «قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعره بنى الحليفة وأحرم منها بالعمرة وحلق بالحديبية في عمرته وأمر أصحابه بذلك ونحر بالحديبية قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك» رواه أحمد، وعن ابن عمر قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم معتمرين فحال كفار قريش دون البيت فنحر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدهنه وحلق رأسه «رواه البخاري، قال البخاري وقال مالك وغيره: ينحر هديه ويحلق في أي موضع كان ولا قضاء عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية نحروا وحلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى إلى البيت، ثم لم يذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أحداً أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا له، والحديبية خارج من الحرم، وكل هذا الكلام البخاري

في صحيحه وفي رواية للبخاري بسنده إلى عكرمة قال : قال ابن عباس رضي الله
عنهما : قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلق رأسه وجامع نساءه ونحر
هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً ، والمطف بالواو في هذا الحديث إنما هو لمطلق
الجمع ، ولا يدل على الترتيب لأن المحصر يقدم النحر على الخلق لما تقدم من
قوله ﷺ : « فأنحروا ثم اخلقوا » والله أعلم ، وترجم المجد في المنتقى في
هذا الباب بقوله : باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الخلق حيث أحصر
من حلٍّ أو حرم وأنه لا قضاء عليه انتهى ، قال في تصحيح الفروع : اختلف
الأصحاب في الخلق والتقصير للمحصر فقيل فيه روايتان مبنيتان على أنه هل
هو نسك أو إطلاق من محذور ؟ وهذه الطريقة جزم بها في الكافي وقدم في
الرعاية الكبرى الوجوب ، واختاره القاضي في التعليق وغيره إلى أن قال فعلى هذه
الطريقة يجب عليه الخلق أو التقصير على الصحيح لأن الصحيح من المذهب
أنه نسك فكذا يكون هنا وتامه فيه . قلت : صريح السنة يدل على وجوب
الخلق أو التقصير على المحصر والله أعلم ، فإن أمكن المحصر الوصول إلى الحرم
من طريق أخرى غير التي أحصر فيها لم يبح له التحلل لقدرته على الوصول إلى
الحرم فليس بمحصر ولزمه ليتم نسكه لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
بعدت الطريق أو قربت ، خشى فوات الحج أو لم يخش ، قال في المعنى : فإن كان
محرمًا بعمرة لم يفوت وإن كان بحج ففاته تحلل بعمرة وكذا لو لم يتحلل المحصر
حتى خلى عنه لزمه السعى وإن كان بعد فوات الحج يتحلل بعمرة ، ثم هل يلزمه
القضاء إن فاته الحج ؟ فيه روايتان : إحداهما يلزمه كمن فاته بخطأ الطريق ، والثانية
لا يجب لأن سبب الفوات المحصر أشبه من لم يجد طريقاً أخرى بخلاف الخطأ ،
فأما من لم يجد طريقاً أخرى فتحلل فلا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا يفعله

بالوجوب السابق في الصحيح من المذهب وبه قال مالك والشافعي انتهى، فإن لم يجد المحصر هدياً صام عشرة أيام بنية التحلل كبديل الصوم وهو ذبح الهدى فإنه يذبحه بنية التحلل كما تقدم ثم حل بعد الصيام، بخلاف ما تقدم فيمن فاته الحج وقضى وعدم الهدى فإنه يحل بإتمام النسك ولا يتوقف صحة حله على الصيام، بل إذا لم يصم قبل يوم النحر الذي حل فيه وجب عليه صيام ثلاثة أيام التشريق الثلاثة عن ثلاثة الأيام في الحج، وسبعة يصومها إذا رجع خلافاً لما في الإقناع حيث يؤخذ من عبارته أنه لا يحل حتى يصوم عشرة الأيام، وهذا إنما يكون في حق المحصر لافي من قضي حجه الفأنت والله أعلم، ولا إطعام في الإحصار لعدم وروده، بل يجب مع الهدى أو بدله على المحصر حلق أو تقصير على الصحيح، ولا فرق فيما تقدم بين الحصر العام في كل الحاج وبين الحصر الخاص في شخص واحد، مثل أن يجبس بغير حق أو يأخذ للصوم لعموم النص ووجود المعنى في الكل، ومن حبس بحق أو دين حال وهو قادر على أدائه فليس له التحلل لأنه ليس بمعذور فإن كان معسراً به عاجزاً عن أدائه فبدله بغير حق فله التحلل، قال في المعنى: وإن كان عليه دين مؤجل يحل قبل قدوم الحاج فنعمه صاحبه من الحج فله التحلل أيضاً لأنه معذور انتهى، وإذا كان العدو الذي حصر الحاج مسلماً جاز قتالهم للحاجة إليه، وإن أمكن الانصراف من غير قتال فهو أولى لعموم دماء المسلمين، وإن كانوا مشركين لم يجب قتالهم إلا إذا بدءوا بالقتال أو وقع النفي ممن له الاستنفار فيتعين إذاً لما ذكرناه في الجهاد فإن غلب على ظن المسلمين الظفر بالمشركين استحباب قتالهم حيث لم يجب لإعلاء كلمة الدين، وللحاج المحرمين لبس ما تجب فيه الفدية إن احتاجوا إليه في القتال ويفدون للبدن كما تقدم في تغطية الرأس، وإن لم يغلب على ظن

المسلمين الظفر بالمشركين فترك القتال أولى خوفا على المسلمين ، فإن أذن العدو للحاج في العبور فلم يشقوا بهم فلهم الانصراف والتحلل ، وإن وثقوا بهم لزمهم المضي على الإحرام لإتمام النسك إذ لا عذر لهم إذاً ، وإن طلب العدو خفارة على تخلية الطريق للحاج وكان العدو ممن لا يوثق بأمانه لعادته بالغدر لم يلزم بذل المال المطلوب خفارة لأنه إضاعة للمال من غير وصول للمقصود ، وإن وثق بأمانه والخفارة كثيرة فكذلك لا يجب بذلها للضرر ، قال في الإقناع وشرحه : بل يكره بذلها : أي الخفارة إن كان العدو كافر الما فيه من الذل والهوان وتقوية الكفار ، وإن كانت الخفارة يسيرة فقياس المذهب وجوب بذله : أي مال الخفارة قاله الموفق والشارح وصححه في تصحيح الفروع لأنه ضرر يسير كما هو الضوء ، وقال جماعة من الأصحاب : لا يجب بذل خفارة بحال كما في ابتداء الحج لا يلزمه إذا لم يجد طريقاً آمناً من غير خفارة انتهى ، وفي المنتهى وشرحه ويباح تحلل من إحرام الحاجة إلى قتال أو إلى بذل مال كثير مطلقاً أو يسير لكافر ، لا الحاجة بذل مال يسير لمسلم لأن ضرره يسير انتهى ، فعلى ما في المنتهى إذا طلب الكافر من الحجاج مالا ولو يسيراً لم يجب عليهم بذله ويباح لهم التحلل ، وعلى ما في الإقناع يجب على قياس المذهب بذل المال اليسير لكافر كما يجب للمسلم ولا يتحلل من الإحرام ، قال شيخ الإسلام : الخفارة تجوز عند الحاجة إليها في الدفع عن المخفر ، ولا يجوز مع عدم الحاجة إليها كما يأخذها السلطان من الرعايا انتهى ، وقال الجمهور : لا يلزمه الحج مع الخفارة وإن كانت يسيرة ذكره في المبدع . قلت : الذي تطمئن له النفس وعليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً هو ما قاله شيخ الإسلام والله أعلم ، وبهذه المناسبة نذكر ما حصل في عامنا هذا سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وألف ، وهو أن

الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل فيصل وفقه الله لفعل الخيرات ، قد ألغى جميع المظالم والرسوم التي تؤخذ على الحجاج فاستبشر المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بهذا وأصبح المسلمون يدعون له فصار ذلك حسنة سبق بها من قبله ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

(فائدة) لو نوى المحصر التحلل قبل ذبح هدى أو قبل صيام عند عدم الهدى ورفض إحرامه لم يحل ، قال في الإقناع وشرحه : ولو نوى المحصر التحلل قبل ذبح هدى إن وجدته أو قبل صوم إن عدم الهدى ورفض إحرامه لم يحل ولزمه دم لتحلله ولكل محذور فعله بعده : أي بمد التحلل هكذا في المقنع ، قال في الإنصاف : وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وقدمه في الفروع ، وقيل لا يلزمه دم لذلك جزم به في المغنى والشرح انتهى ، وسبق في كلام المصنف (يعنى الحجاوى) تبعاً لما صححه في الإنصاف أيضاً أنه لا شيء عليه لرفض إحرامه لأنه مجرد نية ، فانظر هل هما مسألتان فيحمل التحلل هنا على لبس المحيط مثلاً ، أو مسألة واحدة تناقض التصحيح فيها انتهى كلام الإقناع وشرحه . وقوله في الإنصاف : وقيل لا يلزمه دم لذلك : أي لتحلله ورفض إحرامه ، أما لو فعل محظوراً بعد الرفض فإنه يلزمه دم لفعل ذلك المحذور على كلا القولين والله أعلم . قال في المنتهى وشرحه : ولو نوى المحصر التحلل قبل أحدهما ، أي ذبح الهدى إن وجدته أو الصوم إن عدمه لم يحل لفقد شرطه وهو الذبح أو الصوم بالنية واعتبرت النية في المحصر دون غيره لأن من أتى بأفعال النسك أتى بما عليه فحل بإكماله فلم يحتج إلى نية بخلاف المحصر فإنه يريد الخروج من العبادة قبل إكمالها فافتقر إلى النية ، ولزمه : أي من تحلل قبل الذبح أو الصوم دم لتحلله صححه في شرحه ، وقال في الإنصاف هنا : إنه المذهب وجزم

في شرحه فيما سبق أنه لا شيء لرفض الإحرام ، لأنه مجرد نية فلا يؤثر ، وجزم به في المغنى والشرح ولزمه دم لكل محذور بعده ، أى التحلل انتهى كلام المنتهى وشرحه ، وقال في الإقناع وشرحه في باب الفدية : ومن رفض إحرامه لم يفسد إحرامه بذلك لأنه عبادة لا يخرج منها بالفساد فلم يخرج منها برفضها بخلاف سائر العبادات ولم يلزمه دم لرفضه لأنه مجرد نية ، قال في الإنصاف : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ومثى عليه في المنتهى وشرحه ، وقيل يلزمه وذكره في الترغيب وغيره وقدمه في الفروع ، وحكم إحرامه باق لأن التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء : إما بكال أفعاله أو التحلل منه عند الحصر أو بالعدر إذا شرط في ابتداء إحرامه أن محلى حيث حبستنى ، فإن فعل محظورا بعد رفضه إحرامه فعليه فداؤه إبقاء إحرامه انتهى كلام الإقناع وشرحه ، قال في المنتهى وشرحه في باب الفدية : ويفدى من رفض إحرامه ثم فعل محظورا للمحذور لأن التحلل من الإحرام إما بكال النسك أو عند الحصر أو بالعدر إذا شرط ، وما عداها ليس له التحلل به ولا يفسد الإحرام برفضه كما لا يخرج منه بفساده فأحرامه باق وتلزمه أحكامه ولا شيء عليه لرفض الإحرام لأنه مجرد نية لم يؤثر شيئاً ، وقدم في الفروع يلزمه له دم انتهى كلام المنتهى وشرحه ، قال الحرقي : فإن قال أنا أرفض إحرامى وأحل فلبس الثياب وذبح الصيد وعمل ما يعمله الحلال كان عليه في كل فعل فعله دم ، وإن كان وطئ فعليه للوطء بدنة مع ما يجب عليه من الدماء انتهى ، قال في المغنى : وجملة ذلك أن التحلل من الحج لا يحصل إلا بأحد ثلاثة أشياء : إكمال أفعاله أو التحلل عند الحصر أو بالعدر إذا شرط ، وما عدا هذا فليس له أن يتحلل به فإن نوى التحلل لم يحل ولا يفسد الإحرام برفضه لأنه عبادة لا يخرج منها

بالفساد فلا يخرج منها برفضها بخلاف سائر العبادات ، ويكون الإحرام باقيا في حقه تلزمه أحكامه ويلزمه جزاء كل جناية جناها عليه ، وإن وطئ أفسد حجه وعليه لذلك بدنة مع ماوجب عليه من الدماء ، سواء كان الوطء قبل الجنائيات أو بعدها ، فإن الجناية على الإحرام الفاسد توجب الجزاء كالجناية على الصحيح وليس عليه لرفضه الإحرام شيء لأنه مجرد نية لم تؤثر شيئا انتهى ومثله في الشرح .

(تنبيه) قد تناقض كلام صاحب المنتهى والإقناع في هذه المسئلة حيث أوجبا في باب المحصر على من رفض إحرامه دما للرفض ، ونفيا في باب الفدية عنه وجوب الدم مع اتفاقهما في البابين على وجوب الدم لكل محذور فعله بعد الرفض وعلى عدم فساد الإحرام بالرفض ، فلذا قال الشيخ عثمان بن قائد : لعل ما تقدم (يعني في باب الفدية) في غير المحصر وهذا في المحصر فلا تناقض فليحج رانتهى كلامه . قال في شرح الغاية : وما جزم به في شرح المنتهى فيما سبق أنه لا شيء عليه لرفضه الإحرام فهو في غير المحصر لإلغاء رفضه ولزوم أفعال الحج وهذا في المحصر الممنوع من تميم أفعال الحج ، فإذا عدل عن الواجب عليه من هدى أو صوم لزمه دم انتهى ، فكلام شارح الغاية يوافق ما ذكره الشيخ عثمان قال في الإقناع وشرحه : ولا قضاء على محصر إن كان حجه نفلا اظاهر الآية ، وذكر في الإنصاف أنه المذهب ، وقيده في المستوعب والمنتهى بما إذا تحلل قبل فوات الحج ، ومفهومها أنه لو تحلل بعد فوات الحج يلزمه القضاء وهو إحدى روايتين أطلقهما في الشرح وغيره وهو ظاهر كلامه أول الباب انتهى . قال في المنتهى : ولا قضاء على من (أى محصر) تحلل قبل فوات الحج ، ومثله من جن أو أغمى عليه . قال منصور في شرحه : وعلم منه أنه لو لم

يتحلل حتى فاته الحج لزمه القضاء لما تقدم أول الباب انتهى ، قال منصور في حاشيته على المنهى : قوله قبل فوات الحج ، يعني إن كان نفلا لکن يلزمه فعل الحج في ذلك العام إن أمكنه ، وإن لم يمكنه فلا قضاء عليه نصا نقله الجماعة ، ومفهوم تقييده بتحلل قبل فوات الحج أنه لو تحلل بعده عليه القضاء ولم أجد هذا القيد في الفروع ولا في الإحصاف والتنقيح ولا غيرها بل أطلقوا أنه لا قضاء على المحصر . فإن قيل يؤخذ هذا القيد من كلامهم أَو لا حيث قالوا من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة لعذر حصر أو غيره فاته الحج ، وقالوا بعده : وعليه القضاء . قلت : لا يلزم ذلك إذ التعميم قد يكون بالنسبة إلى فوات الحج فقط كما يرشد إليه السياق انتهى ، قال الشيخ محمد الخلوئي : ثم ضرب عليه شيخنا وأثبت مانصه : وصحح ابن رزين في شرحه أنه لا قضاء فيما إذا أحصر بعده أي بعد فوات الحج ذكره في الإحصاف انتهى كلام الخلوئي وفي حاشية الإقناع ، قال في المستوعب : ومن تحلل بالإحصار قبل فوات الحج فلا قضاء عليه بالتحلل انتهى وتبعه في المنهى ، ومفهومهما أنه لو تحلل بعد فوات الحج لزمه القضاء وهو داخل في عموم ماسبق فيمن طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة ، وأطلق في الكافي الروایتين فيمن أمكنه سلوك طريق لا يصل منه إلا بعد الفوات مضى وتحلل بعمرة . وفي القضاء روايتان . إحداهما يجب لأنه فاته الحج أشبه من أخطأ الطريق . والثانية لا قضاء عليه لأنه تحلل بسبب الحصر أشبه من تحلل قبل الفوات انتهى ، وأطلق في الإحصاف أنه لا قضاء على محصر وتبعه في الإقناع ، وقال الشيخ عثمان بن قائد : لو تحلل المحصر بعد فوات الحج عليه القضاء وهو الموافق لما مر أول الباب خلافا لما صححه ابن رزين في شرحه انتهى . قال في المغنى والشرح : فإن أمكن المحصر الوصول من

طريق أخرى لم يبح له التحلل ولزمه سلوكها بعد أو قرب خشى الفوات أو لم يخشها ، فإن كان محرماً بعمرة لم تفت ، وإن كان بحج ففاته تحلل بعمرة ، وكذا لو لم يتحلل المحصر حتى زال المحصر لزمه السعى وإن كان بعد فوات الحج ليتحلل بعمرة ثم هل يلزمه القضاء إن فاته الحج ؟ فيه روايتان : إحداهما يلزمه كمن فاته خطأ الطريق ، والثانية لا يجب لأن سبب الفوات المحصر أشبه من لم يجد طريقاً أخرى ، وبهذا فارق الخطى انتهى ، قال في الغاية : ولا قضاء على محصر تحلل قبل فوات حج انتهى .

(تنبيه) مفهوم المنتهى والغاية يخالف منطوق الإقناع في هذه المسئلة لأن صاحب الإقناع أطلق أنه لا قضاء على محصر ، وصاحب المنتهى والغاية قيدها بعدم القضاء عليه بما إذا تحلل قبل فوات الحج ففهمها أنه لو تحلل بعد فوات الحج عليه القضاء وهو الموافق لما ذكره أول الباب ، وقد تابع صاحب المنتهى والغاية في هذه المسئلة السامري صاحب المستوعب ، وتبعهم الشيخ عثمان كما أن صاحب الإقناع تابع صاحب الإنصاف ، وأطلق في المعنى والكافي والشرح الروايتين في هذه المسئلة والله أعلم . قال في شرح الإقناع : وإن زال المحصر بعد تحلله وأمكنه فعل الحج الواجب في ذلك العام لزمه فعله انتهى ومثله في شرح المنتهى . قال في المعنى والشرح : وإذا تحلل المحصر من الحج فزال المحصر وأمكنه الحج لزمه ذلك إن كانت حجة الإسلام أو قلنا بوجوب القضاء أو كانت الحجة واجبة في الجملة لأن الحج يجب على الفور ، وإن لم تكن الحجة واجبة ولا قلنا بوجوب القضاء فلا شيء عليه كمن لم يحرم انتهى ، ومن حصر عن فعل واجب كرمى الجمار أو طواف الوداع أو المبيت بمزدلفة أو بني في لياليها فليس له التحلل لأن صحة الحج لا تفقد على ذلك ولعدم ورود التحلل من ذلك وعليه دم بتركه ذلك الواجب ويرجع بالدم على من حصره كما

لو تركه اختيارا وحجه صحيح لتمام أركانه ، وإن صُدَّ المحرم بحج عن عرفة دون البيت تحلل بأفعال عمرة مجانا ولم يلزمه به دم لأن قلب الحج إلى العمرة مباح بلا حصر فعه أولى ، فإن كان قد طاف وسمى للقدوم ثم أحصر أو مرض أوفاته الحج تحلل بطواف وسعي آخرين لأن الأولين لم يقصد بهما طواف العمرة ولا سعيها وليس عليه أن يجدد إحراما في الأصح قاله الفتوحى فى شرح المنتهى . قال فى الشرح الكبير : وقال الزهرى : لا بد أن يقف بعرفة ، وقال مجد بن الحسن لا يكون محصرا بمسكة ، وروى ذلك عن أحمد لأنه إنما جاز له التحلل بعمرة فى موضع يمكنه أن يحج من عامه فيصير متمتعا وهذا ممنوع من الحج ولا يمكنه أن يصير متمتعا ، فعلى هذا يقيم على إحرامه حتى يفوته الحج ثم يتحلل بعمرة فإن فاته الحج فحكمه حكم من فاته بغير حصر ، وقال مالك يخرج إلى الحل ويفعل ما يفعل المعتبر ، فإن أحب أن يستنيب من يتمم عنه أفعال الحج جاز فى التطوع لأنه جازاه يستنيب فى جملة فجاز فى بعضه ، ولا يجوز فى حج الفرض إلا أن يئأس من القدرة عليه فى جميع العمر كما فى الحج كله انتهى . قال فى المغنى : فإن أحب أن يستنيب من يتمم عنه أفعال الحج جاز فى التطوع لأنه جاز أن يستنيب فى جملة فجاز فى بعضه ولا يجوز فى حج الفرض إلا أن يئأس من القدرة عليه فى جميع العمر كما فى الحج انتهى ، وتقدم فى فصل الاستنابة فى الحج والعمرة شىء من ذلك . قال فى المنتهى وشرحه : ومن حصر عن طواف الإفاضة فقط بأن رمى وحلق بعد وقوفه لم يتحلل لنحو جماع حتى يطوف الإفاضة ويسعى إن لم يكن سعى وكذا لو حصر عن السعى فقط لأن الشرع ورد بالتحلل من إحرام تام يجرم جميع المحظورات وهذا يجرم النساء خاصة فلا يلحق به ومتى زال الحصر أتى بالطواف والسعى إن لم يكن سعى وتم حجه انتهى .

(تذنيه) تقدم أن من منع عن البيت ولو بعد الوقوف بعرفة يذبح هدياً
بذية التحلل وحل، وهنا لا يتحلل من منع عن طواف الإفاضة فقط حتى يطوف
للإفاضة ويسعى إن لم يكن سعى، وكذا لو حصر عن السعى فقط لا يتحلل حتى
يسعى، والفرق بين الموضوعين أن محل التحلل هو فيما إذا منع عن البيت قبل
التحلل الأول بأن لم يرم جمره العقبة ولم يخلق أو يقصر بعد الوقوف بعرفة،
ومحل عدم التحلل هو فيما إذا منع عن البيت وقد تحلل التحلل الأول بأن رمى
جمرة العقبة وحلق أو قصر بعد وقوفه بعرفة، والله أعلم قال في المغنى: وإن
أحصر عن طواف الإفاضة بعد رمى الجمره فليس له أن يتحلل أيضاً لأن
إحرامه إنما هو عن النساء والشرع إنما ورد بالتحلل من الإحرام التام الذي
يحرم جميع محظوراته فلا يثبت بما ليس مثله، ومتى زال الحصر أتى بالطواف
وقد تم حجه انتهى ومثله في الشرح الكبير. قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن
رحمه الله: فإن رجع إلى بلده من حصر عن طواف الإفاضة فقط وقد رمى
جمرة العقبة وحلق أو قصر بعد وقوفه لزمه أن يعتزل النساء وطئاً ومباشرة
إلى أن يرجع فيحرم من الميقات بعمره، فإذا طاف طواف العمرة وسعى
طاف لحجه وسعى إن لم يكن سعى انتهى. وتقدم في فصل: ثم بفيض إلى
مكة عن شرح الإقناع، وفي فصل أركان الحج عن المنتهى وشرحه ما يؤيد
ذلك، وامكن قد يرد على هذا قول الأصحاب لا يصح إدخال العمرة على الحج،
وقد يقال الممنوع هو إدخال العمرة على الحج الذي لم يتحلل منه التحلل الأول،
أما بعد التحلل الأول فإنما بقي عليه بعض أحكام الإحرام فلا يعطى حكم من
لم يتحلل التحلل الأول، والله أعلم. وإذا وطئ قبل طواف الإفاضة وقد رمى
وحلق فإن إحرامه يفسد ولا يفسد حجه لأنه وطئ بعد التحلل الأول ويلزمه

الإحرام من الحل ليأتي بطواف الإفاضة في إحرام صحيح ، فإن أتى على الميقات وأحرم منه فحسن . قال في المغنى : وإذا أحرم من الحل طاف للزيارة وسمى إن كان لم يسع في حجه ، وإن كان سعى طاف للزيارة وتحلل ، هذا ظاهر كلام الخرقى ، والمنصوص عن أحمد ومن وافقه من الأئمة أنه يعتمر ، فيحتمل أنهم أرادوا هذا أيضاً وسموه عمرة ، لأن هذا هو أفعال العمرة ، ويحتمل أنهم أرادوا عمرة حقيقية فيلزمه سعى وتقصير والأول أصح لما ذكرنا انتهى ملخصاً . قلت : ما ذكره الموفق من أن الأول أصح هو الموافق لما ذكره من أن إدخال العمرة على الحج لا يصح ، والله أعلم .

(تنبيه) إذا أحصر أو سافر إلى بلده قبل طواف الإفاضة وقدرى وحلق أو قصر فقد بقى عليه بعض أحكام الإحرام لأنه لم يتحلل التحلل الثاني ولزمه أن يعزل النساء وطئاً ومباشرة وعقد نكاح ، ولا يفسد إحرامه هذا إلا بالوطء فقط ويلزمه الرجوع إلى مكة ليطوف للإفاضة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن أحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق بقى محرماً حتى يقدر على البيت لأنه لا يستفيد بالإحلال الانتقال من حال إلى حال خير منها ، ولا الانخلاء من أذى به بخلاف حصر العدو ولأنه صلى الله عليه وسلم لما دخل على ضيافة بنت الزبير وقالت إنى أريد الحج وأنا شاكية ؟ قال : « حجي واشترطى أن محلى حيث حبستنى ، فلو كان المرض يبيح التحلل لما احتاجت إلى شرط ، وحديث « من كسر أو عرج فقد حل » متروك الظاهر فإن مجرد الكسر والعرج لا يصير به حلالاً ، فإن حملوه على أنه يبيح له التحلل حملناه على ما إذا اشترط الحل ، على أن في الحديث كلاماً لأن ابن عباس يرويه ومذهبه

بخلافه ، فقد روى الشافعي في مسنده عن ابن عباس قال : « لا يحصر إلا حصر العدو ، وصحح الحافظ إسناده .

واختار شيخ الإسلام جواز التحلل لمن ذكر ، قال : ومثله حائض تعذر مقامها وحرم طوافها ، أو رجعت ولم تطف لجهلها بوجوب طواف الزيارة ، أو لعجزها عنه ولو لذهاب الرفقة . قال في الشرح الكبير : ومن أحصر بمرض أو ذهاب نفقة لم يكن له التحلل في إحدى الروايتين اختارها الخرق ، روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس ومروان وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . والثانية له التحلل بذلك ، وروى نحوه عن ابن مسعود ، وهو قول عطاء والنخعي والثوري وأصحاب الرأي لأن النبي صلى الله عليه وسلم : قال : من كسِرَ أو عَرَجَ فقد حل وعليه حجة أخرى ، رواه النسائي ، فإذا قلنا يتحلل فخكه حكيم من حصره العدو على ماضى ، وإن قلنا لا يتحلل فإنه يقيم على إحرامه ويبعث مامعه من الهدى لينذبح بالحرم وليس له نحره في مكانه لأنه لم يتحلل ، فإن فاته الحج تحلل بعمرة كغير المريض انتهى ملخصا ، وحديث : « من كسِرَ أو عَرَجَ فقد حل وعليه حجة أخرى » رواه الخمسة وفيه « قال فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا صدق » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه « من عَرَجَ أو كسِرَ أو مَرِضَ فذكر معناه ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحسنه الترمذى وأخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم والبيهقى . فعلى المذهب إن فاته الحج من أحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق بطول فجر يوم النحر قبل وقوفه ثم قدر على البيت تحلل بعمرة كما لو فاته الحج لغير مرض ، ولا ينحر من أحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق هدياً معه إلا بالحرم قيىم بالهدى لينذبح في الحرم بخلاف من حصره العدو نص أحمد على التفرقة بينهما ، ويقضى عبد

مكلف حيث وجب عليه القضاء بأن كان نذرا أو فاته الحج في رقة كحر ، لأنه
أهل لأداء الواجب ، وصغير في فوات وإحصار كبالغ ، ولا يصح قضاءه حيث
وجب إلا بعد بلوغه وبعد حجة الإسلام كما لو أفسد نسكه بالوطء . ولو أحصر
في حج فأسد فله التحلل منه بذبح الهدى إن وجدته أو الصوم إن عدمه كالحج
الصحيح لأن فاسد الحج في ذلك كصحيحه ؛ فإن حل من الحج الفاسد ثم زال
الحصر وفي الوقت سعة للقضاء قضى وجوباً في ذلك العام لوجوب القضاء على
الفور كما تقدم ، وليس يتصور القضاء في العام الذي أفسد فيه الحج في غير
هذه المسئلة ، قاله الموفق والشارح وجماعة . قال في شرح الإقناع : ولا يصح
من أحرم بالحج ووقف بعرفة ، ثم طاف وسعى ورمى بحجرة العقبة وحلق
في نصف الليل الثاني أن يحرم بحجة أخرى ويقف بعرفة قبل الفجر ، لأن رمى
أيام التشريق عمل واجب بالإحرام السابق فلا يجوز مع بقائه أن يحرم بغيره ،
هذا معنى كلام القاضى ، وسلم الإجماع على أنه لا يجوز أداء حجتين في عام انتهى ،
قال في حاشية الإقناع للشيخ منصور : وقيل للقاضى لو جاز طوافه في النصف
الأخير من ليلة النحر لصح أداء حجتين في عام ، ولا يجوز إجماعاً لأنه يرى
ويطوف ويسعى فيه ثم يحرم بحجة أخرى ويقف بعرفة قبل الفجر ويمضى فيها
ويلزمكم أن تقولوا به لأنه إذا تحلل من إحرامه فلا معنى لمنعه منه ، فقال
القاضى لا يجوز ، وقد نقل أبو طالب فيمن أحرم بحجتين لا يكون أعمالاً لثنتين
لأن الرمي عمل واجب بالإحرام السابق فلا يجوز مع بقائه أن يحرم بغيره
انتهى ، واقتصر عليه في الإنصاف مع أنه في باب الإحرام قال : قد قيل إنه
يمكن أداء حجتين في عام ، وما هنا من حكاية الإجماع التي سلمها القاضى
حيث لم يردّها بمنعه انتهى .

(فائدة نفيسة جليلة) من شرط في ابتداء إحرامه أن يحل متى مرض أو ضاعت نفقته أو نفذت أو ضلَّ الطريق أو قال : إن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فله التحلل بجميع ذلك لحديث ضباعة بنت الزبير السابق ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « فإن لك على ربك ما اشترطت » ، ولأن للشرط تأثيراً في العبادات بدليل : إن شفي لله مريض صمت شهراً ونحوه ، وليس عليه هدى ولا صوم ولا قضاء ولا غيره لظاهر حديث ضباعة ولأنه إذا شرط شرطاً كان إحرامه الذي فعله إلى حين وجود الشرط فصار بمنزلة من أكل أفعال الحنج وله البقاء على إحرامه حتى يزول عذره ويتم نسكه ، فإن قال إن مرضت ونحوه فأنا حلال فتي وجد الشرط حل بوجوده لأنه شرط صحيح فكان على ما شرط . قال في المنتهى وشرحه : ومن شرط في ابتداء إحرامه أن محلى حيث حبستني فله التحلل مجاناً في الجميع من فوات أو إحصار ومرض ونحوه ولا دم عليه ولا قضاء لظاهر خبر ضباعة ولأنه شرط صحيح فكان على ما شرط ، لكن إن تحلل ولم يكن حج حجة الإسلام قيل فوجوبها باق لعدم ما يسقطه انتهى . قال في المعنى والشرح بعد كلام لهما سبق : ثم ينظر في صيغة الشرط فإن قال إن مرضت فلي أن أحل وإن حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فإذا حبس كان بالخيار بين الحل وبين البقاء على الإحرام ، وإن قال : إن مرضت فأنا حلال فتي وجد الشرط حل بوجوده لأنه شرط صحيح فكان على ما شرط انتهى ، وتقدم قريباً

باب

الهدى والأضاحي وما يتعلق بهما

الهدى ما يهدى للحرم من النعم وغيرها لأنه يهدى إلى الله تعالى، والأضحية بضم الهمزة وكسرهما وتخفيف الياء وتشديد هاء ويقال ضحية كسرية والجمع ضحايا واحدة الأضاحي: ما يذكي من بهيمة الأنعام الإبل والبقر والغنم الأهلية أيام النحر الثلاثة، وليأتي يومى التشريق على ما يأتي إن شاء الله تعالى بسبب العيد، بخلاف ما يذبح بسبب نسك أو إحرام فليس بأضحية تقربا إلى الله تعالى، احترازا عما يذبح أيام النحر للبيع ونحوه فإنه ليس بأضحية . وقال شيخ الإسلام رحمه الله : وكل ما ذبح بمنى وقد سبق من الحل إلى الحرم فإنه هدى ، سواء كان من الإبل أو البقر أو الغنم ، ويسمى أيضا أضحية بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل فإنه أضحية وليس بهدى ، وليس بمنى ما هو أضحية وليس بهدى كما في سائر الأمصار ، فإذا اشترى الهدى من عرفات وساقه إلى منى فهو هدى باتفاق العلماء ، وكذلك إن اشتراه من الحرم فذهب به إلى التنعيم . وأما إذا اشترى الهدى من منى وذبحه ففيه نزاع ، فذهب مالك أنه ليس بهدى وهو منقول عن ابن عمر ، ومذهب الثلاثة أنه هدى وهو منقول عن عائشة انتهى كلامه رحمه الله تعالى .

والأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : (فصل لربك وانحر) قال أهل التفسير: المراد التضحية بعد صلاة العيد . وأما السنة فروى أنس قال «ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أحمرين أقرنين فرأيته واضعاً قدمه على صفحاها يسمى ويكبر فذبحهما بيده » رواه الجماعة ، وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية ، وكان صلى الله عليه وسلم يبعث

بالهدى إلى مكة وهو بالمدينة، وأهدى في حجة الوداع مائة بدنة. قال في الشرح الكبير: ويستحب لمن أتى مكة أن يهدي هدياً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى في حجته مائة بدنة، وكان صلى الله عليه وسلم يبعث الهدى ويقم بالمدينة انتهى، ولا تجزى أضحية ولا هدى من غير الإبل والبقر والذئب الأهلية، والجواميس في الأضحية والهدى كالبقر في الأجزاء والسن وإجزاء الواحدة من سبعة لأنها نوع من البقر. والأفضل في الهدى والأضحية إبل ثم بقر إن أخرج كاملاً بأن ضحى ببدنة كاملة أو بقرة كاملة، ثم غنم لحديث أبي هريرة مرفوعاً «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، ومن راح في الساعة الثانية فكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، ومن راح في الساعة الثالثة فكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنًا، متفق عليه، ولأن الإبل أكثر ثمنًا ولحمًا وأنفع للفقراء، والتفضيل المذكور هو فيما إذا قوبل الجنس بالجنس والإفان سبع شياه أفضل من البدنة والبقرة، والشاة أفضل من شرك في بدنة أو بقرة لأن إراقة الدم مقصودة في الأضحية، والمنفرد تقرب بإراقتة كله فصار أفضل من المنقرب بسبع بدنة أو سبع بقرة، لأن المضحى بالسبع لم يتقرب إلا بشرك في دم، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال به مالك في الهدى، وقال في الأضحية الأفضل الضأن ثم البقر ثم البدنة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين ولا يفعل إلا الأفضل، ولو علم الله سبحانه خيراً منه لفدى به الذبيح، ودليلنا الحديث المتقدم المتفق عليه، ولا يجوز في الأضحية الوحشى إذ لا يحصل المقصود به مع عدم الورود، ولا يجوز في الأضحية أيضاً من أحد أبويه وحشى تغليباً لجانب المنع، والأفضل من كل جنس أسمن ثم أغلى ثمنًا لقوله تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب) قال ابن عباس: تعظيمها استسماها واستحسانها

ولأن ذلك أعظم لأجرها وأكثر لنفعها ، وأفضل ألوانها الأشهب وهو الأملح وهو الأبيض النقي البياض ، قاله ابن الأعرابي ، أو ما فيه بياض وسواد وبياضه أكثر من سواده قاله الكسائي لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » رواه أحمد والحاكم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس « بلفظ دم الشاة البيضاء عند الله أزكى من دم السوداوين » وفيه حمزة النصيبي قد أتهم بوضع الحديث ، ورواه الطبراني أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول ، ورواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة ، ونقل عن البخاري أن رفعه لا يصح . والعفراء : التي بياضها ليس بناصع . قال في الفتاوى المصرية لشيخ الإسلام والعفراء أفضل من السوداء ، وإذا كان السواد حول عينيها وفها وفي رجلها أشبهت أضحية النبي ﷺ انتهى . ثم يلي الأشهب في الأفضلية الأصفر ، ثم الأسود . قال الإمام أحمد : يعجبنى البياض وأكره السواد ، وكل ما كان أحسن لونا فهو أفضل ؛ وجذع الضأن أفضل من ثني المعز على الصحيح من المذهب ، قال الإمام أحمد : لا تعجبنى الأضحية إلا بالضأن ولأن جذع الضأن أطيب لحم من ثني المعز ، وكل من جذع الضأن وثني المعز أفضل من سبيع بدنة أو سبيع بقرة لما تقدم من أن إراقة الدم مقصودة في الأضحية ، ومن تقرب بإراقتيه كاه أفضل ممن تقرب بإراقة سبيعه ، وسبيع شياه أفضل من بدنة أو بقرة لكثرة إراقة الدماء المطلوبة شرعا وتقدم ، وزيادة عدد في جنس أفضل من المغالاة مع عدم التعداد . سأل ابن منصور الإمام أحمد : بدنتان سمينتان بتسعة وبدنة بعشرة ؟ قال أحمد : بدنتان أعجب إليّ انتهى لما فيه من كثرة إراقة الدماء ، قال في الفروع : وهل زيادة العدد أفضل كالعتق ، أم المغالاة في الثمن وفاقا للشافعي ، أم سواء ؟ يتوجه ثلاثة

أوجه ، ثم ذكر رواية ابن منصور انتهى ، ورجح شيخ الإسلام تفضيل البدنة
السمينة التي بعشرة على البدنتين بتسعة لأنها أنفس ، قال زين الدين بن رجب :
وفي سنن أبي داود حديث يدل عليه انتهى ، وراجعتي لسنن أبي داود وجدت
فيه : عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : « أهدى عمر بن الخطاب نجيباً فأعطى به
ثلثمائة دينار فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى أهديت نجيباً
فأعطيت به ثلثمائة دينار فأبيعهما وأشتري بثمانى بدننا ، قال : لا ، انحرها إياها .
قال أبو داود : هذا لأنه كان أشعرها انتهى ، وذكر وأنتى سواء ، لقوله تعالى :
(ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) ، وقوله تعالى : (والبدن
جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) ولم يقل ذكرأ ولا أنتى ، قال الإمام
أحمد : الخصى أحب إلينا من النعجة لأن لحمه أوفر وأطيب ، قال الموفق :
الكبش في الأضحية أفضل النعم لأنها أضحية النبي ﷺ ، وأقرن أفضل
« لأنه عليه الصلاة والسلام ضحى بكبشين أملحين أقرنين ، وليس
استسماها واستحسانها لما تقدم ، ولا يجزىء في هدى واجب ولا أضحية دون
جذع ضأن ، وهو ماله ستة أشهر كوامل لحديث أم بلال بنت هلال عن أبيها
أن رسول الله ﷺ قال : « يجوز الجذع من الضأن أضحية » رواه أحمد
وابن ماجه وابن جرير والطبرانى والبيهقى ، ورجال إسناده كلهم بعضهم ثقة
وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول ، والهدى مثلها ، ويعرف الجذع بنوم الصوف
على ظهره قاله الخرقى عن أبيه عن أهل البادية ، ونوم الصوف افتراقه عن ظهره
على جنبه ، ولا يجزىء دون ثنى معز وهو ماله سنة كاملة لأنه قبلها لا يلقح بخلاف
جذع الضأن فإنه ينزو ويلقح ، ولا يجزىء دون ثنى بقر وهو ماله سنتان كاملتان ،
ولا يجزىء دون ثنى إبل وهو ماله خمس سنين كوامل ، سمي بذلك لأنه ألقى ثنيتة

وكذلك عند مالك والليث والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي لا يجزئ إلا الجذع من الضأن والثني مما سواه ، وتجزئ الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعياله مثل امرأته وأولاده ومما ليكه . قال صالح : قلت لأبي يضحى بالشاة عن أهل البيت ؟ قال : نعم لا بأس . قد ذبح النبي ﷺ كبشين ، فقال بسم الله هذا عن محمد وأهل بيته ، وقرب الآخر ، وقال : بسم الله ، اللهم منك ولك وعن وحدك من أمتي ، ويدل له أيضاً ما روى أبو أيوب قال : كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى ، رواه مالك في الموطأ وابن ماجه والترمذي وصححه ، قال في الشرح الكبير : ولا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته شاة واحدة أو بدنة أو بقرة يضحى بها ، نص عليه أحمد وبه قال مالك والليث والأوزاعي وإسحاق ، وروى ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة وتماه فيه . وقال بعض أهل العلم : لا تجزئ الشاة إلا عن نفس واحدة ، وهو قول عبد الله ابن المبارك وغيره من أهل العلم حتى زعم النووي أنه جمع عليه ووافق على دعوى الإجماع ابن رشد . والحق الذي لا ريب فيه أنها تجزئ عن أهل البيت وإن كثروا كما قضت بذلك السنة .

(فائدة) قال الشيخ أحمد بن محمد القصير : اعلم أن قولهم وتجزئ الشاة الواحدة عن الرجل وأهل بيته وعياله والبدنة والبقرة عن سبعة أن سُبِعَ البدنة أو سُبِعَ البقرة لا يكفي عن الرجل وأهل بيته لأنه شرك في دم ونفط الحديث في الشاة بخلاف سبع البدنة أو البقرة وهذه فائدة جليمة انتهى . وفي الموطأ عن ابن شهاب قال : « ما حرم رسول الله ﷺ عنه وعن أهل بيته إلا بدنة واحدة أو بقرة واحدة » شك مالك انتهى ، قال البخاري في صحيحه : باب ذبح

الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن وساق بسنده إلى عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضی الله عنها تقول : « خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذى القعدة لا نرى إلا الحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت : فدُخِل علينا يوم النحر يلحم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قال : نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه ، واستفهام عائشة عن اللحم لما دُخِل به عليها استدل به البخارى على قوله في الترجمة : من غير أمرهن ، لأنه لو كان الذبح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام ، وعبر البخارى في الترجمة بلفظ الذبح ، وفي الحديث بلفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال المذكورة في باب ما يأكل من البدن وما يتصدق ولفظه « فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه » ونحر البقر جائز عند العلماء لكن الذبح أولى لقوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) وتجزئ كل من البدنة والبقرة عن سبعة لحديث جابر قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة » متفق عليه . وفي الشرح الكبير بعد ما ذكر أن البدنة والبقرة عن سبعة وأنه قول أكثر أهل العلم ، قال وعن سعيد بن المسيب : أن الجزور عن عشرة والبقرة عن سبعة ، وبه قال إسحاق لما روى رافع « أن النبي ﷺ قسم فعدل عن عشر من النعم ببعير » متفق عليه . وعن ابن عباس قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر الأضحى فاشتركتنا في الجزور عن عشرة والبقرة عن سبعة » رواه ابن ماجه وتامه فيه ، قال في المنتقى : عن ابن عباس قال : « كنا مع النبي ﷺ في سفر فحضر الأضحى ، فذبجنا البقرة عن سبعة ، والبعير عن عشرة » رواه الخمسة إلا أبداود انتهى ، والحديث حسنه الترمذى ، ويشهد له (م — ١٤ مفيد الأنام — ثان)

حديث رافع بن خديج المتقدم لسكن أجاب الشارح بأن حديث رافع في القسمة
لا في الأضحية . قلت : عمل الناس على حديث جابر أن البدنة عن سبعة والبقرة
عن سبعة والله أعلم ، وتجزى البدنة والبقرة عن أقل من سبعة بطريق الأولى ،
والاعتبار في أجزاء البدنة أو البقرة عن سبعة فأقل أن يشترك الجميع في البدنة
أو البقرة دفعة واحدة ؛ فلو اشترك ثلاثة في بدنة أو بقرة أضحية وقالوا من
جاء يريد أضحية شاركناه فجاء قوم فشاركوهم لم تجز البدنة أو البقرة إلا عن
الثلاثة نقله الزركشى في شرحه على الخرقى عن الشيرازى ، قال في الإقناع وشرحه :
والمراد إذا أوجبوها : أى الثلاثة على أنفسهم نص عليه لأنهم إذا لم يوجبوها فلا
مانع من الاشتراك قبل الذبح لعدم التعيين ، قال في شرح المنهى وإن اشترك
ثلاثة في بدنة أو بقرة وأوجبوها لم يجز أن يشركوا غيرهم فيها انتهى . إذا تقرر
هذا فإن الثلاثة مثلا إذا اشترروا بدنة أو بقرة ولم يوجبوها كلها على أنفسهم
بل قال واحد أريد فيها أضحية واحدة وقال الثانى أريد أضحيتين وقال الثالث
أريد ثلاث ضعايا ثم أتى رابع وأشركوه وأخذ الأضحية الباقية فإن هذا سائغ
شرعا وعليه العمل من غير تكبير ، وسواء كان المشتركون من أهل بيت واحد
أو لم يكونوا ، وسواء أراد جميع الشركاء في البدنة أو البقرة القرية أو أراد
بعضهم القرية وأواد الباقون اللحم لأن الجزء المجزى لا ينقص أجره بإرادة
الشريك غير القرية كما لو اختلفت جهات القرية بأن أراد بعضهم عن دم التمتع
والآخر عن دم القران والآخر عن ترك واجب من واجبات الحج كترك
الإحرام من الميقات لمن مر عليه ، والآخر عن فعل محظور من محظورات
الإحرام ، وقال أبو حنيفة : يجوز إذا كانوا كلهم متقربين ، ولا يجوز إذا لم
يرد بعضهم القرية ، ويجزى الاشتراك في البدن والبقر ولو كان بعض الشركاء

ذميا في قياس قول الإمام أحمد قاله القاضي وجزم بمعناه في المنتهى ، ويعتبر ذبح البدنة أو البقرة عن السبعة فأقل نص عليه ، ويجوز أن يقتسموا اللحم لأن القسمة في المثليات ونحوها ليست يبعا بل إفراز حق ، ولو ذبحوا البدنة أو البقرة على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة وأجزأتهم الشاة مع البدنة أو البقرة فإن بانوا تسعة ذبحوا شاتين، وهكذا ، ولو اشترك اثنان في شاتين على الشيوخ أجزأ ذلك عنها كما لو ذبح كل منهما شاة ، ولو اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم فهو لحم اشتراه وليست الحصاة التي اشتراها أضحية لعدم نيتها قبل الذبح ، وكذا لو اشترى شاة ذبحت للحم فهي لحم وليست بأضحية ، أما إذا اشترى سبعا أو سبعين من بدنة أو بقرة وهي حية وأوجب ما اشتراه أضحية وأراد اللحم في الباقي جاز وله بيعه ، وقول الأصحاب لو اشترى سبع بدنة أو سبع بقرة ذبحت للحم فهو لحم المراد منه إذا اشترى سبعها وهي مذبوحة ، فإن كانت حية جاز ذلك كما تقدم والله أعلم . وأما ما ذبح هديا أو أضحية فلا يصح بيعه ولو تطوعا لتعينه بالذبح ويأتي ذلك إن شاء الله تعالى .

(فائدة) حيث كانت كل واحدة من البدنة والبقرة تجزى عن سبعة كما تقدم فهل هذا مطلق فلا تجزى عن أهل بيته إذا كانوا أكثر من سبعة أو هي أولى بالأجزاء من الشاة؟ ويخط عبد الوهاب بن فيروز ما نصه قوله عن سبعة ، أقول ظاهره مطلقا ، ولا يقال كما فهم من أبعاد النجعة إن المراد عن سبع شياه يريد بذلك أنه يجزى ذبحها عن أهل بيته ولو زادوا على سبعة ، لأننا نقول كونها عن سبع شياه مسلم لكن لامطلقا فتأمل انتهى . قلت : الظاهر أن البدنة أو البقرة تجزى عنه وعن أهل بيته ولو كانوا أكثر من سبعة لأنها أغلى وأفضل من الشاة خلافا لما جرح إليه عبد الوهاب بن فيروز ، قال في الشرح

الكبير : ولا بأس أن يذبح الرجل عن أهل بيته شاة واحدة أو بقرة
يضحي بها نص عليه أحمد وبه قال مالك والليث والأوزاعي ، وروى ذلك عن
ابن عمر وأبي هريرة وعامه فيه ، وتقدمت عبارة الشرح هذه ، ومنها يؤخذ
إجزاء البدنة أو البقرة عن أهل البيت ولو كانوا أكثر من سبعة لأن
صاحب الشرح ذكرهما مع الشاة المنصوص على إجزائها عن أهل البيت ولو كانوا
أكثر من سبعة « لأنه صلى الله عليه وسلم قد ذبح كبشين وقال : بسم الله
هذا عن محمد وأهل بيته وقرب الآخر ، وقال اللهم منك ولك عمن وحدك من
أمتي ، وبخط عبد الوهاب بن فيروز أيضاً مانصه قوله : وتجزئ الشاة من واحد
وأهل بيته يظهر أنه لو شرك غيرهم من الأجانب لا تجزئ خلافاً لمن عمم
انتهى كلام ابن فيروز . قلت : الظاهر أنه لا خصوص لأهل البيت لما في
الحديث « اللهم منك ولك عمن وحدك من أمتي » ثم رأيت كلاماً للشيخ
عبد الله أبي بطين قد استظهر فيه أنه لا خصوص لأهل البيت ، والله أعلم .
قال ابن القيم رحمه الله : « وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة من
أصحابه كانوا معه فأخرج كل واحد منهم درهما فاشترىوا أضحية فقالوا يا رسول
الله لقد أغلينا بها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن أفضل الضحايا أغلاها
وأسمها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ رجل برجل ورجل برجل
ورجل بيد ورجل بيد ورجل بقرن ورجل بقرن وذبحها السابع وكبروا عليها
جميعاً ، ذكره أحمد نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في إجزاء الشاة
عنهم لأنهم كانوا رفقة واحدة انتهى كلام ابن القيم .

(فائدة) إذا أراد الإخوة أن يضحوا عن والدهم مثلاً بأضحية واحدة
صح ذلك سواء كانوا شركاء في المال أو لم يكونوا وكذلك لو لم يكونوا إخوة

واشتركوا في شراء أضحية وذبحوها عن إنسان ، وإذا ضحى إنسان بشاة واحدة وجعل ثوابها لوالديه وإخوانه مثلاً جاز ذلك وإن كثروا كما تقدم ، بخلاف الحجة فإنها لا تصح إلا عن واحد ، فلو حج عن والديه بحجة واحدة لم يصح ذلك لأن الحجة الواحدة لا تقع عن عدد ، ولا يجوز التشريك فيها بخلاف الأضحية ، وإذا أراد إنسان أن يضحي عن جماعة بأضحية واحدة فإنه لا يشترط تسميتهم بل تكفي النية لكن يستحب له أن يسميهم فيقول عن فلان وفلان وفلان ، أما لو حج حجة واحدة نفلاً لنفسه ثم بعد إتمامها جعل ثوابها لوالديه ونحوها فإنه غير ممنوع فيما يظهر وصرح به في رد المحتار لابن عابدين الحنفي ، والله أعلم .

فصل

ولا تجزى في الهدى والأضحية العوراء البيضة العور: وهي التي انخسفت عينها ، فإن كان على العين بياض وهي قائمة لم تذهب أجزاء لأن ذلك لا ينقص لحمها ، ولا تجزىء فيهما عمياء وإن لم يكن عماها بيداً كقائمة العينين مع ذهاب إبصارها لأن العمى يمنع مشيها مع رفيقتها ويمنع مشاركتها في العلف ، وفي النهى عن العوراء تنبيه على النهى عن العمياء . قال النووي : وتجزىء العشوى على الأصح ، وهي التي تبصر بالنهار دون الليل لأنها تبصر وقت الرعي ، وأما العمش وضعف بصر العينين جميعاً فقطع الجمهور بأنه لا يمنع وقال الروياني إن غطى الناظر بياضاً أذهب أكثره منع وإن أذهب أقله لم يمنع على الصحيح انتهى . ولا تجزىء عجفاء لا تنقى بضم التاء وإسكان النون وكسر القاف ، من أنقت الإبل : إذا سمنت وصار فيها نقي ، بكسر الغون

وإسكان القاف : وهو مخ العظم وشحم العين من السمن قاله ابن أبي الفتح
الحنبلي في المطلع ، والعجفاء هي الهزيمة التي لامخ فيها ، ولا تجزىء عرجاء
بين ظلمها بفتح اللام وسكونها : أي غمزها وهي التي لا تقدر على المشي
مع جنسها الصحيح إلى المرعى ، ولا تجزىء كسيرة ولا مريضة بين مرضها :
وهو المفسد للحمها يجرب أو غيره لحديث البراء بن عازب قال : دقام فينا رسول
الله ﷺ فقال : أربع لا تجوز في الأضاحي : العوراء البين عورها ، والمريضة
البين مرضها ، والعرجاء البين ظلمها ، والكسيرة التي لا تنقي ، رواه الخمسة
وصححه الترمذي وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي ،
وفي رواية الترمذي والنسائي والعجفاء بدل الكسيرة ، قال النووي وحكى وجه
في الهيام خاصة أنه يمنع الإجزاء وهو من أمراض الماشية وهو أن يشتد
عطشها فلا تروى من الماء ، والهيام بضم الهاء قال أهل اللغة هوداء يأخذها
فهم في الأرض لأرعى ، وناق هيماء بفتح الهاء والمد انتهى . ولا تجزىء
عضباء بالعين المهملة والضاد المعجمة : وهي التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها
لحديث عليّ قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب الأذن
والقرن » قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : العضب : النصف
فأكثر من ذلك رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، لكن ابن ماجه لم يذكر قول
قتادة إلى آخره ، وسكت عن الحديث أبو داود والمنذرى ، وقال الإمام أحمد
العضباء ما ذهب أكثر أذنها أو قرنها ، نقله حنبلي لأن الأكثر كالكل ،
وتكره معيبة أذن بخرق أو شق أو قطع لنصف أو أقل من النصف ، وكذا
معيبة قرن بواحد من هذه ، وهذه الكراهة كراهة تنزيه فيحصل الإجزاء
بها لأن اشتراط السلامة من ذلك يشق ولأنه ليس داخل في العضب المنهى

عنه ، قال في المنتهى وشرحه : ولا يجزىء عضباء ؛ وهي ما ذهب أكثر أذنهما أو ذهب أكثر قرنهما إلى أن قال : وتكره معيبتهما ؛ أي الأذن والقرن بخرق أو شق أو قطع لنصف منهما فأقل انتهى ، وكذا في الإقناع وشرحه : قال في الغاية : وكره معيبة أذن وقرن بخرق أو شق أو قطع لنصف فأقل ، ويتجه احتمال آليّة كذلك انتهى ، قال في شرح الدليل للشيخ عبدالقادر : ويجزىء الحامل وما خلق بلا أذن أو ذهب نصف أليته أو أذنه ، وتكره معيبة أذن بخرق أو شق أو قطع لنصف أو أقل وكذا قرن ، ولا تجزىء عضباء ، وهي ما ذهب أكثر أذنهما أو قرنهما لأن الأكثر كالسكك انتهى ملاحظاً ، ومن هذا يتضح أن المذهب إجزاء ما ذهب نصف أذنهما أو قرنهما كما هو نص الإمام أحمد في رواية حنبل خلافاً لما ذهب إليه سعيد بن المسيب رحمه الله حيث قال : العضب النصف فأكثر ، والله أعلم .

(تنبيه) إذا ذهب أكثر القرن من السكبش فإنه لا يجزىء في الأضحية ولا في الهدى ، ولا يقال إن عدم الإجزاء فيما ذهب أكثر قرنيه مختص بالبقر والمعز كما فهمه بعض المعاصرين محتجاً بأن القرن في السكبش نادر والنادر لا حكم له ، لأننا نقول قرن السكبش له حكم في الأفضلية وقد ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أقرنين ونهى أن يضحي بأعضب القرن ، فشمل التهي كل ماله قرن سواء كان من البقر أو المعز أو السكبش والله أعلم ، ولا تجزىء الجداء : وهي جافة الضرع : أي الجدباء التي شاب ونشف ضرعها لأن هذا أبلغ في الإخلال بالمقصود من ذهاب شحمة العين ولأنها في معنى العجفاء بل أولى ، والجداء : اسم لما لم يكن في ضرعها لبن فإذا وجد فيه شيء فليست بجداء ، ولو وجد شطر وسلم الآخر أو بعضه فإنها لا تكون جداء ، قال بعض

المالكية عن مذهبهم لا تجزىء في الأضحية بإسرة الضرع فإن كانت ترضع
ببعضه لم يضر انتهى ، قال في المنتهى ولا تجزىء جداء وهي الجدباء وهي
ما شاب ونشف ضرعها انتهى ، ، قال عبد الوهاب ابن فيروز في حاشية الزاد
قوله وهي ما شاب كذافي الرعاية ولم يظهر لي معنى هذا اللفظ ، ولم أر في
القاموس كالصحيح والمجمل ما أستدلُّ به عليها فتأمل انتهى كلام ابن فيروز .
قلت : عدم ظهور معنى ذلك لابن فيروز يعد منه قصورا . قال في شرح الغاية :
معنى شاب ايض ضرعها لأن الشاة إذا كبرت ايض ضرعها انتهى ، وما ذكره
شارح الغاية واف بالمعنى ، قال في النهاية : الجدء : ما لا ابن فيها من حلوبة
لآفة أيبست ضرعها ، وتجدء الضرع : ذهب لبنه ، والجدء من النساء الصغيرة
الشدى انتهى ، ولا تجزىء هماء وهي التي ذهب ثناباها من أصلها ، هذه عبارة
الأصحاب ، فظهر من تعريفهم هذا أن المانع من الأجزاء هو ذهاب
الثنيتين جميعاً ، فلولا يذهب إلا ثنية واحدة أجزاء فيما يظهر والله أعلم .
ولا تجزىء عصاء ، وهي التي انكسر غلاف قرنها ، قال في الإقناع : وتجزىء
ما ذهب دون نصف أيتها قال في شرحه وكذا ما ذهب نصفها كما في المنتهى ،
وقياس ما تقدم في الأذن ، وتكره ، بل هنا أولى انتهى . وعبرة المنتهى :
ويجزىء ما خلق بلا أذن أو ذهب نصف أليته انتهى ، فإن ذهب أكثر من
نصف الألية لم تجزىء لأن الألية ليست بذنب والله أعلم ، وتجزىء الجماء .
وهي التي خلقت بلا قرن ، والصمماء بالصاد والعين المهملتين ، وهي صغيرة الأذن
وما خلقت بلا أذن ، والبراء التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعاً لأن ذلك لا يخل
بالمقصود ، وتجزىء التي بعينها بياض لا يمنع النظر لعدم قوات المقصود من
البصر وتقدم ، ويجزىء الحصى وهو ما قطعت خصيته أو سُلِّت أو رُضَّت لأن

النبي ﷺ ضحى بكبشين موجوءين، والوجاء: رض الخصيتين، ولأن الخصاء إذهاب عضو غير مستطاب يطيب اللحم بذهابه ويسن فإن قطع ذكره مع قطع الخصيتين أو سلهما أو رخصهما وهو الخصى المبوب لم يجزى، ولا يجزى ما ليس بملك له ولو أجزى بعد، وتجزىء الحامل من الإبل أو البقر أو الغنم كالحائل .
(فوائد: الأولى) قال الحجاوى: الأضحبة التي ترضع نفسها ينقص الثمن ولا ينقص الأضحية .

(الثانية) لانجزىء المنزورة التي انقطع ضرعها كله، أما إن انقطع بعضه وبعضه صحيح فالظاهر أنها تجزىء في الهدى والأضحية .
(الثالثة) تجزىء المبعوجة، وهي التي بها فتق والله أعلم .

فصل

والسنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى، فيقطعنها بالخربة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر وفاقا لملك والشافعي، وإسحاق وابن المنذر، لما روى زياد بن جبير قال: « رأيت ابن عمر أتى على رجل أناخ بدنة لينحرها فقال ابعتها قائمة مقيدة سنة محل ﷺ » متفق عليه، وروى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها » لكن إن خشى عليها أن تنفر أناخها. والسنة ذبح بقرة وغنم على جنبها الأيسر موجهة للقبلة لحديث أنس « أن النبي ﷺ ضحى بكبشين ذبحهما بيده » ويجوز ذبح الإبل ونحر البقر والغنم لأنه لم يتجاوز محل الذكاة ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم: « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فسك » . ويسمى وجوبا حين يحرك يده للنحر أو الذبح، وتسقط سهواً ويكبر ندباً فيقول: بسم الله والله أكبر، اللهم هذا منك

ولك ، وإن قال قبل بسم الله والله أكبر وقبل تحريك يده: وجهت وجهي للذي
 فطر السموات والأرض النح فحسن لما روى جابر بن عبد الله «أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ذبح يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجوءين فلما وجههما قال :
 (إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيفا وما أنا من المشركين
 إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت
 وأنا أول المسلمين) اللهم منك ولك عن محمد وأمثه ، بسم الله والله أكبر ثم
 ذبح ، رواه أبو داود ، وأخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي ، وفي إسناده محمد
 ابن إسحاق وفيه مقال ، وفيه أيضا أبو عياش ، قال في التلخيص : لا يعرف .
 قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : ويستحب أن ينحر الأبل مستقبلة القبلة قائمة
 معقولة يدها اليسرى ، والبقر والغنم يضعهما على شقها الأيسر مستقبلاها القبلة
 ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني كما تقبلته من
 إبراهيم خليلك انتهى ، وإن اقتصر على التسمية فقد ترك الأفضل ؛ ولا بأس
 بقول الذابح أو الناحر اللهم تقبل من فلان لحديث « اللهم تقبل من محمد وآل محمد
 ومن أمة محمد ثم ضحى » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ، والأفضل أن يتولى
 صاحب الذبيحة هديا كانت أو أضحية ذبحها بنفسه « لأن النبي ﷺ ضحى
 بكبشين أقرنين أملحين ذبحهما بيده الشريفة وسمى وكبر ووضع رجله
 الشريفة على صفاحيهما ونحر البدنات الست بيده ، ونحر من البدن التي أهداها
 في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة بيده ، ولأن فعل الذبح قربة وتولى القربة
 بنفسه أولى من الاستنابة فيها . قال في المنهى وشرحه : ويذبح أو ينحر واجبا
 من هدي أو أضحية قبل ذبح أو نحر نفل كل منهما مسارعة لأداء الواجب .
 قال الخلوئي : قوله ويذبح واجبا قبل نفل استحبابا قياسا على الصدقة انتهى ،

وقد سبقه إلى هذا خاله منصور في شرح الإقناع حيث قال : ولعل المراد استحبابا مع سعة الوقت وقد تقدم (أى فى باب الزكاة من الإقناع) لمن عليه زكاة الصدقة تطوعا قبل إخراجها ولا يكاد يتحقق الفرق انتهى . وسن إسلام ذابح لأنها قرينة فينبغى أن لا يلبسها غير أهلها ، وإن وكل من يصح ذبحه ولو ذميا ككتابيا جاز مع السكرهه وفاقا للشافعي وأبى ثور وابن المنذر ، ومن كره ذلك على وابن عباس وجابر . وعن أحمد لا يجوز أن يذبحها إلا مسلم ، وهو قول مالك لحديث ابن عباس الطويل مرفوعا لا يذبح ضحاياكم إلا طاهر ، قلت : ومراد الأصحاب بجواز توكيل الذى السكتانى فى ذبيحة هدى المسلم أو أضحيتة إذا كان السكتانى يذبح الأضحية أو الهدى أو يذحرهما فى موضعه الشرعى بشرطه المعتبرة ، أما إن كان يذبحها بضرب المسامير أو الفؤوس فى الرأس ونحوه أو بالكهرباء كما عليه عمل بعض النصارى فى هذا الزمن فإنه لا يصح توكيله ولا تحل ذبيحته بذلك ، لأن ذبحه للبهيمة على هذه الصفة لا يسمى ذكاة ولا تحل بذلك بل حكمها حكم الميتة فهى حرام كما لو فعل ذلك مسلم وأولى والله أعلم ، ويشهد أضحيتة وهديه ندبا إن وكل فى تذكيتهما لأن فى حديث ابن عباس الطويل « واحضروها إذا ذبحتم فإنه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها » وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : « احضرى أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها » ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من فلان ، أى الموكل له ؛ وتعتبر نية كونها أضحية من الموكل وقت التوكيل فى الذبح . وفى الرعاية ينوى الموكل كونها أضحية عند الزكاة أو الدفع إلى الوكيل ليذبحها إلا مع تعيين بأن يكون المهدي معيناً أو الأضحية معينة ، فلا تمتبر النية ولا تعتبر تسمية المضحى عنه ولا المهدي عنه اكتفاء بالنية .

فصل

وقت ابتداء ذبح أضحية أو هدى نذر أو تطوع أو هدى تمتع أو قران من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد الذي تصلي فيه ولو قبل الخطبة، والأفضل بعدها وبعد ذبح الإمام إن كان خروجاً من الخلاف لحديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى » متفق عليه ، أو بعد قدر الصلاة بعد دخول وقتها بمحل لا تصلي فيه كأهل البوادي من أصحاب الطنب والخركاوات ونحوهم ، قال مرعي : ويتجه أو يبطل لا تجب عليهم انتهى ، فدخول وقت ذبح ما ذكر في حقهم مضي قدر ما تفعل فيه الصلاة بعد دخول وقتها لأنه لا صلاة في حقهم تعتبر فوجب الاعتبار بقدرها ، أما من بمصر أو قرية يصلي فيها العيد فليس له الذبح قبل الصلاة حتى تزول الشمس ، فإن فاتت الصلاة بازوال ذبح بعده . قال في الإقناع وشرحه : ووقت ابتداء ذبح يوم العيد بعد الصلاة ، ولو سبقت صلاة إمام في البلد الذي يتعدد فيه العيد جاز الذبح لتقدم الصلاة عليه انتهى ملخصاً . وأخر وقت ذبح أضحية أو هدى نذراً أو تطوعاً أو هدى تمتعاً أو قران آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ؛ فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ويومان بعده وهو قول عمر وابنه وابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي حنيفة ومالك ، قال الإمام أحمد : أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي رواية عن خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن الإمام أحمد رواية أخرى أن آخر وقت الذبح لأضحية أو هدى آخر أيام التشريق ، وروى عن علي أنه قال « أيام النحر يوم الأضحية وثلاثة أيام بعده » حكاه النووي في شرح مسلم ، وحكاه أيضاً عن جبير بن مطعم وعطاء والحسن

البصرى وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدى فقيه أهل الشام
ومكحول وداود الظاهرى والأوزاعى وابن المنذر ومشى عليه فى الإيضاح، وهو
مذهب الشافعى واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فعلى هذه الرواية
تكون أيام النحر أربعة يوم العيد وثلاثة أيام بعده، والتضحية وذبح الهدى
فى يوم العيد أفضل، وأفضله عقب الصلاة والخطبة وذبح الإمام إن كان وتقدم
لما فيه من المبادرة والخروج من الخلاف، ثم ما يلى يوم العيد أفضل مسارعة للخير؛
ويجزى ذبح هدى أو أضحية فى ليلتى اليوم الأول والثانى من أيام التشريق
لدخوله فى مدة الذبح فجاز فيه كالأيام. وفى الإقناع: يجزى مع الكراهة
للخروج من الخلاف، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه والشافعى وإسحاق وأبى ثور
والجمهور، وظاهر المنهى لا يكرهه، واختار الخرقي لا يجزى الذبح فى ليلتهما، وهو
اختيار الخلال ونص عليه فى رواية الأثرم، قال فى الفروع: وعنه لا يجزى ليلاً
اختاره الخلال وأنه رواية الجماعة والخرقي وغيرهما انتهى وهو المشهور عن مالك
وعليه عامة أصحابه، وحكم ليلة اليوم الثالث حكم ليلتى اليوم الأول والثانى على
الرواية الثانية، ووقت ذبح ما وجب من الدماء بفعل محظور فعلة فى الإحرام
كلبس وطيب وحلق رأس ونحوه من حين فعل المحظور، وإن أراد فعل المحظور
لعذر يبيحه فله ذبح ما يجب به قبل فعل المحظور لوجود سببه كإخراج كفارة
عن يمين بعد حلف وقبل حنث وتقدم فى باب الفدية ذكر ذلك. ووقت ذبح
ما وجب من الدماء لترك واجب فى حج أو عمرة من حين ترك الواجب
ولا يختص ذلك بأيام النحر، فلو ترك الإحرام من الميقات أو خرج من عرفة
قبل الغروب جاز ذبح ما وجب من الدم بسبب ذلك قبل أيام النحر وبعدها
لكن بشرط كون الذبح بالحرم، هذا فى أحد واجبات الحج وفى فعل المحظور

في الحرم، وأما إذا فعل المحذور خارج الحرم فلا يتعين ذبح ذلك بالحرم بل يجوز ولو خارجاً عنه غير قتل الصيد فلا يجزى إلا في الحرم، وإن ذبح هدياً أو ضحية قبل وقته لم يجزئه كالصلاة قبل الوقت وصنع به ما شاء لأنه لحم وعليه بدل الواجب لبقائه في ذمته، وإن فات وقت الذبح قبل ذبح هدى أو أضحية ذبح الواجب قضاء وفعل به كالأداء؛ أي كالمذبح في وقته المعتبر لأن الذبح أحد مقصودى الهدى والأضحية فلا يسقط بفوات وقته، كما لو ذبحها في الوقت ثم خرج قبل تفرقتها فرقها بعد ذلك، وسقط التطوع بخروج وقت الذبح لأنه سنة فات محلها، فلو ذبح التطوع بعد خروج الوقت وتصدق به كان لهما تصدق به لأضحية وهدياً .

(فوائد : الأولى) عقار وقفه مالكة وجعل من ريعه أضحية لشخص أو أشخاص فاشتري الوصي من غلته أضحية ومضت أيام النحر ولم تذبح لعذر أي غيره لزم الوصي ذبحها أي وقت كان، لأنها وجبت بنفس الشراء من غلة العقار الموقوف عليها فتعينت به، أما إن مضت أيام النحر قبل شراء الأضحية فإنه يؤخرها إلى العام المقبل ويذبحها مع أضحية ذلك العام، والله أعلم .

(الثانية) الوصي على ذبح الأضاحي هل له أن يشتريها قبل عيد يوم النحر أو لا يشتريها إلا وقت الذبح، وهل إن اشتراها قبل وقت الذبح يضمن إن تلفت أم لا؟ فإن ضاعت ووجدتها بعد أن مضت أيام النحر ما يفعل بها؟ الظاهر أنه يرجع في ذلك إلى العادة فإن كانت عادة أهل بلده جارية بشراء الأضاحي قبل وقت الذبح فله شراءها قبله ولا ضمان عليه إن ضاعت لعدم تعديده، وإلا تكن عادة أهل بلده جارية بالشراء قبل وقت الذبح فليس له ذلك، فإن اشتراها في هذه الحال وتلفت فالظاهر أنه يضمن لوجود التعدي منه، وإذا ضاعت ووجدت بعد مضي أيام النحر فإنها تذبح حال وجودها ويفعل بها كما يفعل بها لو ذبحت في وقت الذبح، والله أعلم .

(الثالثة) إذا أوصى بنخلة في أضحية كل عام فعام ذلك ثمرة النخلة ، فنتى حصلت ثمرة النخلة اشترى بها أضحية أيام النحر ، فإن لم تف الغلة بالأضحية أرصدت قيمتها إلى العام المقبل واشترى بها مع ثمن غلة للعام المقبل أضحية ، وإذا عين إنسان أضحية وضاعت منه ثم وجدها بعد مضي أيام النحر لزمه ذبحها لوجوبها بالتعيين ويفعل بها كما يفعل بها لو ذبحت في أيام النحر ، والله أعلم .

(الرابعة) قال الشيخ عبد الله بن ذهلان : الظاهر أنه إذا أوصى بثلاث أضحى مثلا تشتري بأربعين مثلا جاز التفاضل في أثمانها ولو كان قد عين كل أضحية لشخص تبرعا انتهى ، وقال أيضا : إذا لم تكف غلة الموقوف على أضحية أرصدت للسنين المقبلة حتى تكفي ولو أعواما لأنه العرف انتهى .

فصل

ويتعين الهدى بقوله : هذا هدى لأنه لفظ يقتضى الإيجاب لو ضعه شرعا فوجب أن يترتب عليه مقتضاه ، ويتعين الهدى أيضا بتقليده النعل والعري وأذان القرب بنية كونها هديا أو إشعاره مع نية الهدى لأن الفعل مع النية يقوم مقام اللفظ إذا كان الفعل يدل على المقصود كمن بنى مسجداً وأذن للناس في الصلاة فيه ، ولا يتعين الهدى بشرائه ولا بسوقه مع النية فيهما من غير تقليد أو إشعار لأن الشراء والسوق لا يختصان بالهدى ، والتعيين إزالة ملك على وجه القربة فلم تؤثر فيه النية المقارنة لهما كالمعتق والوقف لا يحصلان بالنية حال الشراء كما خواجه مالا للصدقة به فلا يلزمه التصديق به . وقال أبو حنيفة : يجب بالشراء مع النية ، وتتعين الأضحية بقوله : هذه أضحية ، قال الشيخ سرعي في النهاية لا إن قاله نحو متلاعب ويدين انتهى فتصير واجبة بقوله : هذه أضحية

كما يعتقد العبد بقول سيده : هذا حرٌّ لوضع الصيغة لذلك شرعاً، ويتعين كل من الهدى والأضحية بقوله : هذه لله أو هذه صدقة لأن هذه الصيغة خبرٌ أريد به الإنشاء كصنيع العقود . قال في الموجز والتبصرة إذا أوجها بلفظ الذبح نحو : لله على ذبحها ، لزمه تفريقها على الفقراء وهو معني قوله في عيون المسائل لو قال : لله على ذبح هذه الشاة ثم أتلها ضمنها البقاء المستحق لها انتهى ، والمستحق لها هم الفقراء ، وعن الإمام أحمد رحمه الله رواية أنها تتعين بالشراء مع النية واختاره شيخ الإسلام ، وهو قول مالك قال : إذا اشتراها بنية الأضحية وجبت كالهدى بالإشعار .

(فائدة) اعترض المحب ابن نصر الله في حواشي المحرر على قول الأصحاب : ويتعين هدى : بهذا هدى إلى آخره بأن الهدى منه واجب وتطوع وليس في هذا اللفظ ما يقتضى الوجوب ، إذ يجوز أن يريد هذا هدى تطوعت به أو تطوع به ، ولو كانت هذه الصيغة للوجوب لم يكن لهدى التطوع صيغة ويلزم أنه إذا قال هذا المال صدقة أنه يلزمه كما لو قال : لله على أن أتصدق به انتهى كلام ابن نصر الله البغدادي تلميذ زين الدين بن رجب ، قال الشيخ منصور في حاشيته على المنتهى : ويجاب بأن هذه الصيغة للإنشاء ، والتطوع لا يحتاج لإنشاء انتهى ، قال الشيخ محمد الخلوئي ابن أخت الشيخ منصور في حاشيته على المنتهى : هذا الجواب فيه تسليم أن هذه الصيغة نص في الوجوب ولم لا يجوز أن يكون المراد بقولهم يتعين يتميز بدليل أنهم عطفوا على الهدى الأضحية مع أنها سنة عندنا معاشر الحنابلة لا واجبة ، ومعنى الكلام أنه يتميز الهدى عن غيره والأضحية عن غيرها بقوله : هذا هدى أو هذه أضحية من الصنيع القولية أو بالإشعار ونحوه من القرأين الفعلية ، ولو كان المراد بقولهم

يتعين يجب كما فهم ابن نصر الله لاقتضى إيجاب الأضحية إلا أن يلزم أن الأضحية في الأصل سنة وأنها بمجرد قوله هذه أضحية تصير واجبة ، وفيه نظر انتهى كلام الخلو تى . قلت : ظاهر كلام الأصحاب بل صريحهم أنهم أرادوا بقولهم ويتعين هدى إلى آخره الوجوب . قال فى المعنى : ويحصل الإيجاب بقوله هذا هدى أو بتقليده أو إشعاره ناوياً به الهدى إلى أن قال : الحال الثانى أن يوجب بلسانه ، فيقول هذا هدى أو يقلده أو يشعره ينوى بذلك إهداه فيصير واجباً معيناً يتعلق الوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ويصير فى يد صاحبه كالوديعة يلزمه حفظه وإيصاله إلى محله ، فإن تلف بغير تفريط منه أو سرق أو ضل لم يلزمه شيء لأنه لم يجب فى الذمة ، وإنما تعلق الحق بالعين فسقط بتلفها كالوديعة ، فأما إن أتلفه أو تلف بتفريطه فعليه ضمانه لأنه أتلف واجباً لغيره فضمنه كالوديعة انتهى ملخصاً ، قال فى الشرح الكبير : وكذلك الأضحية تتعين بقوله هذه أضحية فتصير واجبة بذلك انتهى ، وقال فى الشرح أيضاً : فإن ذبحها قبل وقتها لم تجزه وعليه بدلها إن كانت واجبة بنذر أو تعين انتهى ، قال الخرقى وإيجابها أن يقول هذه أضحية . قال فى السكافى : وإن قلده أو أشعره وجب بذلك وإن نذره أو قال هذا هدى أو لله وجب ، قال ولا يزول ملكه عن الهدى والأضحية فى إيجابها انتهى ، فعباراتهم صريحة فى أن المراد بقولهم ويتعين الوجوب ، فى تنظير الخلو تى نظر واضح لأن كلام الأصحاب ظاهر بل صريح فى أن الهدى والأضحية يجبان بقول المهدي والمضحى هذا هدى وهذه أضحية ، وأما ما بحثه المحب ابن نصر الله من أن هذه الصيغة لو كانت للوجوب لم يكن لهدى التطوع صيغة ، فقد أجاب عنه الشيخ منصور بأن هذه الصيغة

للإنشاء يعني لا إنشاء الوجوب، والتطوع لا يحتاج لإنشاء، وهو جواب سديد مفيد، والله اعلم.

(فائدة) قال الشيخ سليمان بن إبراهيم الفداغى فى مجموعته المسمى (تحفة الطالب) الأضحية سنة مؤكدة ولا تجب إلا بنذر أو تعيين، فإذا قال هذه أضحية تميزت ووجبت. ثم التعيين الموجب، إما مطلق كأن يقول هذه أضحية ولم يقيدها بعام بعينه فيجب ذبحها بأى عام ما ويتمين ذبحها فى أيام النحر فقط فإذا فات عام أرصدها أو باعها وأرصدتها إلى عام آخر فيذبحها فى أيام النحر، وإما مقيد كأن يقول هذه أضحية فى هذا العام فيذبحها فيه فى أيام النحر وجوبا، فإن فات أيام النحر ولم يذبحها لعذر أو لا ذبحها متى شاء أى وقت شاء من أيام السنة، يوم نحر أو غيره لفوات وقتها المتعين لذبحها، وهو معنى قولهم: فإن فات الوقت للذبح قضى الواجب وفعل به كالأداء، وأما صفة التطوع الذى يسقط بخروج الوقت فهو أن ينوى الأضحية بشرائها أو عند شرائها أو حال شرائها أو بسوقها بنية الأضحية من غير تعيين أو يرسلها إلى محل أو يجلسها عنده بنية الأضحية أو يقول عند الشراء أو بعده نريد أن نضحى بهذه، أو نريد هذه أضحية أو ضحايا، فهذا كله يطلق عليه اسم الأضحية، ولا تجب بذلك لأن النية لا تؤثر فى نقل الملك كالعق ووقف بخلاف التعيين باللفظ، وأما ما ذكره فى حاشية المنتهى فبحث بحثه المحب ابن نصر الله على خلاف ما قرره فى كتبهم، وقد عورض بأن قول المضحى هذه أضحية إنشاء والتطوع لا يحتاج إلى إنشاء والله أعلم انتهى كلام صاحب المجموع المذكور، ولو أوجبها ناقصة تقصاً يمنع الإجزاء كالعوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها لزمه ذبحها كما لو نذره ولم تجزئه عن الأضحية الشرعية لما تقدم من الخبر ولو لکن يشاب على ما يتصدق

به منها إلا أنه ههنا لا يلزمه بدلها لأن الأضحية في الأصل غير واجبة ولم يوجد
منه ما يوجبها لأنه إنما أوجب ناقصة لا تجزئ في الأضحية فإن زال عيبها المانع
من الأجزاء كبرء المريضة وبرء العرجاء وزوال الهزال أجزأت لعدم المانع
والحكم يدور مع علته ، ولو عين معلوم العيب عما في ذمته من هدى أو أضحية
لزمه ذبحه ولا يجزئه هديا ولا أضحية . قال في المستوعب : وإن حدث بالمعينة
أضحية عيب كالعمى والعرج ونحوه أجزاء ذبحها وكانت أضحية انتهى ، وإذا
عين الهدى والأضحية لم ينزل ملكه عنهما كالعبد المنذور عتقه والمال المنذور
الصدقة به ، وجازله نقل الملك في الهدى والأضحية المعينين بإبدال وغيره وشراء
خير منهما بأن يبيعهما بخير منهما أو يتقده أو غيره ثم يشتري به خيرا منهما نقله
الجماعة عن أحمد وهو اختيار الخرقى وبه قال أبو حنيفة ومالك ومحمد بن الحسن
لحصول المقصود مع نفع الفقراء بالزيادة وجاز إبدال لحم مائتين من هدى
وأضحية بخير منه لنفع الفقراء ، واختار أبو الخطاب أنه لا يجوز إبدالهما وهو
مذهب الشافعي وأبي يوسف وأبي ثور . فإن قيل إذا جاز إبدال الهدى
والأضحية بخير منهما ، فهل العبد المنذور عتقه نذر تبرر يجوز بيعه وشراء خير
منه أم لا ؟ فالجواب أنه لا يجوز ذلك لأن الحق في العتق للعتيق فإذا أبدل فأت
غرضه ، والحق في الهدى والأضحية للفقراء وإبدالهما بخير منهما أحظ لهم لأنه
يحصل معه الغرض وزيادة ، والله أعلم ، ولا يجوز إبدال مائتين من هدى أو
أضحية أو لحمها بمثل ذلك ولا بما دونه ، إذا لاحظ في ذلك للفقراء ، وإن اشترى
هديا أو أضحية وعينها لذلك ثم علم عيبها بعد التعمين ملك الرد واسترجاع الثمن
ويشترى به بدلها كما يملك أخذ أرشه وإن أخذ الأرش اشترى به شاة أو سبع
بدنة أو سبع بقرة ، فإن لم يبلغ تصدق به أو اشترى به لحما وتصدق به ، وإن

اشترى هدياً أو أضحية وعينها ثم بانّت مستحقة بعد التعمين لزمه بدلها نصاً نقله على بن سعيد قاله في الفروع . قال الشيخ محمد الخلوّتي : ينبغي أن تقيد المسئلة بالمعين عما في ذمته ، أما المعين ابتداء فالظاهر أنه إذا بان مستحقاً لا يلزمه بدله لكن كلامهم ليس فيه هذا القيد كما لو قال عن عبد غيره : هذا حرٌّ ، أو عن مال غيره : هذا صدقة ، انتهى كلام الخلوّتي وهو وجيه ، لأن المعين ابتداء إذا تلف بغير تعدٍّ أو سرق أو ضلّ ونحوه لا يجب عليه بدله كما يأتي إن شاء الله ، والله أعلم . وعلى القول بأنه يلزمه بدلها إذا بانّت مستحقة بعد التعمين لا يلزمه بدلها إذا بانّت مستحقة قبل التعمين لعدم صحة التعمين إذاً ، وإن مات بعد تعيين الهدى أو الأضحية لم يجز بيعها في دينه ولو لم يكن له وفاء إلا منها لتعلق حق الله بها وتعين ذبحها وكما لو كان حياً ولزم الورثة بذبحها ويقومون مقامه في تفرقتها ، وكذا في أكل وهدية حيث جازا كسائر الحقوق التي له وعليه ، وإن أتلّف الأضحية أو الهدى متلفاً : ربهها أو غيره وأخذت منه القيمة أو باعها من أوجبها ثم اشترى بالقيمة في الأولى أو اشترى بالثمن في الثانية مثلها صارت المشتراة معينة بنفس الشراء كبديل رهن أو وقف أتلّف ونحوه لقيام البديل مقام مبدله ، ولن عين هدياً أو أضحية الركوب لحاجة فقط بلا ضرر ، قال الإمام أحمد لا يركبها إلا عند الضرورة ، وهو قول الشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أركبها بالمعروف إذا جئت إليها حتى تجد ظهراً » رواه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ولأنه تعلق بها حق المساكين فلم يجز ركوبها من غير ضرورة كملكهم ، فإن احتاج إليه وتضررت بركوبه لم يجز لأن الضرر لا يزال بالضرر ، ويضمن نقصها الحاصل بركوبه لأنه تعلق بها حق غيره ، قال في الشرح الكبير : فأما ركوبها مع عدم الحاجة ففيه روايتان

إحداهما لا يجوز لما ذكرنا، والثانية يجوز لما روى أبو هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها، فقال يا رسول الله إنها بدنة، فقال اركبها ويملك في الثانية أو الثالثة، متفق عليه انتهى، وإن ولدت التي عينها أضحية ابتداء أو عن واجب في الذمة ذبح ولدها معها سواء عينها حاملا أو حدث الحمل بعد التعمين، وبهذا قال الشافعي، لأن استحقاق المساكن للولد حكم ثبت بطريق السراية من الأم فيثبت للولد ما يثبت لأمه كولد أم الولد والمدررة. وولد الهدى بمنزلة أمه أيضا كولد الأضحية يذبحه مع أمه إن أمكن حمل الولد على ظهرها أو ظهر غيرها أو أمكن سوقه إلى محل ذبح الهدى، وإن لم يمكن حمل الولد ولا سوقه إلى محل ذبح في موضعه كهدى عطب، ولا يشرب من لبن المعينة أضحية أو هديا إلا ما فضل عن ولدها فيجوز شربه لقول علي: لا يحلبها إلا ما فضل عن تيسير ولدها، وبذلك قال الشافعي ولأنه انتفاع لا يضر بها ولا بولدها، والصدقة به أفضل خروجا من الخلاف، وقال أبو حنيفة: لا يحلبها ويرش على الضرع الماء حتى ينقطع اللبن، فإن احتلبها تصدق به لأن اللبن متولد من الأضحية الواجبة فلم يجز للمضحى الانتفاع به كالولد، وحثنا ما تقدم عن علي، فإن خالف وحلب من الأضحية أو الهدى ما يضر بولدها أو بها أو ينقص لحمها حرم عليه ذلك وعليه الصدقة به، فإن شرب اللبن ضمنه لتعديده بأخذه، ويباح أن يجز صوفها ووبرها وشعرها لمصلحتها كما لو كانت في زمن تخف بجزه وتسمن به ويتصدق به ندبا، وله الانتفاع به لجريانه مجرى جلدها للانتفاع به دواما، وإن كان بقاء الصوف أو الوبر والشعر أنفع لها لكونه يقيها الحر والبرد حرم جزه، كما يحرم أخذ بعض أعضائها، ولا يعطى الجازر شيئا منها أجرة، وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي

لحديث علي، وفيه « وأن لا أعطى الجازر منها شيئاً ، وقال : نحن نعطيها من عندنا ،
 متفق عليه ولأن ما يدفعه إلى الجزار عوض عن عمله وجزارته ، ولا تجوز
 المعاوضة بشيء منها ، ولا فرق في ذلك بين ما عينه ابتداء وبين ما عينه عن الواجب
 في ذمته : فأما إن دفع إليه منها هدية أو صدقة فلا بأس لأنه في ذلك كغيره بل
 هو أولى لأنه باشرها وتاقت نفسه إليها ، وله أن ينتفع بجلدها وجلالها ، قال
 في الشرح الكبير : لا خلاف في جواز الانتفاع بجلودها وجلالها لأن الجلد
 جزء منها فجاز المضحي الانتفاع به كاللحم ، وكان علقمة ومسروق يدبغان
 جلداً أضحيتهما ويصليان عليه . ويستحب أن يتصدق عليه بالجلد والجل ، ويحرم بيع
 شيء من الذبيحة هدياً كانت أو أضحية ولو كانت تطوعاً لأنها تعينت بالذبح
 كما يحرم بيع الجلد والجل ، لحديث عليّ « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 أقوم على بدنه وأن أقسم جلودها وجلالها وأن لا أعطى الجازر منها شيئاً » وقال :
 نحن نعطيها من عندنا ، متفق عليه ، قال البخاري في صحيحه : باب الجلال للبدن .
 قال في فتح الباري : الجلال بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بصم الجيم : وهو
 ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه انتهى ، قال في الشرح الكبير :
 ورخص الحسن والنخعي في الجلد أن يديه ويشترى به الغربال والنخل وآلة
 البيت ، وروي نحو ذلك عن الأوزاعي ، لأنه ينتفع هو وغيره فجرى مجرى
 تفريق لحمها . وقال أبو حنيفة : يبيع ماشاء منها ويتصدق بثمنه ، وروي عن
 ابن عمر رضي الله عنهما أنه يبيع الجلد ويتصدق بثمنه ، وحكاه ابن المنذر عن أحمد
 وإسحاق انتهى . قال ابن رجب في الفوائد : لو أبدل جلود الأضاحي بما ينتفع
 به في البيت من آلانه جاز ، نص عليه لأن ذلك يقوم مقام الانتفاع بالجلد نفسه
 في متاع البيت انتهى .

(مسائل : المسئلة الأولى) قال الشيخ عبد الله بن ذهلان : لا يجوز بيع جلد الأضحية على الصحيح من المذهب ، ودبغه بجزء منه أو بصوفه صحيح ، وإن اشترى جزء الدباغ صح ، وإن كان المدبوغ جلدتين وهما أضحيتان لواحد فاقسم الجلدتين هو والدباغ جاز ، وإن كان المدبوغ جلدا جيدا وأعطاه الدباغ جلدا رديئا عن نصفه ففيه الخلاف الذي في بيع كاه انتهى .

المسئلة الثانية : إذا كان لِإِنْسَانٍ وَقَفَّ فِي أَضَاحِي وَأَوْصَى عَلَيْهِ إِنْسَانًا يتولى قبض ريعه ويشتري بقيمته أضحى وأذن الموصى للموصى في الأكل من الأضحى التي ولاه عليها جاز ذلك وصرح ابن عبد الهادي بجواز أكل الوصى منها كغيره ، أما إذا قال الموصى لوصيه في الأضحية لك جلدها ونحوه على سبيل الوصية له بذلك أو على طريق العوض فالظاهر عدم جواز ذلك ، وأما إذا قال أذنت لك في الأكل من لحمها فلا مانع منه ، قال الشيخ عبد الله بن ذهلان يجوز للموصى على الأضحية الأكل منها لأنه العرف ، وإذا جعل الموصى أنها على يد واحد من ورثته أو غيره فقد برّه بذلك انتهى .

المسئلة الثالثة : جلد الأضحية وجلدها . ذكر العلماء أنه يفتع بها أو يتصدق بها فهل تختص الصدقة بها على الفقير والمسكين ، أم يصح إعطاؤها لغني هدية أو صدقة ؟ الجواب : أما جلد الأضحية وجلدها وغير ذلك ، فإذا قيدوا ، أي العلماء ، بذكر الصدقة لم يكن مصرف الصدقة إلا للفقراء أو المساكين في الغالب من كلامهم ، لأن تعبيرهم لغني الفقير والمسكين بالهبة والهدية ونحوها قاله الشيخ سليمان بن علي مجيبا به الشيخ محمد بن عبد الله بن إسماعيل .

المسئلة الرابعة : إذا دفعت جلد الأضحية لقریب أو صديق لى غنى على طريق الإباحة والانتفاع لاعلى طريق التملك ، فهل يصح الدفع إليه على هذا

المتوال وينتفع به كما أنتفع به أنا ، ولا يصح له بيعه لأنني لم أدفعه له إلا لينتفع به أم لا يصح دفعه له مطلقاً ؟ الجواب : أما جلد الأضحية فانتفاع القريب ونحوه به مع غناه جائز ليكون الدافع أقامه مقامه فله أن ينتفع به كما تنتفع به ، ويمنع مما أنت ممنوع منه كالبيع ونحوه من المعاوضات والله أعلم ، قاله الشيخ سليمان بن علي مجيباً به الشيخ محمد بن عبد الله بن إسماعيل .

المسئلة الخامسة : إذا أوصى إنسان بأضحية في غلة عقار فالظاهر أنها تكون متوسطة إذا كان الموصى من أهل المروءة لأنه المعروف منه في حياته بخلاف ما إذا لم يعلم ذلك منه فإنها تكون بأدون مجزئ ، قاله الشيخ عبد الله بن ذهلان ، قال الشيخ سليمان بن علي : إذا أوصى بأضحية في غلة عقار مثلاً وأطلق فإنه لا يلزم فيها إلا قدر المجزئ لاسيما إذا كان في الورثة قاصر فلا يجوز أعلى من القدر المجزئ وإن كانت العادة جارية بخلاف ذلك ، والله أعلم .

فصل

وإن عين هدياً أو أضحية فسرق بعد الذبح من غير تفریط فلا شيء عليه وكذا إن عينه عن واجب في الذمة ولو كان وجوبه في الذمة بالذبح بأن نذر هدياً أو أضحية ثم عين عنه ما يجزئ ثم ذبحه فسرق فلا شيء عليه لأنه أمانته في يده فلا يضمه بتلافه بلا تعد ولا تفریط كالوديعة ، وإن لم يعين ما ذبحه عن واجب في ذمته وسرق ضمن ما في ذمته لعدم تميزه عن ماله ، قال في الشرح الكبير : فأما إن ساق الهدي ينوي به الواجب الذي في ذمته ولم يعينه بالقول فهذا لا يزول ملكه عنه إلا بذبحه ودفعه إلى أهله ، وله التصرف فيه بما شاء من بيع وهبة وأكل وغير ذلك لأنه لم يتعلق به حق لغيره ، وله نأوه وإن عطب . تلف من

ماله وإن تعيَّب لم يجزئه ذبحه وعليه الهدى الذي كان واجبا ولا يبرأ إلا بإيصاله إلى مستحقه بمنزلة من عليه دين فحمله إلى مستحقه يقصد دفعه إليه فتلف قبل أن يوصله إليه ، ومتى عيَّنه بالقول تعين ، فإن ذبحه فسرق أو عطب فلا شيء عليه ، قال أحمد رحمه الله : إذا نحر فلم يطعمه حتى سرق لأشياء عليه فإنه إذا نحر فقد فرغ ، وبهذا قال الثوري وابن القاسم صاحب مالك وأصحاب الرأي ، وقال الشافعي عليه الإعادة لأنه لم يوصل الحق إلى مستحقه فأشبهه ما لو لم يذبحه . ولنا أنه أدى الواجب عليه فبرأ منه كما لو فرقه ، ودليل أنه أدى الواجب أنه لم يبق إلا النفرقة وليست واجبة لأنه لو خلى بينه وبين الفقراء أجزاءه ، ولذلك لما نحر النبي ﷺ البدنات قال : « من شاء اقتطع » انتهى ، وإن تلفت الممينة ابتداء هديا كانت أو أضحية ولو قبل الذبح أو سرقت قبل الذبح أو ضلت فلا بدل عليه إن لم يفرض لأنه أمين ، وإن عين عن واجب في الذمة ما يجزى فيه كالتمتع يعين دم التمتع أو عن هدى نذره في ذمته وتعيب ما عينه عن ذلك أو تلف أو ضل أو عطب أو سرق قبل الذبح ونحوه ، كما لو غصب لم يجزئه لأن الذمة لم تبرأ من الواجب بمجرد التعيين عنه كالدين يضمنه ضامن أو يرهن به رهنا فإنه يتعلق الحق بالضامن والرهن مع بقائه في ذمة المدين ، فحتى تعذر استيفاءه من الضامن أو تلف الرهن بقي الحق في الذمة بحاله ولزمه بدل ما تعيب أو تلف أو ضل أو عطب أو سرق قبل الذبح ونحوه إذا كان عيَّنه عن واجب في ذمته وإن كان أفضل مما في الذمة إن كان تلفه بتفريطه لأن الواجب تعلق بما عيَّنه عما في الذمة وهو أزيد فيلزمه مثله وهو أزيد مما في الذمة كما إذا عين عن دم التمتع بقرة مثلا فتعيبت بفعله أو تفريطه أو سرقت أو ضلت أو غصبت فيلزمه مثله ولو زاد عما في الذمة ، قال في الشرح الكبير : وإن عين عما في

ذمته صحيحا فهلك أو تعيب بغير تفريطه لم يلزمه أكثر مما كان واجبا في الذمة لأن الزائد لم يجب في الذمة وإنما تعلق بالعين فسقط بتلفها كأصل الهدى إذا لم يجب بغير التعمين، وإذا أتلفه أو تلف بتفريطه مثل المعين إن كان زائداً عما في الذمة لأن الزائد تعلق به - حق الله تعالى ، فإذا فوته لزمه ضمانه كالهدي المعين ابتداء انتهى ، ولو ضحى اثنان كل بأضحية الآخر عن نفسه غلطا كفتها ولا ضمان على واحد منها للآخر استحسانا لإذن الشرع فيه ، ولو فرق كل منها لحم ما ذبحه وإن بقي لحم ما ذبحه كل منهما تراداه . لأن كلا منها أمكنه أن يفرق لحم أضحيته بنفسه فكان أولى به ، وإن ذبح المعينة هديا أو أضحية ذابح في وقتها بغير إذن ربها أو وليه ونواها عن ربها أو أطلق أجزأت عن ربها ولا ضمان على الذابح ، وبهذا قال أبو حنيفة ، لأن الذبح فعل لا يفتقر إلى النية فإذا فعله غير صاحبه أجزأ عن صاحبه كغسل ثوبه من النجاسة ، ولأنها وقعت موقعا بذبحها في وقتها فلم يضمن ذابحها حيث لم يكن متعديا ، ولأن الذبح إراقة دم تعين إراقة لحق الله تعالى فلم يضمن صريقه كقتال المرتد بغير إذن الإمام ، وإن نوى الذابح الأضحية عن نفسه مع علمه أنها أضحية الغير لم تجز عن مال كها ولا عن ذابحها بطريق الأولى سواء فرق الذابح اللحم أولا ، ويضمن الذابح قيمتها صحيحة إن فرق لحمها لأنه غاصب متلف عدوانا ، ويضمن أرش الذبح وهو ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة إن لم يفرقه لتنقيصه مال الغير عدوانا . وإن ذبحها عن نفسه ولم يعلم أنها أضحية الغير لاشتباها عليه مثلا أجزأت عن ربها إن لم يفرق الذابح لحمها لما تقدم من أن الذبح لا يفتقر إلى نية كإزالة النجاسة ، فإن فرق اللحم إذا ضمن لأن الإلتلاف يستوى فيه العمد وغيره ، وإن أتلف المعينة من هدى أو أضحية صاحبها ضمنها بقيمتها يوم التلف في محله كسائر

التقومات تصرف قيمتها في مثلها لتعيينها كإتلاف أجنبي غير مال كها لها لبقاء المستحق لها ، وهم الفقراء ، بخلاف قنّ نذر عتقه نذر تبرر فإذا أتلفه ربه أو غيره فلا يلزمه صرف قيمته في مثله لأن القصد من العتق تكميل الأحكام وهو حق للرقيق وقد هلك ، وإن فضل من قيمة الأضحية المعينة أو الهدى المعين شيء عن شراء المثل ، بأن كان المتلف شاة مثلاً تساوى عشرة ورخصت الغنم بحيث يساوى مثلها خمسة اشترى بالفاضل عن شراء المثل شاة إن اتسع لذلك أو سبيع بدنة أو سبع بقرة لما فيه من إراقة الدم المقصود في ذلك اليوم ، وإن شاء اشترى بالعشرة كلها شاة ، وإن لم يتسع الفاضل لثمن شاة ، أو سبع بدنة ، أو سبع بقرة اشترى به لحماً تصدق به أو يتصدق بالفضل لفوات إراقة الدم ، وإن فقاً عين الحيوان المعين هدياً أو أضحية مال كهُ أو غيره تصدق بالأرض أو بلحم يشترى به إن لم يتسع لشاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة ، ولو مرضت معينة خفاف صاحبها عليها موتاً فذبحها فعليه بدلها لإتلافه إياها ، ولو تركها بلا ذبح فمات فلا شيء عليه نصاً لأنها كالوديعة عنده ولم يفرض . قال الشيخ محمد الخلوئي : يطلب الفرق بينها وبين الهدى إذا عطب ، وكان الفرق أن الإتلاف ههنا بفعله بخلاف ما إذا عطب الهدى ، وفي كلام الشارح إشارة إلى ذلك ، وقوله ولو تركها فمات فلا شيء عليه لأن الموت ليس من صنعه ولعله ما لم يحصل منه سبب ظاهري كترك سقيها أو علفها ، وقد يقال لا يحتاج إلى ذلك التقييد لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية ، والمعنى وإن ماتت بسبب المرض أى لا بسبب غيره كترك السقى أو العلف مما هو من فعله ، ويدل على إرادة ذلك مقابلة المصنف له فيما يأتي بقوله : وإن تلف أو عاب بفعله الخ فتدبر انتهى كلام الخلوئي . وإن عطب في الطريق قبل محله أو عطب في الحرم هدى واجب

أو تطوع بأن ينويه هدياً ولا يوجبه بلسانه ولا بتقليده وإشماره وتدوم نيته فيه قبل ذبحه أو عجز الهدى عن المشى إلى محله لزمه تذكيمه موضعه مجزئاً . ويستحب له أن يصنع نعل الهدى التي في عنقه في دمه ثم يضرب بها صفحته ليعرفه الفقراء فيأخذوه ، وبهذا قال الشافعي : ويجرم عليه وعلى خاصة رفقته ولو كانوا فقراء الأكل من الهدى العاطب ولو تطوعا ما لم يبلغ محله ، وقال مالك : يباح لرفقته ولسائر الناس الأكل غير صاحبه أو سائقه ولا يأمر أحداً يأكل منه فإن أكل أو أمر من أكل أو ادخر شيئاً من لحمه ضمنه ، وحجة الحنابلة ومن وافقهم ما روى ابن عباس أن ذؤيباً أباقيصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ثم يقول : « إن عطب منها شىء نخشيت عليها موتاً فاحرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقته » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ولا يصح قياس رفقته على غيرهم لأن الإنسان يشفق على رفقته ويحب التوسعة عليهم وربما وسع عليهم من مؤنته ، وإنما منع السائق ورفقته من الأكل لئلا يقصر في حفظها فيعطىها لياً كحل هو ورفقته منها فتحقه التهمة لنفسه ورفقته فخرموها لذلك ، فإن أكل السائق من الهدى العاطب أو باع منه لأحد أو أطعم غنياً أو أطعم رفقته ضمنه لتعمديه بمثله لجماً لأنه مثلي ، وإن أطعم منه فقيراً أو أمره بالأكل منه فلا ضمان لأنه أو صله إلى مستحقه كما لو فعله بعد بلوغه محله ، وإن أ تلف الهدى أو تلف الهدى بتفريطه أو تعديه أو خاف عطبه فلم ينجره حتى هلك فعليه ضمانه كسائر الودائع إذا فرط فيها أو تعدى بوصول بدل الهدى إلى فقراء الحرم لأنهم مستحقوه وإن فسخ في التطوع نيته قبل ذبحه صنع به ماشاء من بيع وأكل وإطعام لرفقته لأنه لحم ، قال في الشرح الكبير : وجملة ذلك أن من

تطوع بهدى غير واجب لم يخل من حالين : أحدهما أن ينويه هدياً ولا يوجبه بلسانه ولا تقليده وإشعاره فهذا لا يلزمه إمضاؤه، وله أولاده ونماؤه والرجوع فيه متى شاء ما لم يذبحه لأنه نوى الصدقة بشيء من ماله أشبهه مالونوى الصدقة بدرهم . الثاني : أن يوجبه بلسانه أو يقلده ويشعره مع النية فيصير واجباً معيناً يتعلق الوجوب بعينه دون ذمة صاحبه ويكون في يد صاحبه كالوديعة يلزمه حفظه وإيصاله إلى محله ، فإن تلف بغير تفریط منه أو سرق أو ضل فلا ضمان عليه كالوديعة لأن الحق إنما يتعلق بالعين فسقط بتلفها ، وقد روى الدارقطنى بإسناده عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أهدى تطوعاً ثم ضلت فليس عليه البديل إلا أن يشاء فإن كان نذر فعليته البديل » فأما إن أتلفها أو تلفت بتفريطه فعليته ضمانه لأنه أتلف واجباً لغيره فضمنه كالوديعة انتهى ، وإن ساقه عن واجب في ذمته لتمتع أو قران أو فعل محظور من محظورات الإحرام أو ترك واجب من واجبات الحج ونحوه ولم يعينه بقوله : هذا هدى لم يتعين بالسوق مع النية لأن السوق لا يختص بالهدى ، والنية وحدها ضعيفة لا يحصل التعمين بها ، وله التصرف فيه بما شاء من بيعه وأكله وغيره ، فإن تصرف فيه لزمه إخراج ما في ذمته في محله لعدم سقوطه ، فإن بلغ الهدى الذى ساقه عما في ذمته من الواجب محله سالماً فنحره في محله أجزاء عما عينه عنه لصلاحيته لذلك وعدم المانع . وإن عطب ما ساقه عن واجب في ذمته دون محله صنع به ما شاء من أكله وغيره لأنه لحم وعليه إخراج ما في ذمته في محله لعدم سقوطه ، وإن تعيب الهدى أو الأضحية بغير فعله ذبح ما ذكر من الهدى أو الأضحية وأجزأه إن كان واجباً بنفس التعمين بأن قال ابتداء . هذا هدى أو أضحية ولم يكن عن شيء في ذمته لما روى أبو سعيد

الحدرى قال : اشترت كبشاً أضحي به فعدا الذئب فأخذ الألية قال : فسألت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ضحَّ به » ، رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي ، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا ، وفيه أيضاً محمد بن قرظة قال في التلخيص غير معروف ، وقال في التقريب مجهول ، قال المجد : وهذا الحديث دليل على أن العيب الحادث بعد التعيين لا يضر انتهى ، ولأنها أمانة عنده فلم يضمن تعييبها ولم يمنع من الأجزاء ، قال في المستوعب وإن حدث بالمعينة أضحية عيب كالعمى والعرج ونحوه أجزأه ذبحها وكانت أضحية انتهى . قال في الشرح الكبير : إذا أوجب أضحية سليمة ثم حدث بها عيب يمنع الأجزاء ذبحها وأجزأته ، روى هذا عن عطاء والحسن والنخعي والزهري والثوري ومالك والشافعي وإسحاق ، وقال أصحاب الرأي : لا تجزى لأن الأضحية عندهم واجبة فلم يبرأ منها إلا بإراقة دمها سليمة كما لو أوجبها في ذمته ثم عييبها فعابت ، ثم قال : ولنا ما روى أبو سعيد وذكر حديثه المتقدم انتهى ، وإن تعييب الهدى أو الأضحية المعينة بتعمديه أو تفريطه فعليه بدله كالودعة يفرط فيها وبه قال الشافعي : وإن كان واجباً قبل التعيين بأن عينه عن واجب في الذمة كالفدية والمنذور في الذمة وعطب هذا المعين أو تعييب عنده عيباً يمنع الأجزاء لم يجزئه ذبحه عما في الذمة لأن الواجب في ذمته دم صحيح فلا يجزى عنه دم معيب ، والوجوب متعلق بالذمة كالدين به رهن ويتلف لا يسقط بذلك ، وعليه بدل ما عينه عن الواجب في ذمته كما لو أتلفه أو تلف بتفريطه ولو كان ما عينه عما في ذمته زائداً عما في ذمته كما لو كان الذي في ذمته شاة فعين عنها بدنة أو بقرة ثم تلفت أو تعيبت يلزمه بدنة أو بقرة نظير التي عينها ، وإن كان بغير تفريطه ، ففي المغني لا يلزمه أكثر مما كان في ذمته لأن الزيادة وجبت بتعيينه

وقد تلفت بغير تفریطه فسقطت كما لو عين هديا تطوعا ثم تلف قاله في القاعدة الحادية والثلاثين ومعناه في الشرح وتقدم الكلام في ذلك أول الفصل فليراجع .
وليس لمن نحر بدل ما عطب من أضحية أو هدى أو تعيب أو ضل ونحوه استرجاع عطب ومعيب وضالّ وجد ونحوه كمفصوب قدر عليه بعد ذبح بدله إلى ملكه بل بذبحه لما روى عن عائشة أنها أهدت هديين فأضلتهما فبعث إليها ابن الزبير بهديين فنحرتهما ثم عاد الضالان فنحرتهما وقالت : هذه سنة الهدى ، رواه الدارقطني ، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه تعلق حق الله تعالى بهما بإيجابهما على نفسه فلم يسقط بذبح بدلهما ، قال في المنتهى وشرحه قال أحمد : من ساق هديا واجبا فعطب أو مات فعليه بدله وإن شاء باعه وإن نحره جازأ كله منه ويطعم منه لأن عليه البدل قاله في المبدع ، وليس له أى من نحر بدل ما عطب أو تعيب أو سرق أو ضل ونحوه استرجاع عطب ومعيب وضال ومسروق وجد ونحوه كمفصوب قدر عليه انتهى كلام المنتهى وشرحه . قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين في حاشية المنتهى وشرحه على هذه العبارة التي سقناها عن المنتهى وشرحه : يطلب الفرق بين مانص عليه أحمد وما في المتن بعده انتهى كلام الشيخ عبد الله في الحاشية . قلت الفرق بينهما أن مانص عليه أحمد رحمه الله تعالى هو في الهدى الواجب في ذمته قبل التعيين كسندية التمتع والقران فإنه إذا عطب الهدى أو مات أو ضل أو سرق قبل الذبح لا بعده يلزمه بدله مطلقاً فرطاً أو لم يفرط ، ويجوز له بيعه إذا عطب وإن نحره جازأ كله ويطعم منه لأن عليه البدل لا محالة ، وما في المتن هو في الهدى الواجب ابتداء من غير أن يكون عن شيء واجب في ذمته بل أوجهه بقوله هذا هدى ونحوه ، فإنه إذا عطب أو تلف أو سرق

ولو قبل الذبح أو ضلَّ فإنه لا يلزمه بدله إن لم يتعدَّ فيه أو يفرط ، وعليه أن يذبح العاطب موضعه وجوبا وحرماً أكله وخاصته منه ، فإن أبدله من تلقاء نفسه فليس له استرجاع ماعينه ، وأوجبه ابتداء من الهدى العاطب أو المسروق أو الضال إذا وجدته بل يلزمه ذبحه لأن الوجوب قد تعلق بعين الهدى المذكور دون ذمة صاحبه ، وإذا تعلق الوجوب بعين الهدى لزمه ذبحه إذا قدر عليه ، أما ما ذبحه أو لا عن هذا الهدى الواجب بنفس التعيين فإنه بعدئذ منه تبرعا ، والحاصل أن ما في المتن هو في الهدى الواجب ابتداء ، وما نص عليه أحمد في الهدى للواجب في الذمة ، والفرق بينهما هو ما ذكرته والله أعلم . وإن غصب شاة فذبحها عما في ذمته من دم فدية أو تمتع أو قران أو نذر ونحوه لم يجزئه وإن رضي مالكها ، وسواء عوضه عنها أو لم يعوضه . وقال أبو حنيفة : يجزئه إن رضي مالكها ، ووجه ما أخذنا أن هذا لم يكن قربة في ابتدائه فلم يصر قربة في أثناؤه كما لو ذبحها للأكل ثم نواها للتقرب ، ولا يبرأ من الهدى الواجب عليه إلا بذبحه أو نحره في وقته ومخاها إذا لمقصود إراقة الدم والتوسعة على الفقراء ، وإن دفعه إلى الفقراء سليما فنحروه أجزاء لأنه حصل المقصود بفعلهم فأجزأه ، وإن لم ينحروه فعليه أن يسترده منهم وينحره ، فإن لم يفعل أو لم يقدر فعليه ضمانه لأنه فوتته بتفريطه في دفعه إليهم سليما ، ويباح للفقراء الأخذ من الهدى إذا لم يدفعه إليهم بأحد شيئين : أحدهما الإذن فيه لفظا كقول المالك من شاء اقتطع ، والثاني دلالة الحال على الإذن كالتخليية بينهم وبينه ، لأنه صلى الله عليه وسلم نحر خمس بدئات وقال : من شاء فليقتطع ، وقال لسائق البدن « اصبغ نعلها في دمها واضرب به صفحتها » ، وفيه دليل على اكتفاء الفقراء بذلك من غير لفظ وإلا لم يكن مفيداً ، والله أعلم .

فصل

سوق الهدى من الحلّ مسنون ، لأن النبي ﷺ فعله فساق في حجته مائة بدنة ، وكان يبعث بهديه وهو بالمدينة ولا يجب سوق الهدى لأنه ﷺ لم يأمر به والأصل عدم الوجوب إلا بالنذر لحديث «من نذر أن يطعم الله فليطعمه» ولأنه نذر طاعة فوجب الوفاء به كغيره . ويستحب أن يقف الهدى بعرفة ويجمع فيه بين الحل والحرم ، روي استحباب ذلك عن ابن عباس وبه قالت الشافعية وأصحاب الرأي ، وكان ابن عمر لا يرى الهدى إلا ما وقف بعرفة . وقال مالك : أحب للقارن يسوق هديه من حيث يحرم فإن اشتراه من دون ذلك مما يلي مكة بعد أن يقفه بعرفة جاز انتهى ، وقال مالك أيضاً في هدى الجامع : إن لم يكن ساقه فليشتره من مكة ثم ليخرجه إلى الحل وليسقه إلى مكة انتهى . وحجة الحنابلة أن المراد من الهدى نحره ونفع المساكين بأحومه وهو لا يتوقف على وقوفه بعرفة ولم يرد بما قالوه دليل يوجبه بقي على أصله . قال شيخ الإسلام رحمه الله : وكل ما ذبح بمكة وقد سيق من الحل إلى الحرم فإنه هدى سواء كان من الإبل أو البقر أو الغنم ويسمى أيضاً أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل فإنه أضحية ، وليس بهدى وليس بمكة ما هو أضحية ، وليس بهدى كما في سائر الأمصار ، فإذا اشترى الهدى من عرفات وساقه إلى منى فهو هدى باتفاق العلماء ، وكذلك إن اشتراه من الحرم فذهب به إلى التنعيم ، وأما إذا اشترى الهدى من منى وذبحه ففيه نزاع ، فذهب مالك أنه ليس بهدى وهو منقول عن ابن عمر ، ومذهب الثلاثة أنه هدى وهو منقول عن عائشة انتهى كلام شيخ الإسلام وقد تقدم أول الباب . ويسن إشعار البدن والبقر فيشق صفحة سنماها اليمنى أو يشق محله مما لاسنم له من إبل وبقر حتى يسيل الدم ،

وظاهر كلام المنهبي والإقناع وغيرها أنه لا يشعر غير السنام ، وقال في الكافي :
يجوز إشعار غير السنام وذكره في الفصول عن أحمد ، والظاهر أن ماله سنامان
من الإبل كالبخاتي يكفي الإشعار في واحد منهما لأن المقصود العلامة وقد
حصلت والله أعلم . ويسن تقليد إبل وبقر وغنم نعلا أو آذان القرب أو العري
بضم العين جمع عروة لحديث عائشة قالت : « فقلت فلأئد هدى رسول الله ﷺ
ثم أشعرها وقلدها » متفق عليه ، وعن ابن عباس « أن النبي ﷺ صلى بذي
الحليفة ثم دعا بيدنه فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها بيده »
رواه مسلم . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يسن تقليد الغنم لأنه لو كان سنة
لنقل كما نقل في الإبل ، قلت : قد نقل ، وصح عن النبي ﷺ تقليد الغنم ، فقد
قال المجد في المنتقى مانصه : عن عائشة « أن النبي ﷺ أهدى مرة إلى البيت غنما
فقلدها » رواه الجماعة ، وفي هذا الحديث الصحيح دليل على سنية ذلك ، ونعتذر
لأبي حنيفة ومالك أن الحديث لم يبلغهما والله أعلم . وقال أبو حنيفة : الإشعار
مثلة غير جائز ، لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان ، ولأنه إيلام فهو
كقطع عضو منه . وقال مالك : إن كانت البقرة ذات سنام فلا بأس بإشعارها
وإلا فلا . وحجة الحنابلة نصوص السنة الصحيحة الصريحة وفعل الصحابة رضی
الله عنهم ، فيجب تقديم ذلك على عموم ما احتجوا به ولأنه إيلام لغرض صحيح
فجاز كالكي والوشم والحجامة ، وفائدة الإشعار أن لا تحتلط بغيرها وأن
يتوقاها اللص ولا يحصل ذلك بالتقليد بمفرده لأنه يحتفل أن ينحل ويذهب .
إذا ثبت هذا فالسنة الإشعار في صفحتها النبي كما تقدم ، وبه قالت الشافعية .
وقالت المالكية وأبو يوسف بل يشعرها في صفحتها اليسرى . وحجتنا حديث
ابن عباس وتقدم ، ولا يسن إشعار الغنم لأنها ضعيفة ولأن صوفها وشعرها

يستمر موضع إشعارها لو أشعرت ، وإذا كان مسافراً بالهدى وساقه من قبل الميقات استحب له إشعاره وتقليده من الميقات لحديث ابن عباس ، وإن بعث بالهدى مع غيره أشعره وقلده من بلده .

فصل

وإن نذر هدياً وأطلق ، بأن قال : لله على هدى ولم يقيده بلفظه ولا بنيته فأقل مجزئ عن نذره شاة جذع ضأن أو ثني معز أو سُبُع من بدنه أو سُبُع من بقرة لحمل المطلق في النذر على المعهود الواجب بأصل الشرع ، فإن ذبح بدنه أو بقرة عن النذر المطلق كانت البدنة أو البقرة كلها واجبة لتعيينها عما في ذمته بذبحها عنه ، وإن نذر بدنة أجزأته بقرة إن أطلق البدنة كما تقدم في الواجب بأصل الشرع ، وإلا يطلق البدنة بل نوى من الإبل لزمه ما نواه كما لو نوى كونها من البقر ، فإن عين شيئاً بنذره بأن قال هذا هدى أجزأه ما عينه صغيراً كان أو كبيراً من حيوان ولو معيباً أو غير حيوان كدرهم و ثوب و عبد و عقار ونحو ذلك لأنه إنما وجب بإيجابه على نفسه ولم يوجب سوى هذا فأجزأه كيف كان . والأفضل كون الهدي من بهيمة الأنعام لفعله ﷺ ، وإن قال : إن لبست ثوباً من غزلك فهو هدى فلبسه وقد ملكه صار هدياً واجباً ، وعليه إيصال الهدي مطلقاً إلى فقراء الحرم لقوله تعالى : (ثم محلها إلى البيت العتيق) ولأن النذر يحمل على المعهود شرعاً والمعهود في الهدي الواجب بالشرع كهدي المتعة يذبحه بالحرم فكذا يكون المنذور . ويبيع غير المنقول كالعقار ويبيعت ثمنه إلى الحرم لتعذر إهدئه بعينه فانصرف إلى بدله لما روى عن ابن عمر «أن رجلاً سأله عن امرأة نذرت أن تهدي داراً؟ قال تبيعها وتصدق بثمنها على فقراء الحرم»

ويُنبئني أن يكون على قياس غير المنقول صيد البر الوحشى إذا نذره فإنه لو نقله لوجب عليه إطلاقه عند بلوغ الحرم كما تقدم فيبيعه حينئذ ويوصل ثمنه لفقراء الحرم والله أعلم . قال الشيخ مرعى فى الغاية : ويتجه فى هدى صيد ذبحه خارج الحرم إن كان غير محرم وبيعه ونقل ثمنه انتهى : أى نقله لفقراء الحرم والله أعلم . وقال ابن عقيل فى الفنون : أو يقوم العقار ويبعث القيمة إلى فقراء الحرم لأن الغرض القيمة التى هى بدله لا نفس البيع انتهى . إلا أن يعين المنذور لموضع سوى الحرم فيلزمه ذبحه فى الموضع الذى عينه وتفرقة لحمه على مساكين ذلك الموضع أو إطلاقه لمساكينه ليدبحوه ، إلا أن يكون الموضع الذى عينه به صنم أو عيد من أعياد الجاهلية أو شىء من أمور الكفر أو المعاصي كبيوت النار والكائنات والبيع أو به قبر أو حجر أو شجر وأشباه ذلك مما تعظمه المبتدعة فلا يوف بنذره ولو بعد زوال ذلك المانع من تلك البقعة لأن الوفاء به محرم بل الذبح لغير الله من الأشجار والأحجار والأموات ونحوها شرك أكبر ، وإن لم يكن بالموضع الذى عينه مانع وجب الوفاء به وذبحه فى ذلك الموضع ، والدليل على ذلك ما روى أبو داود « أن رجلاً نذر أن ينحر إبلاً ببوانة فسأل النبي ﷺ فقال : هل كان فيها وثن من أو ثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا ، قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر فى معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وإسناده على شرطها ، وإن فرق أجنبي نذراً من هدى أو أضحية بلا إذن على فقراء الحرم لم يضمن شيئاً لو صول الحق إلى مستحقه ولا مانع من الأجزاء فلا موجب للضمان وكذا تفرقة هدى واجب بغير نذر على مستحقه لوقوعه موقعه والله أعلم .

فصل

ويستحب أن يأكل من هدى تطوع غير عاطب لما تقدم ويهدى ويتصدق
أثلاثاً لقوله تعالى: (فكلوا منها) وأقل أحوال الأمر في ذلك الاستحباب،
ولأن النبي ﷺ أكل من بدنه، وقال جابر «كننا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث
فرخص لنا النبي ﷺ فقال: كلوا وتزودوا فأكلنا وتزودنا» رواه البخاري،
ولأنه نسك فاستحب الأكل منه كأضحية وله التزود والأكل كثيراً لحديث
جابر، وتجزئه الصدقة باليسير منه، فإن أكل الذبيحة من هدى التطوع كلها
ضمن المشروع للصدقة منها كأضحية أكلها كلها فإنه يضمن أقل ما يقع عليه الاسم
كما يأتي إن شاء الله تعالى. قال في الإقناع وشرحه: ولا يأكل من كل واجب
من الهدايا ولو كان إيجابه بالنذر أو بالتعيين إلا من دم متعة وقران نص على
ذلك لأن سببها غير محظور فأشبهها هدى التطوع، ولأن أزواج النبي ﷺ
تمتعن معه في حجة الوداع وأدخلت عائشة الحج على العمرة فصارت قارنة ثم
ذبح عنهن النبي ﷺ البقر فأكلن من لحومها. قال الإمام أحمد: قد أكل من
البقرة أزواج النبي ﷺ في حديث عائشة خاصة انتهى. وأما الأضحية فسيأتي
أنه ليس الأكل منها والتفرقة ولو كانت واجبة والله أعلم، وقال المنتهى وشرحه:
ولا يأكل من هدى واجب ولو كان إيجابه بنذر أو تعيين غير دم متعة وقران
نصاً لأن سببها غير محظور فأشبهها هدى التطوع انتهى. ورأيت على هامش
المنتهى وشرحه من خط الشيخ عبد الله أبي بطين ما نصه: قوله أو تعيين
ظاهره أنه مطلقاً ولعل ذلك فيما كان واجباً قبل التعيين ثم عينه لاماعين ابتداء
لما في المعنى والشرح من أنه يستحب أن يأكل من هدى التطوع وسواء في

ذلك ما أوجبه بالتعيين من غير أن يكون واجبا في ذمته وما نحره تطوعا من غير أن يوجبه ونقل ذلك صاحب الفروع والزرکشي ، مقتصرين علي ذلك . قال في الشرح : ويستحب أن يأكل من هديه ولو أوجبه بالتعيين ، قال في الفروع : ويستحب الأكل من هدية التبرع ، وذكر الشيخ يعني الموفق ومما عينه لا عما في ذمته انتهى ، ثم قال الشيخ عبد الله : قلت : بل كلام المتن يعني المنهى صريح في المنع من الأكل كما هو صريح الإقناع والغاية انتهى ، ومراده بقوله صريح في المنع من الأكل : أي من الأكل مما أوجبه ابتداء بالتعيين كما منع من الأكل مما عينه عن واجب في ذمته أو عينه عن نذر والله أعلم . قال في المغني : فأما هدي التطوع وهو ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته وما نحره تطوعا من غير أن يوجبه فيستحب أن يأكل منه لقوله تعالى : (فكلوا منها) وأقل أحوال الأمر الاستحباب . قال في الشرح الكبير : يستحب أن يأكل من هديه وسواء في ذلك ما أوجبه بالتعيين من غير أن يكون واجبا في ذمته وما نحره تطوعا من غير أن يوجبه لقوله تعالى : (فكلوا منها) وأقل أحوال الأمر الاستحباب انتهى .

(تنبيه) عبارة المنهى والإقناع والغاية تقتضي منعه من الأكل من الهدي الذي أوجبه بالتعيين ابتداء ، وأما عبارة المغني والشرح فصريحة في استحباب الأكل من ذلك ، ولعل ما ذهب إليه الموفق والشارح أولى لأن ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته لا يخرج عن كونه هدي تطوع ، أما ما كان معينا عن واجب في الذمة كالدوم عن فعل محظور من محظورات الحج أو الدم عن ترك واجب من واجبات الحج أو عن نذر فإنه ممنوع من الأكل منه عند جميعهم ، كما أن أكله من دم التمتع والقران وهدي التطوع غير العاطب الذي لم يوجبه مستحب عند جميعهم ، هذا ما ظهر لي في هذه المسئلة والله أعلم .

وما جاز له أكله كأكثر هدى التطوع فله هديته لغيره لقيام الهدى له مقامه
 ومالا يملك أكله كالهدي الواجب غير دم تمتع وقران وغير ما أوجبه بالتعيين
 ابتداء على ما ذهب إليه الموفق والشارح فلا يملك هديته بل يجب صرفه لفقراء
 الحرم لتعلق حقهم به ، فإن أكل مما لا يجوز له الأكل منه أو أهدي منه
 ضمنه بمثله لما لأن الجميع مضمون عليه بمثله فكذلك أبعاضه ، وكذا إن أعطى
 الجزار عن أجرته شيئاً منها ، كما لو باع شيئاً من الهدى أو أتلفه فإنه يضمنه بمثله
 لها ، قال في المنتهى وشرحه : ويضمنه أى الهدى والأضحية أجنبي أتلفه بقيمته
 كسائر المتقومات . وأما اللحم بعد الذبح فينبغي ضمانه بالمثل لأنه مثلي انتهى .
 وفي الفصول : لو منعه الفقراء حتى أنتن فعليه قيمته : أى إن لم يبق فيه نفع .
 قال في المنتهى وشرحه : وإن منع الفقراء منه أى مما لا يملك أكله حتى أنتن
 ضمن تقصه إن انتفع به إذا فيغرم أرشه وإلا ينتفع به فإنه يضمنه بقيمته
 كما عندنا . قال في الإيضاح : ويتوجه أن يضمن بمثله انتهى كلام المنتهى وشرحه .
 قال الشيخ منصور في حاشية المنتهى : ضمانه بالمثل مقتضى القواعد . قلت :
 وهو كما قال لأن اللحم من الموزونات فهو مثلي وضمانه بالمثل والله أعلم .

فصل

والأضحية مشروعة إجماعاً لقوله تعالى (فصل لربك وانحر) قال جماعة من
 المفسرين : المراد بذلك التضحية بعد صلاة العيد ، ولما روى « أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمي وكبر ووضع
 رجله على صفاحهما » متفق عليه وهي سنة مؤكدة أسلم تام الملك . وهو الحر
 والمبعض فيما ملكه بمجزئه الحر أو مكاتب بإذن سيده لحديث ابن عباس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث كتبت عليَّ وهن لكم تطوع : التور والنحر

وركعتا الفجر ، رواه الدارقطني ، وقوله صلى الله عليه وسلم « من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً » رواه مسلم فعلقه على الإرادة والواجب لا يعلق عليها ، ولأن الأضحية ذبيحة لا يجب تفريق لحمها فلم تكن واجبة كالعقيقة . قال في شرح الإقناع : وأما حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » وحديث « يا أيها الناس إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة » فقد ضعفه أصحاب الحديث ، ثم يحمل على تأكيد الاستحباب جمعاً بين الأحاديث كحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم ، ومن أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا » انتهى . قلت : حديث أبي هريرة هذا رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ، قال ابن حجر في بلوغ المرام : يرجح الأئمة غيره وقفه ، وقال في فتح الباري : رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب ، قاله الطحاوي وغيره انتهى . وحديث « يا أيها الناس » هو من رواية مخنف بن سليم ولفظه « كنا وقوفاً مع النبي ﷺ بعرفات فسمعته يقول : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟ هي التي تسمونها الرجبية » رواه أحمد وابن ماجه والترمذي ، وقال هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وفي إسناده أبو رملة ، واسمه عامر ، قال الخطابي : هو مجهول والحديث ضعيف المخرج ، وقال أبو بكر المعافري : حديث مخنف بن سليم ضعيف لا يحتج به . والعتيرة : ذبيحة كانوا في الجاهلية يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية كما وقع في الحديث ، وفي الحديث « لافرع ولا عتيرة في الإسلام » متفق عليه ، والفرع : نحر أول ولده الناقة ، والعتيرة : ذبيحة رجب . ومن قال بأن الأضحية سنة مؤكدة أبو بكر

وعمر وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال سويد بن غفلة وسعيد بن المسيب
وعلقمة والأسود وعطاء والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر . ولا تسن
الأضحية لمكاتب بغير إذن سيده لنقصان ملكه . ولأنه ممنوع من التبرع لحق
سيده . ويكره ترك الأضحية لقادر عليها لحديث أبي هريرة السابق ، ومن عدم
ما يضحى به اقتضى وضحي مع القدرة على الوفاء ، ذكره شيخ الإسلام
في الاختيارات وهو قياس ما ذكره في العقيقة ، وليست الأضحية واجبة إلا أن
ينذرها فتجب بالنذر لحديث « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وكانت الأضحية
واجبة على النبي ﷺ لحديث ابن عباس السابق . وعن الإمام أحمد رواية
بوجوب الأضحية مع الغنى ، وهو قول ربيعة ومالك والثوري والليث
والأوزاعي وأبي حنيفة لحديث أبي هريرة المتقدم ، والمذهب عدم الوجوب
كما تقدم . وذبح الأضحية ولو عن ميت أفضل من الصدقة بتمنأ وكذا
الهدى ، صرح به ابن القيم رحمه الله في تحفة الودود وابن نصر الله في حواشيه
لأن النبي ﷺ ضحى والحلفاء بعده ، ولو كانت الصدقة بالتمنأ أفضل لم
يعدلوا عنه ، ولحديث عائشة مرفوعاً « ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله
تعالى من إهراقه دمًا وإنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها وإن
الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً »
رواه ابن ماجة والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ، ولأن إتيان الصدقة
على الأضحية يفضى إلى ترك سنة رسول الله ﷺ ، قال شيخ الإسلام
رحمه الله تعالى في الاختيارات : والتضحية عن الميت أفضل من الصدقة
بتمنأ انتهى ، قال في الشرح الكبير : وما روى عن عائشة من قولها : لأن
أتصدق بخاتمي هذا أحب إلى من أن أهدي إلى البيت ألفاً ، فهو في الهدى

لا في الأضحية انتهى ، قال الشيخ منصور : وفيه نظر إذ الهدى كالأضحية كما تقدم عن ابن القيم وغيره فالأولى أن يجاب عن الأثر بأن الموقوف لا يعارض المرفوع انتهى . قلت : وما قاله منصور جواب وجهه شديد جداً والله أعلم . ويعمل بالأضحية عن ميت كأضحية عن حي من أكل وصدقة وهدية . قال الفتوحى فى شرح المنهسى : والتضحية عن ميت أفضل منها عن حي لعجزه واحتياجه للثواب ، ولا يضحى مما فى البطن لأنه لا تثبت له أحكام الدنيا إلا فى الإرث والوصية ، لكن يقال قد ذكر الفقهاء أنه يسن إخراج الفطرة عنه إلا أن يقال ذلك لفعل عثمان ، ولأن القصد من زكاة الفطر الطهرة وما هنا على الأصل ، ومن بعضه حر إذا ملك بجزئه الحر ما يضحى به فله أن يضحى بغير إذن سيده لأن ملكه تام على ما ملكه بجزئه الحر .

والسنة أن يأكل ثلث الأضحية ويهدى ثلثها ولو اغنى ويتصدق بثلثها ، ولا يجب الأكل والإهداء (لأن النبي ﷺ منح خمس بدانات وقال : من شاء فليقتطع ولم يأكل منهن شيئاً ، ولأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله فلم يجب الأكل منها كالعقيقة فيكون الأمر للاستحباب : ويجوز الإهداء من الأضحية لكافر إن كانت تطوعاً ، قال الإمام أحمد رحمه الله : نحن نذهب إلى حديث عبد الله : يأكل هو الثلث ويطعم من أراد الثلث ويتصدق بالثلث على المساكين . قال علقمة بعث معي عبد الله بهدية فأمرني أن آكل ثلثاً وأن أرسل ثلثاً إلى أهل أخيه وأن أتصدق بثلث ، فإن كانت الأضحية واجبة لم يعط منها الكافر شيئاً كالزكاة والكفارة ، ويأكل ويهدي ويتصدق أثلاثاً ولو كانت الأضحية واجبة بنذر أو تعيين أو وصية أو وقف على أضحية . وقال فى الإنصاف : جمهور الأصحاب على أنه لا يأكل من الأضحية المذكورة ، واختار أبو بكر والقاضى

والمصنف والشارح الجواز انتهى ، قلت : المذهب هو الجواز والله أعلم ، وفي حديث ابن عباس في صفة أضحية النبي ﷺ قال : « ويطعم أهل بيته الثلث ويطعم فقراء جيرانه الثلث ويتصدق علي السؤال بالثلث » رواه الحافظ أبو موسى في الوظائف ، وقال حديث حسن ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، ولقوله تعالى (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) والقانع : السائل ، يقال قنع قنوعا : إذا سأل ، والمعتر : الذي يعتريك أي يتعرض لك لتطعمه ولا يسأل ، وهذا تفسير سعيد بن جبير والحسن ، وقيل القانع الجالس في بيته المتعفف يقنع بما يعطى ولا يسأل ، والمعتر الذي يسأل ، قاله عكرمة وقتادة ، فذكر سبحانه ثلاثة أوصاف ومطلق الإضافة يقتضي التسوية فينبغي أن يقسم بينهم أثلاثا ، ويستحب أن يتصدق بأفضلها لقوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وأن يهدى الوسط ؛ وأن يأكل الأدون ذكره بعضهم ، وكان من شعار الصالحين تناول لقمة من الأضحية من كبدها أو غيرها خروجاً من خلاف من أوجب الأكل ، وإن كانت الأضحية لیتيم فلا يتصدق الوليُّ عنه منها بشيء ولا يهدى منها شيئا ويوفرها له لأنه ممنوع من التبرع من ماله ، وكذا المكاتب لا يتبرع منها بشيء إلا بإذن سيده لما سبق ، فإن أكل أكثر الأضحية أو أهدى أكثرها أو أكلها كلها إلا أوقية تصدق بها جاز أو أهداها كلها إلا أوقية تصدق بها جاز لأنه يجب الصدقة ببعضها نيثاً على فقير مسلم لعموم قوله تعالى : (وأطعموا القانع والمعتر) فإن لم يتصدق بشيء منها ضمن أقل ما يقع عليه الإسم كالأوقية بمثله لعمال لأن ما أبيع له أكله لا يلزمه غرامته ولا يلزمه غير ما وجبت الصدقة به لأنه حق يجب عليه أدائه مع بقائه فلزمته غرامته إذا أتلفه كالوديعة ، ويعتبر تملك الفقير كالزكاة والكفارة

فلا يمكن إطعامه لأنه إباحة ، ولا يعتبر التمديك في العقيقة لأنها لسرور حادث فتشبه الوليمة بخلاف الهدى والأضحية ، ويفعل المالك ماشاء من أكل وبيع وهبة بما ذبح قبل وقته لأنه لحم لم يقع في محله وعائنه بدله إن كان واجباً .
(تنبيه) إذا ذبح هديه أو أضحيته بمنى ولم يجد فقيراً يتصدق عليه بشيء من لحمها لاستغناء الفقراء عن أخذ اللحم في أيام النحر وعدم قبولهم له كما هو الواقع في زمننا هذا ، فإنه والحالة هذه لا يأتى ثم ولا يلزمه ضمان والله أعلم .

فصل

وإذا دخل عشر ذى الحجة حرم على من أراد أن يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته إلى ذبح الأضحية ولو بو واحدة لمن يضحي بأكثر فإذا ضحى بو واحدة جاز ذلك قبل ذبح غيرها وهذا قول سعيد بن المسيب وربيعة وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي . وقال الشافعي وبعض أصحابه : هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وقال أبو حنيفة : لا يكره والحديث يرد عليه ، وقال مالك في رواية لا يكره ، وفي رواية يكره ، وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب . وحجة الخنابلة ومن وافقهم على التحريم حديث أم سلمة مرفوعاً « إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » رواه الجماعة إلا البخاري ، ولفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضاً « من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذى الحجة فلا يأخذن من شعره وأظفاره حتى يضحي » وفي رواية لمسلم « ولا من بشره » ، وأما حديث عائشة « كنت أفتل فلتأد هدى رسول الله ﷺ ثم يقلدها بيده ثم يبعث بها ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى » متفق عليه . أجيب عنه بأنه في إرسال الهدى لا في التضحية ، فإن أخذ شيئاً من شعره أو ظفره أو بشرته قبل أن يضحي استغفر الله سبحانه وتعالى وتاب إليه

لوجوب التوبة من كل ذنب، قال الشيخ منصور: وهذا إذا كان لغير ضرورة وإلا فلا إثم كالمحرم وأولى انتهى، ولا فدية عليه إجماعاً سواء فعله عمداً أو سهواً. (فوائد: الأولى) المراد بقول فقهاءنا حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته هو أن يضحي عن نفسه أو يضحي عنه، وأما إذا ضحى عن غيره متبرعاً أو وصياً أو وكيلاً فلا يحرم عليه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته، والله أعلم.

(الثانية) قال الشيخ عثمان بن قائد في حاشية المنهبي: قوله من يضحي ظاهره عن نفسه أو عن غيره فتدبر، وفي صورة ما إذا ضحى عن غيره فالظاهر من كلامهم الحرمة عليهما معاً انتهى، والذي تحرر لنا هو ما ذكرنا في الفائدة الأولى أن من ضحى عن غيره وصياً كان أو متبرعاً أو وكيلاً لا يحرم عليه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته وإنما يحرم الأخذ على ذلك لغير فقط والله أعلم.

(الثالثة) إذا حل المتمتع من عمرته في عشر ذى الحجة فإنه لا يحرم عليه الحلق أو التقصير ولو أراد التضحية لأن الحلق والتقصير نسك على الصحيح من المذهب، وكذلك أيضاً إذا ألجأت الضرورة إلى أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته في عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية فلا يحرم عليه أخذ شيء من ذلك قياساً على المحرم إذا كان مريضاً أو به أذى من رأسه فإنه يباح له الحلق بنص الكتاب والسنة، ولكن إذا حلق المحرم للمرض أو الأذى فعليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك، بخلاف المضحي أو المضحي عنه إذا حلق في عشر ذى الحجة فليس عليه فدية إجماعاً سواء كان الحلق لعذر أو لا، عمداً أو سهواً أو جهلاً، بل عليه أن يستغفر الله تعالى وتقدم، والله أعلم.

(الرابعة) ذكر الفقهاء أنه يسن لمريد الإحرام أخذ شعر وظفر، وهذا فيما

إذالم يكن الأخذ من الشعر والظفر في عشر ذى الحجة لمريد التضحية، أما إن كان يريد أن يضحي أو يضحي عنه فلا يأخذ من شعره وظفره شيئاً لأن الأخذ من ذلك لمريد الإحرام سنة والأخذ من ذلك بعد دخول العشر لمريد التضحية حرام فيرجح جانب الترك على جانب الأخذ، هذا ماظهر لى والله أعلم . ويستحب حلقه بعد الذبح ، قال الإمام أحمد : على ما فعل ابن عمر تعظيماً لذلك اليوم ولأنه كان ممنوعاً من ذلك قبل أن يضحي فاستحب له ذلك بعده كالمحرم، ولو أجبها بنذر أو تعيين ثم مات قبل الذبح أو بعده قام وارثه مقامه في الأكل والإهداء والصدقة كسائر حقوقه ، ولا تباع في دينه وتقدم . ونسخ تحريم ادخار لحم الأضحية فوق ثلاث فيدخر ما شاء الحديث عائشة وفيه « إنما نهيتكم من أجل الدافة فكلوا وادخروا وتصدقوا » متفق عليه ، وعن ثوبان قال : « ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثم قال : يا ثوبان أصلح لى لحم هذه ، فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة » رواه أحمد ومسلم ، وفي سنن الدارمى « أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى : أصلح لنا من هذا اللحم فأصلحت له منه ، فلم يزل يأكل منه حتى بلغنا المدينة » وعن جابر قال : « كنا لا نأكل من لحوم بُدُننا فوق ثلاث منى فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كلوا وتزودوا » متفق عليه ، وفي لفظ « كنا تزود لحوم الأضاحى على عهد رسول الله ﷺ إلى المدينة » متفق عليه ، وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا وتزودوا وادخروا » رواه مسلم والنسائي ، وعن أبى سعيد أن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحى فوق ثلاثة أيام ، فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن لهم عيالا وحشما وخدماء فقال : كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا ،
رواه مسلم ، وعن بريدة قال : قال رسول الله ﷺ : « كنت نهيتكم عن لحوم
الأضاحي فوق ثلاثة ليتسع ذوو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدأ لكم
وأطعموا وادخروا » ، رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه ، ولم يُجز ذلك على
ابن عمر لأنه لم تبلغهما الرخصة ، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : إلا زمن
بجاعة أي فلم ينسخ فيه تحريم الادخار لأنه سبب تحريم الادخار والدافعة المذكورة
في الحديث بتشديد الفاء : قوم يسرون جميعاً سيراً خفيفاً ، ودافعة الأعراب من
يريد منهم المصير ، والمراد هنامن ورد من ضعفاء الأعراب نلموا ساة والله أعلم ،
قال شيخ الإسلام : الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحى المرأة من مال
زوجها عن أهل البيت بلا إذنه عند غيبته أو امتناعه كالنفقة عليهم . ويضحى
مدين لم يطالبه رب دين به .

قال مؤلفه عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر عفا الله عنه : وهذا ما تيسر
جمعه ، والله أسأل أن يعم نفعه ويجعله خالصاً لوجه الكريم وسبباً للفوز
لديه بجنات النعيم . اللهم إني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا إله
إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . اللهم إني
أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض
يا ذا الجلال والإكرام يا حيُّ يا قيوم أن تحقق في رجاء رحمتك وغفرانك
آمالنا ، وأن تسهل إلى بلوغ رضاك وعفوك وعافيتك ومعافاتك سبيلنا ،
وأن تحسن في جميع أحوالنا أعمالنا . اللهم نهينا لذكرك في أوقات الغفلة
واستعملنا بطاعتك في أيام المهلة ، وانهج بنا إلى محبتك - بعبادة سهلة ، واجمع لنا
بها خيري الدنيا والآخرة ، اللهم لا تكلنا إلى خلقك بل تفرد بقضاء حوائجنا
وتول كفايتنا وانظر إلينا بعين رحمتك في جميع أمورنا ، فإنك إن وكلتنا إلى

أنفسنا عجزت عن كفايتنا ولم تقم بما فيه مصلحة ديننا ودياننا، وإن وكلتنا إلى خلقك تجهمونا، فبفضلك اللهم فأغثننا، وبعظمتك فأنعشنا، وبسعة رزقك فابسط أيدينا، وبما عندك فاكفنا. اللهم إليك نشكو ضعف قوتنا وقلة حيلتنا وهو أننا على الناس يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين وأنت ربنا، إلى من تكلنا إلى بعيد يتجهمنا أم إلى عدو ملء كته أمرنا؟ إن لم يكن بك علينا غضب فلا نبأ إلى غير أن عافيتك هي أوسع لنا، نعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة من أن تنزل بنا غضبك أو يحل علينا سخطك، لك العتبي حتى ترضى، ولا حول ولا قوة إلا بك. اللهم لا تجعل عيشنا كدًا ولا ترد دعاءنا ردًا، فإننا لم نجعل لك ضداً، ولم ندع معك نداً. اللهم نزه قلوبنا عن التعلق من دونك، واجعلنا من قوم تجهم ويحبونك، يا أرحم الراحمين يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً كما يجب ربنا ويرضى، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال مؤلفه الفقير إلى الله عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر عفا الله عنه: فرغت من تأليفه ثالث ربيع الثاني سبع وستين وثلثمائة وألف بدارنا بمكة المشرفة المعروفة في حارة شعب عامر، عمر الله قلوبنا بالإيمان ووفقنا للعمل بالسنة والقرآن، وأعادنا من نزغات الشيطان ومن كل طارق يطرق إلا بخير يا رحمن، إنك قريب مجيب سميع الدعاء يا أرحم الراحمين.

ثم إنى بمد الفراغ من تأليف هذا الكتاب تراخيت عن تبييضه لما أنيطبى من كثرة الأعمال ثم استغنت الله جل وعلا، وابتدأت في تبييضه غرة محرم سنة اثنتين وسبعين وثلثمائة وألف، وفرغت منه في آخر ربيع الأول من السنة المذكورة، والحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

مفيدة الأمان ونور الظلال

في تحرير الأحكام بحج بيت الله الحرام

تأليف

الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جاسر
النجدي التيمي الوهبي الأشيقرى ثم المكي السابغ
عفا الله عنه وفعم بعلومه آمين

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد المعظم



مكتبة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
لإصدارها حسن محمد وأولاده
وشرع سدل يانا بالقاهرة

فهرس الجزء الثانى من كتاب

مفيد الأنام ونور الظلام

	صفحة
١ باب صفة الحج وما يتعلق بذلك ، وفيه حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه فى صفة حجة النبى ﷺ	
٦ حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه وذكر شىء من معانى الحديث	
٩ ذكر الإحرام بالحج يوم التروية	
٩ ذكر أسماء سبعة الأيام فى الحج ، وفيه بحث مفيد	
١١ بحث فى الإحرام بالحج من مكة وقربها ومن الحل ، وخلاف الموفق وكلام شيخ الإسلام	
١٢ لا يخطب يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة ، وفيه كلام مفيد لابن القيم ولشيخ الإسلام فى الميت بمنى ، وأن الإيقاد فيه بدعة ، وفيه بحث فى طريق ضب والمأزمين وعلى الحرم	
١٣ كلام الأزرقى فى إيقاد النار بمزدلفة وبيان المسير إلى عرفة وموضع نمرة وعرنة وكلام شيخ الإسلام	
١٥ كلام ابن القيم فى بيان نمرة وموضع خطبته صلى الله عليه وسلم وبيان نمرة وعرنة وأن المسجد ليس من عرفة	
١٧ معنى التعجيل وكلام شيخ الإسلام فى القصر والجمع ، وفيه بحث للمؤلف نفيس	
١٩ بحث للمؤلف أن الناس فى هذا الزمن انقسموا ثلاثة أقسام فى القصر والجمع وذكر الصواب	
٢٠ تحقيق موضع صلاة النبى صلى الله عليه وسلم الظهر يوم عرفة ، وفيه ذكر حدود عرفات للمؤلف	
٢٢ بقية تحديد عرفة ، وبيان أن المسجد ليس من عرفة ، وبيان ما وجدده المؤلف مكتوبا على علم عرفة	
٢٣ بحث فى الوقوف بعرفة وأن السنة استقبال القبلة لاجل الرحمة ، وبيان موضع الصخور	

٢٥ دعاء عرفة

٢٨ كلام ابن رجب في فضل عرفة

٢٩ بقية كلام ابن رجب في فضل يوم عرفة وأحوال العارفين من العلماء المخلصين

٣١ بقية كلام ابن رجب في أحوال العارفين يوم عرفة

٣٢ وقت الوقوف بعرفة وحديث عروة بن مضرّس وشرح شيء من ألفاظه

٣٤ وجوب الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار لمن وقف نهاراً وكلام العلماء في ذلك

٣٥ بحث للمؤلف في الوقوف نهاراً وانصرافه قبل الغروب ثم العودة إلى عرفة ليلاً

٣٦ (فائدة) إذا خاف فوت الوقوف بعرفة صلى صلاة خائف يومئذ طاقته للقبلة وغيرها

٣٦ وقفة الجمعة وفضلها وكلام ابن القيم على ذلك ، وفيه إذا وقف الحجيج الثامن أو العاشر ، وفيه ذكر حد عرفة وحد الحرم

٣٨ (فصل) ثم يدفع بعد غروب الشمس من عرفة

٣٩ وجوب الوقوف على الحاج بعرفة إلى الغروب وكلام العلماء في ذلك وإجماع

الأئمة الأربعة عليه والرد على من استدلل بحديث عروة بن مضرّس على جواز

الانصراف من عرفة قبل الغروب بالرد الشافي من المؤلف

٤٠ جواب المؤلف على حديث عروة وأنه لا يؤخذ منه جواز الانصراف من عرفة قبل الغروب

٤٣ ذكر الدفع من عرفات وكلام شيخ الإسلام في ذلك ، وفيه بحث المؤلف وفوائد عزيزة

٤٤ كلام ابن القيم في أوهام من وصف حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفي جمع الصلاة وقصرها .

٤٦ بحث في المشعر الحرام وجبل الميقدة الذي ذكره شيخ الإسلام في منسكه ، وفيه حدود مزدلفة

- ٤٧ تقديم الضعفة من مزدلفة إلى منى وأن له الدفع بعد نصف الليل على المذهب
- ٤٩ كلام ابن القيم في أنه صلى الله عليه وسلم أذن لضعفة أهله أن يتقدموا إلى منى عند غيوبة القمر
- ٥٠ كلام ابن القيم في أنه لا تعارض بين الأحاديث الواردة في تقديم الضعفة من مزدلفة إلى منى
- ٥١ بحث ابن القيم في ركنية الوقوف والمبيت بمزدلفة كعرفة والاستدلال بحديث عروة بن مضرس وجواب المؤلف عايه وبحث في الميقدة وذرع المؤلف لمسجد مزدلفة
- ٥٢ فصل في الدفع قبل طلوع الشمس إلى منى وحكم ما إذا وصل محسرا وذرع وادى محسر
- ٥٤ بقية كلام ابن القيم في محسروعرنة وعرفة وجمرة العقبة وأخذ حصا الجمار ؛ وفيه بحث مفيد
- ٥٦ بحث في أخذ الجمار ومن أين يأخذها وهو مفيد جليل لاتجده في غير هذا الكتاب
- ٥٧ بيان مالا يجزى الرمي به ؛ وبيان حكمة تسمية منى بذلك
- ٥٩ بحث لمرعى أن أول وقت الحلق من نصف ليلة النحر وإذا شك في وصول الحصار إلى المرمى
- ٦٠ بحث في اشتراط الفورية في الرمي وبيان المرمى وهو بحث نفيس لا يوجد في غير هذا الكتاب
- ٦٢ السنة رمى جمرة العقبة مستقبلا لها ومنى عن يمينك ومكة عن شمالك خلافا لما ذكره الأصحاب
- ٦٣ (فائدة) يكره طرد الناس عند رمى الجمار وفيه حديث وبحث للمؤلف لا يوجد في غير هذا الكتاب

- ٦٥ الحكمة في رمى الجمار وكلام ابن القيم في أن منى مشترك بين المسلمين ؛ وفيه الحديث لما سئل صلى الله عليه وسلم أن يبني له ببنى بناء يظله من الحر فقال : لا ؛ منى مناخ لمن سبق إليه . وقد صدر أمر صاحب السمو ولي العهد المعظم سعود بن عبد العزيز بهدم الأبنية المحدثه ببنى فشكر الناس له ذلك ثم أعيد البناء
- ٦٧ حديث جابر أصح سنداً من حديث البراء في عدد ما نحره صلى الله عليه وسلم من البدن
- ٦٨ اختلاف الأئمة فيما يجزىء من الخلق والتقصير ؛ وفيه الأخذ من الاحية عن المغنى والشرح وابن عقيل والشافعى ومالك
- ٦٩ الاحتراز عند الحلق والتقصير من حلق أو تقصير الشعر النازل قبل إكمال حلق الرأس
- ٧١ بعد الرمي والحلق أو التقصير يحل له كل شيء إلا النساء وطئاً ومباشرة وعقد نكاح
- ٧٢ (فصل) بحصل التحلل الأول باثنين من ثلاثة وأن الحلق والتقصير نسك
- ٧٣ اختيار ابن القيم أن الحلق نسك ، وفيه إذا أخره عن أيام منى
- ٧٤ التحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة وفيه إذا قدم الحلق على الرمي
- ٧٥ اختلاف الأئمة فيما إذا قدم شيئاً قبل شيء
- ٧٦ يوم النحر يوم الحج الأكبر
- ٧٧ (فصل) ثم يفيض إلى مكة
- ٧٨ - ٨٠ اختيار الإمام أحمد أنه يطوف للقدوم ثم للزيارة واختاره الطرقي ورد عليه الموفق
- ٨١ - ٨٢ كلام ابن القيم في ذلك وأن الطواف الذي أخبرت به عائشة هو الطواف بين الصفا والمروة

- ٨٢ الأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة، والحكم فيها إذا رجع إلى بلده قبل طواف الزيارة
- ٨٤ بحث المؤلف على قول شارح الإقناع أنه إذا رجع من بلده يحرم بعمره إذا وصل إلى الميقات؛ وفيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمنى بعد ما طاف للزيارة لحديث ابن عمر؛ وفيه اختلاف الأئمة في أول وقت طواف الزيارة وآخره
- ٨٥ بحث المؤلف هل يكفيه سعى واحد لعمرته وحجه أم لا بد من سعيين واحد للعمرة والآخر للحج، وذكر الأحاديث من الجانبين فعليك بمراجعتهم فإنك لا تجده في غير هذا الكتاب فلقد آتى فيه بالعجب العجيب
- ٨٦ - ٨٧ بقية البحث في المتمتع هل يكفيه سعى واحد أم لا بد من سعيين واحد للعمرة والآخر للحج
- ٨٧ بقية البحث في المتمتع هل يكفيه سعى واحد ويؤيده حديث جابر عند أبي داود والنسائي ولكن يشكل على حديث جابر ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس
- ٨٨ كلام المؤلف في أن حديث جابر صريح في أن المتمتع يكفيه سعى واحد وأن العمل بحديث ابن عباس أحوط
- ٩٠ (فائدة) فيما إذا مرض من أحرم بالحج وقد آتى ببعض المناسك وعجز عن طواف الإفاضة
- ٩٠ (تتمة) فيما إذا توفى وقد بقي عليه بعض مناسك الحج فراجعه فن المؤلف قد أفاد وأجاد
- ٩٠ (فصل) ثم يأتي زمزم ويشرب منها
- ٩١ البحث في فضل ماء زمزم والشرب قائما
- ٩٤ بيان أن الطواف الذي ذكر في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن أنه طواف الزيارة

- ٩٤ (لطيفة) في سؤال ابن حجر لابن عرفة في ماء زمزم وفيه كلام السفاريني
وبحث ابن العماد
- ٩٦ تعاقب المؤلف على إطلاق ابن العماد عدم صحة التيمم إذا كان معه ماء من
زمزم وفي سنية دخول البيت
- ٩٧ كلام الشوكاني في أن الحديث يدل على مشروعية وضع الصدر والخذ على
جميع أركان البيت ، وفيه كلام شيخ الإسلام في الالتزام والحكم في رفع
البصر إلى سقف الكعبة إذا دخلها
- ٩٨ كلام شيخ الإسلام في دخول الكعبة ؛ وفيه كلام ابن القيم في ثلاث
مسائل مفيدات والجواب على المسألة الأولى
- ٩٩ ترجيح ابن القيم حديث بلال على حديث ابن عباس وأن دخول صلى الله عليه وسلم البيت إنما كان
في غزاة الفتح لا في حج ولا عمرة
- ١٠٠ الجواب على المسألة الثانية وهي وقوفه في الملتزم
- ١٠٠ الجواب على المسألة الثالثة ، وفيه الاستشفاء بطيب الكعبة واعتراض
المؤلف على من قال بذلك ، وفيه البحث في الاشتراك مع بنى شيبه في خدمة
البيت وهو مفيد
- ١٠٣ كلام الخطاب في حرمة أخذ خدمة الكعبة أجرة على فتحها ، وفيه بحث
طويل مفيد في مصرف كسوة الكعبة
- ١٠٣ بقية البحث في مصرف كسوة الكعبة
- ١٠٥ فصل ثم يرجع من أفاض إلى مكة بعد الطواف والسعي إلى منى
- ١٠٦ تكبير المحرم من صلاة الظهر يوم النحر ، وفيه سميت أيام التشريق بذلك
لتشريق لحوم الأضاحي فيها وهو تقديدها ونشرها
- ١٠٨ صفة رمي الجمار الثلاث ، وفيه أن للسقاة والرعاة الرمي ليسا ونهرا

- ١٠٩ - ١١٠ الصحيح أنه عند رمى جرة العقبة يجعل منى عن يمينه والبيت عن يساره
 خلافا لما ذكره الأصحاب من أنه يستقبل القبلة عند رمى جرة العقبة
- ١١١ رميه صلى الله عليه وسلم جرة العقبة يوم النحر راكبا وسائر ذلك ماشيا ، وفيه أن
 ترتيب الجمرات شرط والموالاة فى الرمى لا تجب
- ١١٢ حصا الجمار سبعون ولله تعجل تسع وأربعون ، وفيه بحث مفيد للمؤلف
- ١١٣ إذا أحر الرمى كله عن أيام التشريق أو ترك المبيت بمنى ليلة أو أكثر ،
 وفيه بحث مفيد ليس على أهل سقاية الحاج ولا على الرعاة مبيت
 مزدلفه ومنى
- ١١٥ (فائدة) المراد بالسقاة أهل زمزم وأما سقاة الحجيج فحكمهم حكم أهل
 الأعدار ، وفيه بحث لابن نصر الله ، وفيه بحث فى أهل الأعدار وفى جواز
 الاستنابة فى الرمى وكلام المؤلف على ذلك بما يشفى
- ١١٧ (فائدة جائلة) فى رمى النائب قبل المستنيب ، وبيان جواز ذلك من عدمه وكلام
 أصحاب المذاهب فى ذلك ، وقد أورده المؤلف للاحتياج إليه وعدم تنبيه
 المؤلفين عليه
- ١١٨ يقية البحث فى رمى النائب الجرة الأولى عن نفسه ثم عن المستنيب قبل رمى
 الجمرتين عن نفسه
- ١٢٠ لا يعتد برمى حلال ومعنى ذلك هو ما ذكره المؤلف وهى فائدة نفيسة ،
 وفيه الخطبة ثانى أيام التشريق
- ١٢١ الخطب المشروعة فى الحج ثلاث ، وفيه أن الأفضل عدم التعجيل فى يومين ،
 وفيه الكلام فى دفن الحصا

- ١٢٢ النزول بالمحصب والكلام فى ذلك من الجانبين
- ١٢٤ الكلام فى نزول المحصب واختلاف السلف فى ذلك
- ١٢٥ بقية الكلام فى نزول المحصب ، وفيه بحث طويل
- ١٢٦ جواب المؤلف على كلام الشيخ سليمان بن على فى منسكه أن الأبطح ليس من مكة ، وفيه خمس خصال بمنى
- ١٢٧ (فصل) إذا أتى مكة لم يخرج منها حتى يودع البيت بالطواف
- ١٢٨ الكلام على طواف الوداع وفيه بحث للمؤلف مفيد لا تجده فى غير هذا الكتاب
- ١٢٩ كلام النووى وابن حجر وابن نصر الله أن طواف الوداع بعد أيام منى . وفيه كلام لابن عطوة النجدى يعترض فيه على الشويكى صاحب التوضيح وهو بحث مفيد جداً
- ١٣٠ لفظ الخروج صريح فى أنه الخروج من مكة خلافاً لابن عطوة ، وفيه بحث فى جواز طواف الوداع قبل أيام منى والخلاف فى ذلك بين الشويكى وابن عطوة
- ١٢٢ بحث فى وجوب طواف الوداع إذا كان منزله داخل الحرم أو خارجه والتفصيل فى ذلك ، وفيه البحث فى الحطيم ، وفيه الشرب من ماء زمزم
- ١٣٤ إذا خرج قبل الوداع فعليه الرجوع إن كان قريباً والبحث فى ذلك
- ١٣٥ (فصل) لا يجوز للبعيد تجاوز الميقات إلا محرماً
- ١٣٦ إذا أخرج طواف الزيارة فطافه عند الخروج كفاه عن طواف الوداع
- ١٣٦ عدم وجوب طواف الوداع على الحائض والنفساء وأنه لا يستناب فى طواف الوداع إذا كان حجه فرضاً وأن الدم الذى يجب بسبب ترك طواف الوداع كدم متعة

(ك)

- صفحة
- ١٣٨ كلام شيخ الإسلام في الالتزام والدعاء فيه ، وفيه الحديث المسلسل باستجابة الدعاء في الماتزم
- ١٤٠ حديث أبي داود في صلاة ابن عباس عند الشقة الثالثة مما يلي الركن الذي يلي الحجر
- ١٤٢ بحث فيما إذا ودع من أى أبواب الحرم يخرج ، وفيه كلام ابن القيم في موضع صلاته صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ليلة الوداع ، وفيه التحذير عن التبرك بالمواضع المذكورة في الصفح المذكور
- ١٤٢ تنبيه الناس عن التبرك بالمواضع المذكورة وتحذيرهم عما ذكره بعض المؤلفين في ذلك
- ١٤٥ (فصل) إذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده
- ١٤٥ بحث لشيخ الإسلام في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وفي زيارة القبور
- ١٤٦ بقية بحث شيخ الإسلام في الزيارة
- ١٤٨ النهى عن رفع الصوت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١٤٩ المنع من التمسح بالحجرة والمضاعفة في المساجد الثلاثة وأن مضاعفة السيئة بالكيف لا الكم عند الشيخ تقي الدين وصاحب الإقناع وهو الصحيح
- ١٥٠ الصلاة في مسجد قبا وكلام الموفق في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
- ١٥١ كلام الحلبي وكلام المؤلف أن البلوى قد عمّت بما يقوله بعض الزوار ، وفيه الكلام على أحاديث ذكرها بعض من ألف في الزيارة وأنها ضعيفة بل موضوعة
- ١٤٢ بقية الكلام على أحاديث الزيارة
- ١٥٣ الكلام على حديث : ما من السلم يسلم على إلا ردّ الله علىّ روحى حتى أرد عليه السلام .

- ١٥٧ بقية البحث فى الزيارة وأن الله قد استجاب دعاء نبيه حيث قال : اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ، قال المؤلف : فما يحصل من بعض الزوار من الإشراك هناك لا يعد عنده قبره بل يعتبر فى مسجده لأن قبره صلى الله عليه وسلم ممتنع الوصول إليه لإحاطته بثلاثة الجدران وثلاثة الجدران بالشباك الواسع فالحمد لله على ذلك
- ١٥٨ الفرق بين السلام الموجب للرد والسلام الذى لا يوجبه وأن الثانى أفضل لأنه المأمور به فى القرآن فى قوله « صلوا عليه وسلموا تسليماً »
- ١٦٣ النزاع فى مسألة شد الرحال لزيارة القبور وبيان الجائز وغير الجائز
- ١٦٤ المنع من طلب الاستغفار من النبى ﷺ بعد موته والحكايات المذكورة فى ذلك لا أصل لها
- ١٦٦ (فصل) فى صفة العمرة وما يتعلق بذلك
- ١٦٧ تباح العمرة كل وقت فلا يسكره الإحرام بها يوم عرفة ولا يوم النحر ولا أيام التشريق وبحث المؤلف فى تصوير المسئلة
- ١٦٨ بحث فى الإحرام بالعمرة
- ١٧١ بحث فى العمرة وكلام شيخ الإسلام فى ذلك
- ١٧٣ (تتمة) فى أن المتابعة بين الحج والعمرة تنفى الفقر والذنوب
- ١٧٣ فصل فى أركان الحج وواجباته
- ١٧٥ مسنونات الحج
- ١٧٥ أركان العمرة وواجباتها
- ١٧٦ تكره تسمية من لم يحج ضرورة وذكر الحديث الصحيح فى ذلك
- ١٧٦ فصل فى أمير الحاج ، وفيه طرح الخفارة عن الحاج
- ١٧٨ شهر السلاح عند قدوم الحاج بتبوك بدعة وإيقاد الشموع ليلة بدر بجبل الزينة بدعة أيضاً وفيه جواز طواف النساء قياساً على الحائض للضرورة

- ١٧٩ باب الإحصار والقوات
- ١٧٩ الكلام على من فاتته الحج وأنه ينقلب إحرامه عمرة والخلاف في ذلك
- ١٨١ المحصر لا يجب عليه القضاء بخلاف من فاتته الحج فإنه يجب عليه
- ١٨٣ البحث في القضاء وأن من فاتته الحج قارنا قضى قارنا ويازمه دمان لقرانه وفواته ، وإن قضى مفرداً لم يلزمه شيء لقرانه الأول ، وفيه بحث طويل مفيد
- ١٨٤ وجوب هدى القضاء هل هو في سنته أو في سنة القضاء ، وفيه بحث مفيد وكلام للمؤلف مفيد أيضاً
- ١٨٥ (فائدة) فيما إذا وقف الحاج الثامن أو العاشر ظنا منهم أنه يوم عرفة
- ١٨٦ الوقوف مرتين بدعة ، وفيه بقية البحث في خطأ الحاج في الوقوف
- ١٨٧ (فصل) ومن أحرم فخصره بالبلد عدو في حج أو عمرة من الوصول إلى البيت
- ١٨٨ فوت الحج ليس شرطاً لتحال المحصر وقولهم ذبح هدياً بنية التحلل أى ولو كان قد عينه هدياً
- ١٨٩ بحث في الحلق أو التقصير في المحصر وأن الحديبية ليست من الحرم
- ١٩١ لا إطعام في الإحصار بل يجب الهدى أو بدله والحلق أو التقصير على الصحيح
- ١٩٢ البحث في الخفارة وتاريخ وضع الرسوم عن الحجاج ، والكلام على رفض الإحرام
- ١٩٥ بقية البحث في رفض الإحرام وهو واف بالمقصود
- ١٩٥ لا قضاء على محصر والبحث في ذلك من المؤلف بما يشفى ويكفى
- ١٩٧ (تنبيه) مفهوم المنتهى يخالف منطوق الإفتناع في المسئلة ، وفيه البحث فيمن حصر عن فعل واجب كرمى الجمار وطواف الوداع والمبيت بمزدلفة

أو منى ، ومن حصر عن طواف الإفاضة فقط والفرق بينه وبين من حصر
عن طواف الإفاضة قبل رمى جمرة العقبة ولم يخلق أو يقصر بعد الوقوف
١٩٩ بحث في حكم من أحصر عن طواف الإفاضة فقط وقد رمى وحلق ثم سافر إلى
بلده ، وفيه كلام للمؤلف دقيق

٢٠٠ بحث في المحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق

٢٠٢ إذا أحصر في حج فاسد فله التحلل منه بذبح الهدى والإجماع على عدم جواز
أداء حجتين في عام ، وفيه فوائد نفيسة في الاشتراط

٢٠٣ (فائدة نفيسة جايلة) فيمن شرط في ابتداء إحرامه أن يحل متى مرض الخ

٢٠٤ باب الهدى والأضاحى ، وفيه كلام شيخ الإسلام في أن كل ما ذبح بمنى وقد
سيق من الحل إلى الحرم فإنه هدى الخ

٢٠٥ الأفضل إبل ثم بقر ثم غنم ، وهذا التفضيل إذا قوبل الجنس بالجنس ، وفيه
بحث وتفصيل

٢٠٦ زيادة العدد في الجنس أفضل من المغالاة مع عدم التعدد ، ورجح شيخ
الإسلام خلافه

٢٠٨ تجزى الشاة الواحدة عن الرجل وأهل بيته وعياله وماليكه ، وفيه بحث نفيس
وأن السبع لا يكفى عن الرجل وأهل بيته لأنه شرك في دم

٢٠٩ البدنة والبقرة تجزى عن سبعة ، وفيه بحث مهم

٢١١ لو ذبحوا بدنة أو بقرة على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة وأجزأتهم
الشاة مع البدنة أو البقرة ، وفيه بحث هل تجزى البدنة أو البقرة عن أهل
البيت إذا كانوا أكثر من سبعة أو لا تجزى

٢١٢ تجزى الشاة عن الرجل وأهل بيته وإذا شرك معهم أجنب هل تجزى
أم لا؟ والظاهر أنه لا خصوص لأهل البيت ، وفيه فوائد لاتجدها في غير
هذا الكتاب

٢١٣ فصل ولا تجزى في الهدى والأضحية العوراء البيئة العور . إلى أن قال :
ولا تجزى عجفاء ولا عرجاء ولا أكسيرة ولا مريضة ولا أعضاء ، وبيان معاني
هذه الألفاظ

٢١٥ البحث في قرن الكبش إذا انكسر ، ومعنى الجد أو البحث في ذلك بما
فيه كفاية

٢١٦ بحث في معنى الهتمام والعصماء ، وفيه فوائد

٢١٧ (فصل) السنة نحر الإبل معقولة يدها اليسرى الخ

٢١٨ بحث في كيفية الذبح والنحر

٢١٩ ذكاة الكتابي لا تحل إذا لم يذبح الذبيحة في محل الذكاة بل بالكهرباء
ونحوها

٢٢٠ (فصل) وقت ابتداء ذبح الأضحية وهدى التمتع والقران وآخره

٢٢٠ الخلاف في الذبح ليلتي اليوم الأول والثاني من أيام التشريق . وفيه بيان
وقت الوجوب للدماء الواجبة بفعل محذور من محظورات الحج أو ترك
واجب من واجباته ، وحكم ما إذا فات وقت الذبح فإنه يذبح الواجب
قضاء ويفعل به كالأداء

٢٢٢ أربع فوائد لاتجدها في غير هذا الكتاب

٢٢٣ (فصل) ويتعين الهدى بقوله : هذا هدى

٢٢٣ ما تتعين به الأضحية ، وفيه فائدة لابن نصر الله وجواب منصور والخلوئي
عليها

٢٢٤ بحث للمؤلف في المراد بقول الأصحاب : ويتعين هدى ، واستدل بكلام المغنى
والشرح ، وفيه فائدة من مجموع الفداغى

- ٢٢٧ البحث في تعيين الهدى والأضحية وإيهابهما وإبداهما
- ٢٢٨ بحث في المعين ابتداء والمعين عما في الذمة والاختلاف في ذلك وفيما إذا سرقت أو ضلت ونحوه وركوب الهدى والأضحية
- ٢١٩ ولد الهدى والأضحية بمنزلة أمه . والبحث في شرب لبن الهدى وجز الصوف والوبر والشعر والانتفاع بالجماد والجلال واستبدال الجماد بما ينتفع به في البيت من آلاته
- ٢٣١ مسائل خمس : الأولى في بيع جامد الأضحية ، والثانية في الأكل منها والوصية بجلدها ، والثالثة في متركب جامد الأضحية ، والرابعة الانتفاع به ودفعه لغنى ينتفع به ، والخامسة إذا أوصى بأضحية فإنها تكون متوسطة أو قدر المجزى ، وفي خمس هذه المسائل تفصيل طويل
- ٢٣٢ (فصل) في تعيين الهدى والأضحية وسرقته بعد الذبح أو قبله وفيه تفصيل طويل
- ٢٣٣ بقية البحث فيما إذا تاف أو ضل أو عطب أو سرق قبل الذبح ، وفيه لو ضحى اثنان كل واحد منهما بأضحية الآخر ، وفيه فوائد جلييلة
- ٢٣٥ إذا مرضت المعينة وإذا عطب الهدى والفرق بينهما ومنع رفقته من الأكل من الهدى العاطب
- ٢٣٦ بقية البحث في الهدى إذا عطب والفرق بين الواجب بالتعيين وهدى التطوع والواجب في الذمة
- ٢٣٨ إذا عطب الهدى الذي ساقه عن واجب في ذمته دون محله صنع به ما شاء لأن عليه البدل ، وإذا حدث بالأضحية عيب وقد عينها أجزاء وفيه بحث طويل
- ٢٣٩ ليس لمن نحر بدل ماعطب استرجاع عاطب واستشكال الشيخ أبي بطين للفرق بين المسألتين وجواب المؤلف عن الفرق بينهما وهو جواب سديد واضح
- ٢٤٠ إذا غصب شاة فذبحها عما في ذمته لم يجزئه وإن رضى مالكمها
- ٢٤١ (فصل) سوق الهدى من الحبل مسنون
- ٢٤١ كلام شيخ الإسلام في ذبح بمنى وأنه يسمى أضحية وقد تقدم

(ف)

صفحة

- ٢٤٢ الإشعار في الصفحة المبني خلافا للمالكية وأبي يوسف
- ٢٤٣ (فصل) وإن نذر هدياً وأطلق
- ٢٤٣ نذر هدى غير الحيوان
- ٢٤٥ (فصل) ويستحب أن يأكل من هدى تطوع إله
- ٢٤٥ لا يأكل من الهدى الواجب والخلاف في ذلك هل هو الواجب عما في الذمة أو الواجب ابتداءً؟ .
- ٢٤٦ (تنبيه) عبارة المنتهى والإقناع والغاية تقتضى منعه من الأكل من الهدى الذى أوجبه بالتعيين ابتداءً، وعبارة المعنى والشرح تبيح له الأكل من ذلك وترجيح المؤلف لما فى المعنى والشرح للتعليل الذى ذكره
- ٢٤٧ (فصل) والأضحية مشروعة
- ٢٤٨ الأضحية سنة مؤكدة والأحاديث الواردة فيها
- ٢٤٩ الرواية الثانية عن أحمد بوجود الأضحية مع الفنى؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة وغيرها. وفيه التضحية عن الميت أفضل من الصدقة بشمها
- ٢٥٠ السنة أن يأكل ويهدى ويتصدق ثلاثاً
- ٢٥٢ (فصل) إذا دخل عشر ذى الحجة حرم على من يضحى أو يضحى عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته إلى ذبح الأضحية
- ٢٥٣ (فوائد فى هذا الخصوص وغيره) لم يسبق المؤلف عليها
- ٢٥٣ (الفائدة الرابعة) إذا أراد الإحرام لا يأخذ من شعره وظفره شيئاً إذا كان قد دخل عشر ذى الحجة وأراد أن يضحى أو يضحى عنه. وفيه نسخ تحريم الادخار
- ٢٥٤ الأحاديث الواردة فى إباحة ادخار لحوم الأضاحي وتفسير الدافة وكلام شيخ الإسلام فى جواز تضحية المرأة من مال زوجها
- ٢٥٥ خاتمة الكتاب للمؤلف